علم الاجتماع الاقتصادى

الفرقة الثانية
قسم الاجتماع

دكتور

علىّ الدين عبد البديع القصبي

قسم الاجتماع – كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادى

مقرر

الاجتماع الاقتصادى

الفرقة الثانية- قسم الاجتماع

إعداد: أستاذ المقرر

دكتور

عليّ الدين عبد البديع القصبي

قسم الاجتماع – كلية الآداب بقنا

جامعة جنوب الوادى

العام الجامعي

٢٠٢٣م / ٢٠٢٤م

المحتوى

الموضـــوع	الصفحة
استهلال:	١١
الفصل الأول: علم الاقتصاد وعلم الاجتماع: (التفرقة ، وعلاقة الارتباط، وميلاد علم الاجتماع الاقتصادى):	١٣ - ٣٢
تمهيد:	١٣
أولا: علم الاقتصاد:ظروف النشأة، الموضوع ،الاهمية، المفهوم	١٣
(١): ظروف نشأة علم الاقتصاد.	١٣
(٢): موضوع علم الاقتصاد.	١٥
(٣): أهمية علم الاقتصاد وحاجة الفرد لدراسته.	١٦
(٤): مفهوم الاقتصاد الوضعي.	١٩
ثانيا: الاجتماع والاقتصاد: أرتباط وتكامل: ميلاد علم الاجتماع الاقتصادى:	٢٣
ثالثا :الفرق بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي:	٢٨
الفصل الثانى : علم الاجتماع الأقتصادى: النشأة ومراحل التطور فى القرن العشرين:	٣٣ - ٤٩
تمهيد:	٣٣
❶ المرحلة الأولى : خلال العقد الأول من القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩٣٠):	٣٥
❷ المرحلة الثانية : بداية عقد الثلاثينات (١٩٣٠ - ١٩٦٠):	٣٩
❸ المرحلة الثالثة : خلال فترة النصف الثانى من القرن العشرين (١٩٦٠ - ١٩٩٤):	٤٤
الفصل الثالث: علم الاجتماع الاقتصادي: (المفهوم ، والماهية، ومحاور التحليل، والأهداف، والمشكلات) :	٥١ - ٨٤
تمهيد:	٥١
أولا: تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي:	٥١

الموضـــوع	الصفحة
ثانيا : ماهية علم الاجتماع الاقتصادي:	٥٢
(١): التعريف القاموسي:	٥٢
(٢): تعريف قبارى اسماعيل:	٥٤
(٣): تعريف ماكس فيبر :	٥٥
(٤): تعريف يوجين شنايدر:	٥٧
(٥): تعريف هانز كيرث و رايت ميلز:	٥٧
(٦): تعريف سملسرز:	٥٧
ثالثا: علم الاجتماع الاقتصادي: محاور التحليل:	٥٧
○المحور الأول :الأنشطة الاقتصادية بمفردها :	٥٨
○المحـــور الثـــاني: تســـاند وتـــداخل المـــتغيرات السوســـيولوجية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية:	٥٨
⊙: مستويات التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية:	٥٩
(١): مستوى البناء الملموس أو الشخص للوحدات الاقتصادية:	٥٩
(٢): مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية:	٥٩
رابعا: مجالات علم الاجتماع الاقتصادي:	٦٠
(١) : مجالات كبرى لعلم الاجتماع الاقتصادي:	٦٠
◘ مجال الانتاج:	٦٠
(أ):السياق التاريخى لنشأة وتطور نظام أنتاج السلع والمنتجات:	٦٠
(١): مرحلة أنتاج الحرف اليدوية:	٦٠
(٢): مرحلة نظام الأنتاج المنزلي :	٦٢
(٣): مرحلة نظام الأنتاج في المصنع :	٦٣
(٤): مرحلـــة نظـــام العمـــل والأنتـــاج في عصـــر الثـــورة العلميـــة والتكنولوجية بعيدا عن المصنع :	٦٣
(ب):الانتاج كعملية اقتصادية واجتماعية:	٦٤
(ج): التكلفة الاجتماعية للانتاج :	٦٥

الموضـــوع	الصفحة
(د):مكونات العملية الانتاجية:	٦٧
(١): العمل:	٦٨
(٢): الملكية:	٦٩
(٣): إدارة الإنتاج:	٦٩
◘ مجال التوزيع :	٧٠
◘ مجال الاستهلاك:	٧١
(٢): مجالات تقليدية لعلم الاجتماع الاقتصادي:	٧٧
◘سسيولوجية التنظيم الاقتصادي:	٧٧
◘ سسيولوجية القرار الاقتصادي:	٧٨
(أ): مستوى السلطة الحاكمة:	٧٨
(ب): مستوى المشروع أو وحدة الإنتاج:	٧٨
(ج): مستوى الأفراد:	٧٨
◘ سسيولوجية المعرفة الاقتصادية:	٧٩
(٣): مجالات حديثة لعلم الاجتماع الاقتصادي:	٧٩
خامسا: أهداف علم الاجتماع الاقتصادي:	٨١
سادسا : مشكلات علم الاجتماع الاقتصادي	٨٣
الفصل الرابع: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بالعلوم الاجتماعية الأخري:	٨٥ - ٩٨
تمهيد:	٨٥
أولا : علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الاقتصاد:	٨٦
ثانياً: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم السياسة :	٨٩
ثالثا : علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الجغرافيا :	٩١
رابعا: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم النفس :	٩٢
خامسا: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الانثروبولوجيا:	٩٥
الفصل الخامس: العلاقات التشابكية بين الاقتصاد والمجتمع: اطلالة فى كتابات الرواد:	٩٩ - ١٤٠

الموضـــوع	الصفحة
تمهيد:	٩٩
أولا: إسهامات علماء الاقتصاد:	١٠٠
(١): كارل ماركس (١٨٦٧ – ١٨٩٥م):	١٠٠
(٢): آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠ م):	١٠٢
(٣): أندريه جندر فرانك (١٩٢٩ – ٢٠٠٥ م):	١٠٤
ثانيا : إسهامات علماء الاجتماع:	١٠٦
(١): إميل دوركايم (١٨٥٨ – ١٩١٧م):	١٠٦
(٢): ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠م):	١٠٨
(٣): تالكوت بارسونز (١٩٠٢ – ١٩٧٩م):	١٠٩
(٤): ابن خلدون (١٣٣٢م - ١٤٠٦م):	١١٢
الفصل السادس: الرؤى النظرية والمنهجية المعاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي:	١٤٣ - ١٦٢
أولا: رؤى نظرية أساسية في عِلْم الاجتماع الاقتصادي:	١٤٣ - ١٦٧
(١): نظرية الفعل الاقتصادي:	١٤٣
(٢): النظريةالمؤسسية:	١٤٥
(٣): نظريات التبادل الاجتماعي :	١٤٧
(٤): نظرية الإختيار العقلاني الرشيد:	١٥٨
ثانيا: الأساليب المنهجية في عِلْم الاجتماع الاقتصادي:	١٦٢
ثالثا: ملاحظات ختامية واستخلاصات عامة:	١٦٥
الفصل السابع : غسيل الأموال: قراءة فى سوسيولوجيا الفساد الاقتصادى:	١٦٩ - ٢٠٦
تمهيد :	١٦٩
أولاً: غسيل الأموال: الأصل التاريخي للمفهوم ومقاربة للتعريفات المطروحة:	١٧١
(ا) :الأصل التاريخى ومكان ظهور مصطلح غسيل لأموال:	١٧٢

الموضـــوع	الصفحة
(٢) :تعريفات غسيل الأموال : مقاربات مطروحة:	١٧٦
(٣) : نحو تعريف سوسيولوجى اجرائى لمفهوم غسيل الأموال:	١٧٦
ثانياً: غسيل الأموال: إحصاءات و أرقام: الحجم التقريبى:	١٧٩
ثالثاً: متحصلات الأموال المغسولة:	١٨٠
رابعاً: مقومات عمليات غسيل الأموال:	١٨٢
خامساً:ديناميات عمليات غسيل الأموال:	١٨٣
(١): تكتيكات عمليات غسيل الأموال:	١٨٤
(٢): مراحل عمليات غسيل الأموال :	١٨٩
(أ):المرحلة الاولى: الإحلال (التوظيف):	١٩٠
(ب):المرحلةالثانية: التغطية (التموية):	١٩١
(ج): المرحلة الثالثة: الدمج :	١٩٢
سادساً:التداعيات السلبية لغسيل الأموال:	١٩٣
(١): التداعيات الاقتصادية:	١٩٣
(٢): التداعيات الاجتماعية:	١٩٧
(٣): التداعيات السياسية:	١٩٨
سابعاً:آليات مواجهة غسيل الأموال:	١٩٨
خاتمة :	٢٠٤
قائمة مراجع مختارة :	٢٠٧

◆◆◆

استهلال:

يكاد يجمع المشتغلون بالعلوم الاجتماعية -في الوقت الحاضر - أنه برغم إمكانية تحديد نطاق هذه العلوم على نحو يسمح بتمييز موضوع البحث في كل منها على حدة.إلا أن الحياة الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية، والسياسية، والدينية متساندة ومتبادلة التأثير في الواقع .

والجانب الاقتصادي للحياة الاجتماعية هو أحد الفروع الأساسية التي يعنى بدراستها علم الاجتماع؛ وإذا كنا نسعى في هذا الصدد إلى التركيز على هذا الجانب، فإن ذلك لا يعنى أننا نقدم بحثاً في الاقتصاد، بل إن هدفنا الأساسى هو تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة، والجوانب غير الاقتصادية التي تؤثر فيها وترتبط معها في سياق الحياة الاجتماعية ونسيجها المتشابك. وهذا هو الموضوع الذي ندرجه عادة تحت مصطلح «**علم الاجتماع الاقتصادي**».

والواقع أن ما يجعل تحديد نطاق علم الاجتماع الاقتصادي أمراً غير يسيرا وتواجهه بعض الصعوبات، أن نمو هذا العلم قد جاء نتيجة لمساهمات قدمتها ميادين متعددة. فقد أسهم في نموه الأقتصاديون، وخبراء علاقات العمل، وعلماء الاجتماع الصناعى وعلم النفس الصناعى، والديموجرافيا، والأنثروبولوجيا الاقتصادية ، والباحثون في سوسيولوجيا العمل ، وسوسيولوجيا المهن، وسوسيوجيا التنظيم، وغير ذلك من الميادين.

والكتاب الراهن الاجتماع الاقتصادى نقدمه لطلاب الفرقة الثانية علم الاجتماع حتى يلموا بقضايا ومحاور هذا الفرع البحثي الهام من فروع علم الاجتماع وقد جاءت فصولة على النحو التالى :

- **الفصل الأول : علم الاقتصاد وعلم الاجتماع: (التفرقة ، وعلاقة الارتباط، وميلاد علم الاجتماع الاقتصادى):**
- **الفصل الثانى : علم الاجتماع الأقتصادى النشأة ومراحل التطور فى القرن العشرين:**
- **الفصل الثالث: علم الاجتماع الاقتصادي: (المفهوم ، والماهية، ومحاور التحليل، والأهداف، والمشكلات):**
- **الفصل الرابع : علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بالعلوم الاجتماعية الاخري :**
- **الفصل الخامس:العلاقات التشابكية بين الاقتصاد والمجتمع: إطلالة فى كتابات الرواد:**
- **الفصل السادس : الرؤى النظرية والمنهجية المعاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي:**
- **الفصل السابع : غسيل الأموال : قراءة فى سوسيولوجيا الفساد الاقتصادى:**

وأمل أن كون قد حالفنى التوفيق في تقديم فهم موضوعي ملائم للقضايا الاقتصاد والمجتمع والتي تصدت لها بالاهتمام هذه المحاضرات المختارة في مجال علم الاجتماع الاقتصادى .

والله من وراء القصد ،،،

◆◆◆

الفصل الأول :
علم الاقتصاد وعلم الاجتماع :
(التفرقة، وعلاقة الارتباط، وميلاد علم الاجتماع الاقتصادى):

تمهيد:

في سياق اهتمام الفصل الراهن، سوف نتناول بالشرح الظروف والتطورات التي أدت إلى نشأة علم الاقتصاد، ثم ننظر في أهمية هذا العلم، والحاجة الماسة لدراسته، ونتوصل لتحديد دقيق لموضوعه، ثم نتناول ثانياً: علمى الاجتماع والاقتصاد من حيث الارتباط والتكامل، وميلاد علم الاجتماع الاقتصادى، وأخيراً: نعالج الفرق بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي .

أولاً: علم الاقتصاد:ظروف النشأة، الموضوع ،الأهمية، المفهوم:

(١): ظروف نشأة علم الاقتصاد:

نبتدئ القول بأن الاقتصاد كسلوك وممارسة قديماً قدم البشرية، فالإنسان منذ أسكنه الله الأرض وهو يشقى في كسب عيشه، يسعى ويكدح باحث عن لقمة العيش، يأكل الخبز مخلوطاً بالعرق ويشرب الماء ممزوجاً بالكدر، يشبع يوما ويجوع يوما، تصفو الحياة أياما، ويزول الصفاء أياما أخرا!

تعامل الإنسان بما وهبه الله من قدرات عقلية مع موارد الطبيعة، فأكتشف يوما بعد يوم كثيراً من الأسرار حول سنن الحياة ونواميس الكون، فوظف ذلك كله للوفاء بمتطلبات حياته والقيام بواجباته ورفع مستوى معيشته حسب رؤيته للكون والحياة، وكل حضارة من الحضارات

التي بادت توصلت إلى علوم و أسرار ومعارف لم تُسبق إليها، مما يعكس تنوع المهارات والقدرات والاهتمامات البشرية عبر الأجيال. ولقد تعددت الشعوب وكثرت الحضارات واختلفت الألسن وتفرقت المذاهب والأديان، وأصبح لكل شعب من الشعوب أو طائفة من الطوائف منهجاً أو فلسفة للحياة، لكنهم يشتركون في خصائصهم البشرية، ويتقاسمون العيش على هذا الكوكب وقد تتفاهم في تدبير شؤونها الاقتصادية والمعشية وغيرها و قد ينشأ صراعات وحروب بين هذه الشعوب لأسباب اقتصادية أوغيرها وهذه الشعوب التي تسكن الأرض اليوم على درجات متفاوتة من حيث الثراء والنعيم، فمنها الدول الغنية ومنها الدول الفقيرة.

لقد مرت البشرية بثلاث منعطفات رئيسة، كل منعطف من هذه المنعطفات أسهم في إعادة تشكيل نمط الحياة البشرية وخاصة في المجال الاقتصادي:

- **المنعطف الأول/ الثورة الزراعية:** والتي حدثت حسب تقدير المؤرخين منذ عشرة آلاف سنة، وهذا مجرد تقدير، لكن المهم أن هذه الثورة أسهمت في توطن الإنسان في القرى، ونشوء المدن وقيام الأسواق وتبادل فائض الإنتاج
- **المنعطف الثاني/الثورة الصناعية:** وقد حدثت منذ ما يزيد عن مائتين وأربعين عاما والتي اتسمت باختراع التقنيات الحديثة والتي وُظِفت في قطاع الصناعة والموصلات والزراعة.
- **المنعطف الثالث/ ثورة المعلومات والاتصالات:** وهو ما تشهده البشرية منذ ما يزيد عن ربع قرن وإلى يومنا هذا ويتمثل بثورة المعلومات والاتصالات والتي لا تزال في حالة تمدد واتساع جعلت العالم بمثل قرية واحدة، ولا شك أن ثورة المعلومات والاتصالات امتداد ونتاج

للثورة الصناعية، والتي تستحق أن توصف بمنعطف جديدة في حياة البشرية له ما بعده.

(٢): موضوع علم الاقتصاد.

الاقتصاد كسلوك وممارسة قديم قدم البشرية، ولكنه لم يعرف بهذا الاسم إلا منذ ما يزيد قليلاً على ٢٠٠ عام، وهو علم جديد النشأة، يؤرخ له الاقتصاديون في كتاب آدم سمث "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" .

إن التفاوت المادي بين الشعوب جعل آدم سمث قبل أكثر من مائتي عام يطرح سؤالين كبيرين:

السؤال الاول/ لماذا بعض المجتمعات تتقلب في النعيم والثراء وغيرها من المجتمعات تعاني الفقر والحرمان؟

السؤال الثانى/ ماذا تستطيع الشعوب الفقيرة أن تفعل لتصبح أمم غنية ودولا متقدمة؟

وقد جاء الكتاب متزامنا مع الثورة الصناعية حيث نُشر عام ١٧٧٦م أي بعد اختراع الآلة البخارية بسبعة أعوام فقط، وقد حاول آدم سمث أن يفهم أسباب وجذور الثراء الاقتصادي التي تعيشه الأمم من خلال الإجابة على هذين السؤالين، ومن خلال الملاحظة والاستنتاج توصل سمث إلى أن الجواب هذين السؤالين يكمن في تقسيم العمل: التخصص وحرية الأسواق، حيث يرى أن تقسيم العمل سبب في ارتفاع وتحسن إنتاجية العامل، وقد أشار إلى أن العامل الواحد الذي يعمل بجدٍ باستخدام آلات يدوية يستطيع أن ينتج عشرين مسماراً في اليوم الواحد، لكن إذا قام بالعمل ١٠ أشخاص بحيث يتخصص كل فرد لمرحلة من مراحل الإنتاج وباستخدام نفس الأدوات فإن العشرة يستطيعون إنتاج ٤٨٠٠٠ مسماراً في

اليوم الواحد ، بمعنى ٤٨٠٠ مسمار لكل فرد منهم، أحدهم يذيب الحديد والآخر يقومه والثالث يقطعه والرابع يسنه والخامس يطرقه ثم ثلاثة يعملون للمسامير رؤوساً والتاسع يصل هذه الرؤوس بالمسامير والعاشر يقوم بتلميع هذه المسامير، لكنه قال إن ثمرة تقسيم العمل لا تظهر إلا إذا كانت التجارة حرة داخل البلد الواحد، ومع البلدان الأخرى، وأشار إلى وجود يد خفية، ويقصد بها قرارات الأفراد الذين يعملون لمصلحتهم الخاصة، فإذا قام الأفراد بأفضل خيار اقتصادي لمصلحة أنفسهم أدى ذلك إلى تحقيق أفضل النتائج لصالح المجتمع. حيث قال: نحن لا نتوقع نزعة الخير لدى الجزار، أو الساقي، أو الخباز بل اهتمامهم لمصلحتهم الخاصة ونتوقع منهم النفع للمجتمع انطلاقا لسعيهم لتحقيق منافعهم الخاصة

(٣): أهمية علم الاقتصاد وحاجة الفرد لدراسته:

أهمية دراسة علم الاقتصاد لعامة الناس أو لغير المختصين:

- إن للاقتصاد دور كبير في حياتنا، فهو يحيط بنا من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم، إن حياتك منذ اللحظة التي تستيقظ فيها كل صباح إلى اللحظة التي تقع فيها نائماً مليئة بقرارات الاختيار ، كيف أذهب على الجامعة بالسيارة أو بصحبة الزملاء أو بالنقل العام، ماذا ألبس اليوم، هل أتناول إفطاري في المنزل أو في الجامعة، أي نوع من الأطعمة سيكون غدائى وغيرها من عشرات الأسئلة من هذا النوع، وعشرات القرارات التي يتخذها الأفراد يومياً وبشكل عفوي ولا يدركون أثرها على الاقتصاد، وتأثرها به. إن هذه الاختيارات وغيرها تواجهنا وقد تكون خيارات أصعب في بعض الأحيان يمكن أن تغير حياتنا بشكل جذري، أي تخصص أختار ، متى أتزوج قبل أو بعد

التخـرج، هـل أقبـل البعثـة الخارجيـة أم لا، أنـتم تتخـذون القـرارات الخاصة بكم، وغيركم يتخذ القرارات الخاصة به، لكن ليست القرارات التي نتخذها نحن فقط هي التي تؤثر على حياتنا فقط ، بل إن قرارات الآخرين من الممكن أن تؤثر على حياتنا بشكل واضح، مثلاً عندما تقرر الدول المنتجة للنفط خفض إنتاجها من النفط، فسيؤثر هذا القرار على الدول المستوردة للنفط، فكل القرارات التي نتخذها نحن أو الآخرين لها تأثير في حياتنا.

- وحقيقة من حقائق الحياة، لكل فرد منا سواء أحببنا الاقتصاد كعلم أو كرهناه، فمن منا لا يرغب في الحصول على النقود أو لا يرغب في تحقيق حياة كريمة مملوءة بالعيش الرغيد، ومجموع الطلاب الذين التحقوا بالجامعة إنما جاءوا لطلب العلم فقط دون التطلع للعمل والتوظف بعد مشوار التعليم؟.

كثير منا لا يهتم بالمسائل والعلوم التي لا تندرج في إطار اختصاصاتهم إلا إذا وقعوا في ظروف معينه تضطرهم لذلك، فمرض الضغط أو السكر مثلاً قد لا يعني بالنسبة شيئاً ولا تقرأ عنه أو تهتم به، لكن عندما يُصاب به عزيز لديك تجدك أكثر اهتماماً به، كذلك علم الاقتصاد قد لا يهتم به كثير من الناس في فترات الرخاء والنعيم، لكن عندما تحدث الأزمات الاقتصادية، كانهيار الأسواق المالية وارتفاع معدل البطالة، أو ارتفاع أسعار السلع والخدمات؛ يبدأ الناس بالاهتمام بهذا العلم.

تخيل نفسك قد تخرجت من الجامعة ولم تجد فرصة عمل، أو تخيل نفسك بائعاً يعرض السلع ولا تجد من يشتريه، أو تخيل نفسك خارجاً من بيتك للبحث عن بعض السلع الأساسية التي تحتاجها ثم لا تجدها متوفرة في السوق. هذه الأوضاع وأشباهها كثير من المتوقع أن تثير لديك الفضول للتعرف على الاقتصاد والأسباب التي أدت إليه، ورغم

ذلك فإن فرصة الانتفاع من هذه الدراسة كبيرة إذا لم يقتصر الطالب على ما يسمعه من الأستاذ، فرجع إلى المراجع، وأقبل عليها إقبال من ينشد الفائدة والتعلم، ويحب التعرف على ما يجري في هذا العالم من المتغيرات الاقتصادية.

و رغم الأهمية الكبيرة للاقتصاد إلا أن القليل منا يدرك كيف يعمل الاقتصاد، أسمع وتسمعون أن الغني يزداد غنى وأن الفقير يزداد فقرا، وأن النقود تأتي بالنقود لكن رغم ما تحمله هذه الأقوال من حقيقة إلا أنها لا تعطي المعلومة الكافية الوافية لطبيعة علم الاقتصاد في حياتنا، وأيضاً ينظر كثير من الناس على علم الاقتصاد كعلم غامض يصعب إدراكه وفهمه ، وأبرز أسباب هذا الغموض اللغة فلكل علم لغته، فالتخصص في الحاسب أو الطب أو غيرهما سيواجه بلغة خاصة بالتخصص أو مصطلحات لا تستخدم إلا في هذا التخصص، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد له لغة علمية خاصة به ، ومن هنا تبرز أهمية التعرف على المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية لأن معرفتها يزيل هذا الغموض ويعين غير المختصين على فهم الاقتصاد ودوره في حياتنا بصورة أفضل، ومع أن هذا المقرر يسهم بقدر معقول بتعريف الطالب ببعض هذه المصطلحات التي كثيراً ما نسمعها في وسائل الإعلام.

إن فهم الاقتصاد مهم جداً لأن كل واحد منا له دور فاعل في هذا الاقتصاد علم أم لم يعلم شاء أم أبى، العمال والموظفون والباعة والمشترون والمقرضون والمقترضون إلخ . كل فريق من هؤلاء له دور في الاقتصاد، وفهم الاقتصاد يعين كل طائفة من أولئك أو كل فرد على أداء دوره بصورة أفضل.

إن للاقتصاد أيضاً في نوعية العمل الذي نمارسه والذي لا نمارسها وفي كمية النقود التي نكسبها وفي تكلفة الأشياء التي نشتريها أو في

النقود التي ندخرها لتأمين مستقبل مريح، وفي مقدار ما نحتاجه في الغد وفي نوعية المسكن الذي نختاره وفي الوسائل التي تساعد أبنائنا في العيش برخاء وسعادة.

إذاً كل فرد منا جزء من الاقتصاد شاء أم أبى بقيمه وسلوكياته في إنتاجيته واستهلاكه وبجديته طموحاته، ولو أن كل واحد منا استكان ونام وتخلى عن العمل والإنتاج لهلك الناس جوعاً، لكن الذي يفعل ذلك هو الذي يشذ عن القاعدة فالناس بشكل عام مجبولون على السعي للكسب، وسد حاجاتهم.

ودراسة سلوك الناس بشكل عام وهم يحاولون إشباع حاجاتهم بما يُتاح لهم من موارد وفرص ربما تكون محدودة في كثير من الأحيان هي موضوع علم الاقتصاد ، فما هو الاقتصاد، وكيف اُختيرت كلمة الاقتصاد كمفردة من مفردات اللغة العربية للدلالة على هذا العلم.

(٤): مفهوم الاقتصاد الوضعي.

نبدأ بالتعريف بهذا العلم، وكيف اختيرت كلمة الاقتصاد من بين مفردات اللغة العربية للدلالة عليه. الاقتصاد في اللغة معناه: القصد.. أي التوسط والاعتدال. وقد جاء في المعجم الوسيط "اقتصد في أمره": توسط فلم يفرط ولم يفرّط، ويقال "اقتصد في النفقة": لم يسرف ولم يقتر. وفي الصحاح (تاج اللغة): والقصد بين الإسراف والتقتير.. يقال: مقتصدٌ في النفقة.

لكن كيف دلت هذه الكلمة (الاقتصاد) على هذا العلم الذي نحن بصدد دراسته؟

لقد اختار رواد الاقتصاد العرب كلمة الاقتصاد من بين مفردات اللغة العربية كأفضل كلمة عربية تعبر عن مضمون الكلمة الإنجليزية

"Economics" الـتي تطلـق علـى هـذا العلـم في اللغـة الإنجليزيـة أو في المجتمعات الغربية.

إذاً كلمـة الاقتصـاد هـي ترجمـة للكلمـة الإنجليزيـة "Economics"، وكلمة "Economics " ترجع في أصلها القديم إلى كلمة إغريقية. إلى كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين هما: (إيكو) و (نومس).

(إيكو) بمعنى بيت أو منزل.

و (نومس) بمعنى قاعدة أو قانون.

وتعني هذه الكلمة بشقيها: تدبير شؤون المنزل.

وقد امتدت دلالة هذه الكلمة إلى تدبير شؤون الدولة.

ومـع الـزمن، اسـتخدمت هـذه الكلمـة بشـقيها في اللغـة الإنجليزيـة للدلالـة علـى هـذا العلـم. أي تم نقلـها إلى اللغـة الإنجليزيـة واسـتخدمت للدلالة على هذا العلم.

أمـا بالنسـبة لتعريفـه اصطلاحاً، فقـد حظـي هـذا العلـم بتعريفـات كثيرة جداً مقارنة بـالعلوم الأخـرى، وعنـدما نقـرأ التعريفـات الـتي وضعها الاقتصاديون لهذا العلم ندرك حقيقة حجم المعاناة التي واجهوها لوضع تعريـف جـامع مـانع. حتـى إن بعضـهم اكتفـى بتعريـف العلـم بأنـه علـم النـدرة. وآخـر عرّفـه بأنـه علـم الثـروة. وثالـث عّرفـه بأنـه العلـم الـذي يدرسـه الاقتصاديون.

ولعل هذه الحيرة تعود إلى طبيعة علم الاقتصاد وتشعبه وارتباطه بمختلف فروع الحياة، ومع هذا نستطيع أن نقول: أن بعض رواد الاقتصاد حسموا الأمر بتوجههم نحو القضية المحورية في علم الاقتصاد أو ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية التي تشكل العمود الفقري لعلم الاقتصاد حيث الموارد الاقتصادية نادرة أو محدودة نسبياً بالقياس إلى حجم الطلب عليها.

وعليه أصبحت تعريفات علم الاقتصاد التي تعاطت مع هذه المشكلة واشتملت على أركانها من أكثر التعريفات شهرة وانتشاراً بين المختصين في هذا العلم. ونذكر اثنان من هذه التعريفات:

- **التعريف الأول: تعريف اللورد** روبنز لعلم الاقتصاد: يقول روبنز: هو العلم (أي الاقتصاد) الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة.
- **التعريف الثاني**: هو تعريف البروفيسور سام ويلسون لعلم الاقتصاد: يقول: أي الاقتصاد هو دراسة سلوك الإنسان وعلاقته بالموارد ذات الندرة النسبية لإنتاج السلع والخدمات وكيفية توزيعها واستهلاكها بين أفراد المجتمع.

ونكتفي بشرح التعريف الأول: لم يقل الاقتصاد هو دراسة سلوك الإنسان، وإنما قال: هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان تأكيداً على أن الاقتصاد علم وليس مجرد فن كما يرى البعض.

أما قوله "يدرس سلوك الإنسان" فإنه يصنف علم الاقتصاد أو يضعه ضمن العلوم الاجتماعية كفرع من العلوم الاجتماعية.

وقوله "كعلاقة بين غايات ووسائل" يعني بالغايات: الحاجات البشرية المتجددة والتي لا يسعها الحصر. أما الوسائل فهي الموارد الاقتصادية والتي تسمى أيضاً عناصر الإنتاج.

ووصف هذه الموارد الاقتصادية بوصفين:

- **الوصف الأول:** بالندرة، والمقصود الندرة النسبية فالموارد كثيرة ولكن بالقياس إلى حجم الطلب عليها تصبح محدودة.
- **الوصف الثاني:** أن الموارد ذات استعمالات متعددة أو متنوعة، فقوله "ذات استعمالات بديلة" يعني أن كل مورد من الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام في مجالات متعددة.

فالأرض مثلاً يمكن أن تستخدم في القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو غير ذلك من الميادين. وكذا الشأن بالنسبة إلى الموارد الاقتصادية الأخرى رأس المال، العمل.

إن تعريف **اللورد روبنز** لعلم الاقتصاد يعتبر من أشهر التعريفات لعلم الاقتصاد، وقد لقي قبولاً واسعاً لدى المختصين بعلم الاقتصاد واشتملت عليه كثير من المقررات الدراسية التي تدرّس للمختصين في هذا العلم، وذلك لاشتماله على الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية. فما هي هذه الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية التي اشتمل عليها التعريف؟

أولاً/ أن تكون الحاجات كثيرة ومتعددة بحيث يتعذر إشباعها جميعاً ولو لم تكن هذه الحاجات على هذا النحو من الكثرة والتعدد لما وجدت المشكلة الاقتصادية، والكلمة التي تقابل هذا الركن من أركان المشكلة الاقتصادية في التعريف هو قوله "غايات".

الثاني/ أن تكون وسائل إشباع هذه الحاجات محدودة، ولو كانت وسائل الإشباع وفيرة غير محدودة لما وجدت المشكلة الاقتصادية، والكلمة التي تشير إلى هذا الركن من أركان المشكلة الاقتصادية في تعريف اللورد روبنز هي قوله "وسائل نادرة".

الثالث/ أن تكون وسائل الإشباع المحدودة ذات استعمالات متنوعة ولو كانت ذات استعمال واحد لانتهت المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة اختيار، لأن المورد الاقتصادي لا يمكن أن يستخدم إلا في مجال واحد فليس هناك مجال ليفكر الإنسان كيف يدير هذا المورد وكيف يتصرف وكيف يوزع هذا المورد بين استخداماته. هو لا يستخدم إلا استخدام واحد فتنتهي المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة اختيار.

والكلمة التي تشير إلى هذا المعنى في تعريف اللورد روبنز هي قوله "ذات استعمالات بديلة".

ثانيا :الاجتماع والاقتصاد: أرتباط وتكامل: ميلاد علم الاجتماع الاقتصادى :

يرتبط علم الاجتماع بالأقتصاد والذي يدور حول دراسة الإنتاج وا لتوزيع والاستهلاك بالنسبة للسلع والخدمات، وغنى عن البيان أن هذه العمليات الأقتصادية إنما تتم في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة، وبالتالي لابد وأن تتأثر بخصائص هذا المجتمع وبالقوى الاجتماعية السائدة فيه. فالإنتاج والتوزيع والاستهلاك إنما ينتظم الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وبالتالي لابد وأن يتأثر بطبيعة هؤلاء الناس، وطبيعة العلاقات بينهم، والأوضاع الاجتماعية التي تنظم حياتهم.

غير أن علماء الاقتصاد القدامى وعلى الأخص في الغرب غفلوا عن هذه الحقيقة، واعتمدوا في تحليلاتهم على متغيرات اقتصادية بحته كالعلاقات بين العرض والطلب، أو بين السوق والعرض، والنفوذ والبنوك والأئتمان، وما إلي ذاك من الموضوعات الأقتصادية التقليدية، وهكذا لم يظهروا عناية كافية بالسلوك الافتصادى للأفراد والجماعات ودوافع هذا السلوك .كما لم يدرسوا المشروعات الانتاجية باعتبارها مؤسسات اجتماعية مما أثر على تكامل المعرفة بالنسبة للحياة الاقتصادية في المجتمع. ومه ذلك فقد ظهر في الحقبة الأخيرة الأهمية البالغة لدراسة الإطار الاجتماعي لكثير من الظواهر الاقتصادية، وظهر علم الاجتماع الاقتصادي كحلقة وصل بين الاجتماع والاقتصاد يسد النفص ويعالج بعض الموضوعات الاقتصادية من ناحية اجتماعية مثل دراسة أثر العادات الاستهلاكية على أسعار السلع، ودراسة مجتمع المصنع والعلاقات بين

أجزائه، ودور التربية والتعليم في الانتاج، وغير ذلك من الموضوعات التي كشفت عن الصلة الوثيقة بين الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية.

إن النظم الاقتصادية والمقومات الأساسية التي ترتكز عليها من صميم اختصاص علم الاقتصاد ولكن الواقع أن هذه النظم ليست مستقلة بذاتها أو منفصلة عن غيرها من النظم الأخرى في المجتمع. فالنشاط الاقتصادي يمثل قطاعاً من قطاعات الحياة الاجتماعية، وبالتالي قد لا يتأتى فهم هذا النشاط دون التعرف على طبيعة المجتمع الذي يمارس فيه هذا النشاط ومن هنا ينفذ علم الاجتماع إلي دائرة النشاط الاقتصادي، وإن كان هناك اختلاف بطبيعة الحال بين الدراسة الاقتصادية والدراسة الاجتماعية حيث يعنى علم الاجتماع بصفة خاصة بالجوانب الاجتماعية للنشاط الاقتصادي أكثر من عنايته بالعمليات الاقتصادية البحتة كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

والواقع أن تاريخ الفكر الاجتماعي ليشهد اهتمام كثير من المفكرين على مر العصور بالنشاط الاقتصادي في المجتمع ابتداء من الكتابات القيمة لفلاسفة الصين والهند وفلاسفة اليونان وفي مقدمتهم أفلاطون وأرسطو، إلا أن النظرية الماركسية كانت في الواقع نقطة تحول في دراسة النظام الاقتصادي حيث بدأت هذه الدراسة تكتسب الطابع العلمي، وجيث بدأ معظم علماء الاجتماع بعد ذلك يهتمون اهتماما بالغا بالعامل الاقتصادي في تحليلاتهم للظواهر الاجتماعية ولمشكلات المجتمع.

وغنى عن البيان أن النظرية الماركسية تقوم على الاعتقاد بأن القوى الاقتصادية (أو العوامل المادية) مسئولة بالدرجة الأولى عن التطورات والأحداث التاريخية إلي حد أن العوامل الأخرى تكاد تكون عديمة الأهمية بجانب العامل الاقتصادي. وبناء عليه فنظام الإنتاج

القائم في زمن ما (ونظام الملكية الذي يتبعه) هو أهم العناصر على الإطلاق في حياة الناس في المجتمع. ويصبح تملك الثروة بمثابة القوة المؤثرة على الآراء والأفكار والمبادئ التي تنتشر في المجتمع، بل والقوة المؤثرة على مركز الفرد في هذا المجتمع، فالأفراد في طرائق تفكيرهم وأنماط سلوكهم إنما يتأثرون بالتيارات المختلفة التي ترتبط بوضعهم الطبقى في مجتمع معين. وفي ذلك يقول كارل ماركس "إن الأفراد في حياتهم اليومية يدخلون في علاقات اجتماعية بعضهم مع البعض الآخر رغم أنفسهم. فتلك العلاقات موجودة ولا مفر منها، والعلاقات التي تنشأ بين الأفراد تتحدد طبقا للقوى المادية للطبقات المختلفة، وتلك العلاقات في مجموعها تكون الهيكل الافتصادى للمجتمع، وهو الأساس الذي يقوم عليه البناء السياسي والقانوني ، فتلك العلاقات إذن هي المسئولة عن ايجاد نوع معين من الوعى الاجتماعي لدى الأفراد"

ولا شك أن الفكر الماركسى قد أبرز أهمية العامل الاقتصادي في تفسير حقائق التاريخ، فقد اهتمت البحوث بعد ذلك بسد النقص في هذا التفسير عن طريق البحث إلي أي مدى كانت الرغبة في الحصول على المنافع المادية وراء نفكير الأفراد، وكيف كانت آمال الرفاهية الاقتصادية وراء الفلسفات والنظم الاقتصادية، إن إغفال التفسير الاقتصادي للتاريخ لا شك يغفل جانبا حيويا منى جوانب التاريخ ويعطى تفسيرا ناقصا أو مبتوراً. على أن ذلك لا يعنى بأية حال إغفال العوامل الأخرى في تفسير التاريخ، أضف إلي ذلك أن التفسير الاقتصادي ما هو إلا أداة تحليلية يهتدى بها الباحث وليس المقصود منه فلسفة تسيطر على فكر الباحث واتجاهاته كما حدث بالنسبة للتفسير الاقتصادي في النظرية الماركسية.

إن الحقائق والمعارف التي توصل إليها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وغيرهم من االباحثين الاجتماعيين في مجال دراساتهم

للمجتمعات الإنسانية البدائية منها والحديثة تنتهي بهم إلي رفض التفسير الاقتصادي أو قبوله بتحفظ شديد وإذا كان عالم الاجتماع لا ينكر الدور الكبير الذي يلعبه العامل الاقتصادي في المجتمع، والآثار التي يتركها على نختلف نواحي الحياة في المجتمع، إلا أن النشاط الاقتصادي بدوره يتأثر بعوامل أخرى غير اقتصادية داخل المجتمع، فمجالات التأثير متبادلة لدرجة قد يصعب معها تحديد علاقات سببية دقيقة بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية نظرا للترابط والتشابك الواضح فيما بينها.

والواقع أن عناية علم الاجتماع بالنظام الاقتصادي ليس بظاهرة حديثة بل ترجع إلي المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم، ومن المفكرين الأول الذين عنوا بالدراسات الاقتصادية في تحليلاتهم الاجتماعية الفيلسوف الانجليزى هربرت سبنسر الذي توفر على دراسة نواحي النشاط الاقتصادي في تحليله للعلاقات الاجتماعية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن عدداً من علماء الاجتماع قد اتخذ من النظام الاقتصادي ركيزة لدراسة وتحليل المجتمع الإنساني، ومن أمثلة هؤلاء العالم الفرنسي دور كاييم والعالم الإيطالى باريتو والعالم الألمانى ماكس فيبر.

درس **دور كايم** الظواهر الاقتصادية في المجتمع وعلى الأخص في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" وقد انتهي من هذه الدراسة إلي أن تحليل النشاط الاقتصادي يساعد الباحث الاجتماعي على تفهم النمط السائد في حياة المجتمع. وقد هداه هذا التحليل إلي أن ظاهرة الفردية الاقتصاية لا تقوم فقط أو لا ترتكز فقط على مصالح فردية وإنما ترتبط بكثير من القواعد التي تفرضا الجماعة على الأفراد في تفكيرهم وفي معاملاتهم وفي علاقاتهم بعضهم بالبعض أو بمعنى آخر أن الفرد في تحقيقه لمصالحه الاقتصادية إنما يراعى أو يلتزم بمعايير أو سلوك الجماعة التي ينتمي إليها والمجتمع الذي يعيش فيه ، وهكذا يقتضي

الأمر التعرف على هذه المعايير وتحليلها كخطوة لابد منها في سبيل الدراسة المتكاملة للنظام الاقتصادي في المجتمع. ويشارك دور كايم في هذا الاتجاه الفكرى العلامة الإيطالى باريتو Pareto وإن استخدم في تحليلاته مصطلحات ومفاهيم أخرى غير التي استخدمها دور كايم

انتهي **باريتو** من تحليلاته للدوافع الإنسانية للعمل إلي أن النشاط الاقتصادي للفرد إنما تحدده المصالح المشتركة للجماعة حيث تقوم هه المصالح بتوجيه وتقييم نشاط الفرد حتى لا يكون سلوكه مبنيا على مصالح شخصية أو رغبات أنانية، وإنما على الفرد أن يضع في اعتباره كذلك مصالح الجماعة التي ينتمي إليها، ويراعى هذه المصالح في سلوكه الاقتصادي.

وفي معرض الحديث عن العلاقة بين الأقتصاد والنظم الاجتماعية الأخرى لا يفوتنا أن نشير إلي موقف عالم الاجتماع الألمانى **ماكس فيبر** Max Weber الذي عالج هذا الموضع من زواية خاصة هي العلاقة بين الدين والاقتصاد في المجتمع، وفي ذلك يرى فبر أن المذهب البروتستانتى بما وجهه من عناية خاصة إلي مفهوم العمل باعتباره إحدى واجبات الفرد المسيحى كان من أهم العوامل التي ساعدت على زظهور النظام الاقتصادي الرأسمالى فقد حث هذا المذهب الديني الأفراد على التفانى في العمل والأخلاص له، هذا التفانى والأخلاص من شأنهما في نفس الوقت أن يساعدا على نجاح الفرد في الحياة، كما يعتبران من مظاهر التعبد ومن علامات رضاء الرب على العبد، ويصبح جمع الثروة في هذا المذهب من الأمور المرغوبة، أو المستحبة بشرط ألا تستخدم هذه الثروة في أغراض شخصية لا علاء شأن الفرد وإنما تستخدم لأغراض دينية لاعلاء شأن الدين. وهكذا تصبح صفات الإدخار والاقتصاد والتدبير من الصفات المفضلة في هذا المذهب وينتهي فبر من هذا التحليل إلي أن المذهب

البروتستانتى قد حث على الاستثمارات الفردية كما ساعد على نمو ظاهرة المبادرة وحب التملك والنزعة الفردية عامة، وهذه هي أسس النظام الرأسمالى.

جملة القول إن النظام الاقتصادي في المجتمع يعتبر جزءاً من كل وهو يتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى كما يؤثر في هذه النظم وإن كان نمط العلاقة بين الأقتصاد ونظم المجتمع إنما يتوقف على المجتمع نفسه، وعلى المرحلة التطورية التي يمر بها.

لما كان موضوع علم الاقتصاد هو دراسة الثروة في طبيعتها وفي إنتاجها وفي تداولها وفي توزيعها وفي استهلاكها، ولما كانت الثروة من حيث هي لا توجد إلا في مجتمع وهي في معظمها عبارة عن أشياء اجتماعية ولا تنتج إلا بواسطة الأيدي العاملة، ولا تتداول إلا بواسطة أفراد منظمين. تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية وإدارية، وبالتالي فإنهم الذين يستهلكون الثروة.. فإن علم الاجتماع رفض تفسير الاقتصاديين لحقائق الاقتصاد، وأنشأ فرعا له لدراسة هذه الحقائق هو "علم الاجتماع الاقتصادي"Economic Sociology وموضوعه دراسة أصول الإنتاج والاستبدال ومراحل تطورهما والقوانين التي خضعا لها، ودراسة النقود في نشأتها وتطورها ومختلف أشكالها ومدى أدائها لوظائفها. وكذلك دراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال.

ثالثا:الفرق بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي:

يكاد يجمع علماء الاجتماع للأنشطة والنظم الاقتصادية وجودها المستقل، وعلى ذلك فعلم الاقتصاد يدرسها بوصفها ظواهر مستقلة في ذاتها ويعزلها عن أسرتها الاجتماعية. ولا أدل على ذلك من أن علماء الاقتصاد يبدءون دراستهم بافتراض وجود "إنسان اقتصادي" يسلك

سلوكا اقتصاديا خالصا في إشباع رغباته، متجردا من كل عاطفة اجتماعية.

ولكن التركيز على الجانب الاقتصادي وحده لا يكفى لتفهم الحياة الاقتصادية داخل المجتمع، فموضوعات مثل التخطيط الاقتصادي، والتنظيم، والإدارة وغيرها من القضايا الاقتصادية ليست منعزلة عن غيرها من النظم، فهي جزء من ثقافة المجتمع، وتتأثر بطبيعة البناء الاجتماعي والسياسي والتربوي والديني، حيث تتفاعل وتتشابك وتترابط ترابطاً وثيقاً بظواهر الحياة الاجتماعية.

وندلل على ذلك بأن ما يصلح من النظم والأساليب الاقتصادية في زمان أو مكان معين لا يتحتم صلاحيته بالنسبة لزمان ومكان آخر، مما نستنتج معه أن البناء الاجتماعي الخاص بكل مجتمع يؤثر على أداء الوظائف الاقتصادية، ويعنى هذا أن القوانين الاقتصادية ليست مطلقة، بل تنطبق فقط على بعض الأبنية الاجتماعية دون غيرها. وهكذا فالعوامل الاجتماعية ضرورة لتفسير النمو الاقتصادي.

وللاقتصاد أهميته في أنه يمثل الواجهة الرئيسية للحياة الاجتماعية، ويعطى للنظم الاجتماعية صورتها وشكلها بحيث يمكن القول أن المجتمعات تصنف حسب المعيار الاقتصادي كمجتمع الصيد، أو الرعي أو ما إلى ذلك. وإذا ما استخدمنا مصطلح النظام الاقتصادي، فإن هذا يتضمن العادات والعقائد والأفكار التي تستغل من أجل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع. كذلك فإن الأنشطة الاقتصادية لا تؤدى إلا من خلال العمليات الاجتماعية: التعاون، والتنافس ، والصراع

وعموما فالنشاط الاقتصادي وما يتضمنه من عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك هو بالضرورة نشاطي اجتماعي. وعمليات

التبادل السلعي والخدمات وهى عمليات مادية اقتصادية محضة، إلا أنها كنظام محدد يتخلل النسيج الاجتماعي، ويمكن النظر إليه على أنه شبكة تمسك المجتمع بعضه بالبعض ويستهدف التبادل بناء شبكة العلاقات الاجتماعية.

وتؤكد نظرية مارسيل موس عن الهدايا الملزم أنها أيا كان نوعها ومهما كان الغرض منها أو الهدف من إهدائها، بل وحتى في الحالات التي تقدم فيها عن طيب خاطر ودون أن يكون الشخص المهدي إليه في حاجة إليها بل، قد يكون راغبا عنها تماما، إنما تضمن بالضرورة نوعا من الالتزام الذي نلقيه على المهدي إليه، وتقتضى منه أن يقوم بردها إلى الشخص المهدي، إما بتقابل يساويها تماما، أو يهديه أكبر منها في القيمة، وأن الامتناع عن هذا الالتزام يؤدى إلى تزعزع المركز الاجتماعي، وضياع المنزلة الذي يحتلها المهدي إليه في المجتمع.

لقد ظهر فرع من فروع علم الاجتماع يوضح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، يطلق عليه "علم الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology" والتي ظهرت بوادره على يد نيلز سملرز NELS SMELFRS

ولكي **نفرق بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي**، يذكر **شوجرمان أن علم الاقتصاد** يهتم بدراسة إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات، ويهتم بالصناعة والمؤسسات الاقتصادية، أما **علم الاجتماع الاقتصادي** فيشترك مع علم الاقتصاد في دراسة هذه المؤسسات الاقتصادية والصناعية من ناحيتها الاجتماعية أي من النواحي الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية.

ولنضرب أمثلة لذلك، فعالم الاقتصاد ينشغل بمعدلات الإنتاج والاستهلاك، أما علم الاجتماع الاقتصادي، فيدرس ظروف الإنسان الاقتصادي وأثر الإنتاج الصناعي فى حياة المدن كذلك يدرس علم الاقتصاد المؤسسات التجارية، أما علم الاجتماع الاقتصادي، فيدرس أثر ازدهار المشروعات التجارية، في ارتفاع نسبة الزواج. كما يدرس علم الاجتماع الاقتصادي أساليب القياس الاجتماعي في اختيار المشرفين ورؤساء العمال، إلى جانب استخدامها في تحقيق التعاون بين الأفراد في جماعات العمل.

والمثال التالي يبين الفرق بين علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاقتصاد في تناولها لموضوع واحد، ولكن كلا منهما يعالجه من زاوية معينة فعلم الاقتصاد يدرس التنافس والصراع في المجال الاقتصادي، أما علم الاجتماع الاقتصادي فيهتم بهذه العمليات في شكلها العام أي في العلاقات الإنسانية في عمومها، وليس في المجال الاقتصادي فحسب. فهو يبحث في التنافس والصراع في مجال القوة والهيبة والكرامة في مظاهر العلاقات الأسرية، وفى الحياة الدينية.

ومع ذلك فإن الدراسات التفصيلية للتنافس والصراع التي يقدمها علم الاقتصاد يمكن أن يستفيد بها علم الاجتماع الاقتصادي في تفسير هاتين العمليتين أي في العلاقات الإنسانية عموما.

لقد كان من نتجه التساند الموجود بين الاقتصاد كنظام وبقية النظم المجتمعية الأخرى بما يضمه ذلك التساند من تبادل للتأثير والتأثر، علاوة على ما أبرزه المفكرون الاجتماعيون من تشابك وتداخل بين مختلف النظم المكونة للبناء الاجتماعي لأي مجتمع بما في ذلك النظام الاقتصادي، كان من نتيجة ذلك كله أن برزت اهتمامات جديدة

لدى علماء الاجتماع استهدفت تركيز الجهد لدراسة الاقتصاد من منظور سوسيولوجى وبرز نتيجة لذلك أحد الروافد الهامة لعلم الاجتماع. ونعنى به علم الاجتماع والذى يحسد انفتاح – بل اهتمام علم الاجتماع بتحليل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومظاهرها، أنة يمثل محاولة لتطويع وتوظيف مفاهيم ومقولات علم الاجتماع في دراسة جانب من أهم جوانب الحياة الاجتماعية ألا وهو الجانب الاقتصادي

و يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة العلاقة بين الاقتصاد وأوجه الحياة الاجتماعية غيرا لاقتصادية التي تتحكم فيها اهتمامات علم الاجتماع في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبالذات أصحاب الاتجاه الوظيفي وعلم الاجتماع الثقافي في منتصف القرن العشرين الذين أهملوا الأنشطة الاقتصادية، وبقى هذا الإهمال حتى نهاية العقد السابع من أول القرن العشرين ثم اكتشفوا بعدها اهتمامات ماكس فيبر وكارل ماركس بالمواضيع الاقتصادية وعندئذ برز هذا الحقل بشكل حيوي ليغطى اهتمامات واسعة وتراث نظري متشعب المجال أضحى يتراكم يوما بعد يوم نتيجة لجهود محمودة تبذل من قبل الباحثين الشغوفين بدراسة العلاقات التشابكية القائمة بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي

◆◆◆

الفصل الثانى :

علم الاجتماع الأقتصادى :

النشأة ومراحل التطور فى القرن العشرين :

تمهيد:

اتسمت طبيعة العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، بمجموعة من مظاهر الخلاف حول نوعية القضايا والموضوعات التى يجب معالجتها كل عام على حده. وتوضح تلك الخلافات أمورا عادية تثار بين علماء العلوم الاجتماعية عند نشأة أو تأسيس أحد فروعها ذات الاهتمامات المشتركة بين تلك العلوم. وهذا ما حدث فى الواقع عند نشأة علم النفس الاجتماعى، والخلافات التى ظهرت بين كل من علم النفس والاجتماع، شأن ذلك علم الاجتماع السياسى، وعلم الاجتماع القانونى وعلم الاجتماع الطبى وغيرهم.

لكن ما تلبث أن تتبلور نوعية الاهتمامات والتخصصات العلمية وتحد حدة الخلافات بين العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، خاصة بعد أن تتضح أهمية الموضوعات والقضايا التى تعالجها هذه الفروع الحديثة والتى نشأت نشأة طبيعية نتيجة لنمو التخصصات، وتطور الأطر النظرية والأساليب المنهجية، التى تسهم فى معالجة القضايا بصورة أكثر علمية وواقعية علاوة على ذلك، يجب الإشارة هنا إلى حقيقة هامة مؤداها، أن معظم الصراعات أو الخلافات التى نشأت بين كل من علم الاجتماع، والنفس، والسياسة، والقانون، والطب، والاقتصاد، جاءت معظمها فى فترة

من الفترات الحديثة النشأة سواء لعلم الأجتماع أو بعض تلك العلوم أيضا. كما لم تكن قد تحددت بعد هوية تلك الفروع الحديثة ومجالاتها المختلفة، بالإضافة إلى أن معظم العلوم الاجتماعية كانت تسعى للحصول على الأعتراف الأكاديمى العالمى وتحديد مكانتها بالجامعات والمعاهد العلمية المختلفة.

يبرهن على ذلك، طبيعة التحليلات السابقة عن الخلافات بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، وإن كان ذلك لم ينف من وجود بعض التقارب فى وجهات النظر بين كل من أوجست كونت، وجون ستيوارت مل وغيرهما من علماء الأقتصاد فى القرن التاسع عشر على وجه الخصوص. كما كانت هناك بعض الاهتمامات المشتركة بين كل من علماء الاجتماع والأقتصاد على أهمية تحليلات وكتابات بعض العلماء من أمثال كارل ماركس وآدم سميث، خاصة وأن هذه التحليلات جاءت لتعبر عن الكثير من القضايا الأقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية فى نفس الوقت.

وعلى أية حال، شهد بداية القرن العشرين اهتمامات وتطورات متعددة تتعلق بموضوع علم الاجتماع الاقتصادى، خاصة بعد أن تحددت المعالم الأساسية والقضايا العامة التى يعالجها علم الاجتماع ذاته. ويمكن أن نحدد تطورات نشأة علم الاجتماع الاقتصادى خلال القرن العشرين إلى ثلاث مراحل تقريبية وهى:

1. **المرحلة الأولى : خلال العقد الأول من القرن العشرين (١٩٠٠ -١٩٣٠):**
2. **المرحلة الثانية : بداية عقد الثلاثينات (١٩٣٠ -١٩٦٠):**
3. **المرحلة الثالثة : فترة النصف الثانى من القرن العشرين (١٩٦٠ - ١٩٩٤):**

❶المرحلة الأولى خلال العقد الأول من القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٣٠):

خلال العقد الأول من القرن العشرين بدأ علم الاجتماع يرسى قواعده فى العديد من الجامعات الأمريكية والأوربية، ونشرت مجموعة من أعمال العلماء السوسيولوجيين من أمثال ليستر ورود Ward، واليون سمول Small، وفرانكلين جدينجز Giddenes وغيرهم. كما تم تأسيس الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع فى عام ١٩٠٥ وظهر نوع من التقارب بين علماء الاقتصاد والاجتماع، خاصة بعد أن تخلى كثير من علماء الاجتماع مع نهاية القرن التاسع عشر عن بعض أفكار أوجست كونت الداعية للتويج علم الاجتماع على رأس قائمة العلوم الاجتماعية بأسرها.

كما شهد هذا العقد الكثير من التطورات التى أعطت دفعة قوية لنشأة علم الاجتماع الاقتصادى فى أوربا، ولا سيما فى ألمانيا عندما حدث نوع من التعاون المثمر بين علماء الاقتصاد والاجتماع، كما حدث ذلك بالفعل بين جوزيف شومبيتر J.Schumpeter وماكس فيبر M.Weber فلقد سعى الأول ممثلا لمدرسة الأقتصاد الكلاسيكى المحدث أو ما يسمى بالمدرسة النمساوية The Austrian School أن يتقرب كثيرا لموضوعات علم الاجتماع، ويهتم بتبنى المداخل السوسيولوجية فى معالجة الظواهر الاقتصادية، كما كان انضمامه لعضوية الاتحاد الألمانى الاجتماعى، عاملا قويا لزيادة رابطة التعاون مع العديد من علماء الاجتماع الألمان، واشترك فى نشر العديد من الدراسات ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية.

وبإيجاز، سعى شومبيتر لتحديد معالم علم الاقتصاد الحديث، عن طريق التعاون مع علم الاجتماع، وهذا ما ظهر واضحا فى كتابه "تاريخ

تحليل الاقتصاد" In Economic History Analysis عندما أشار بوضوح على أن الاقتصاد يتكون من أربعة مجالات هى : ١ -النظرية theory ٢ -تاريخ الاقتصاد Economic History ٣ -الاحصاءات Statistics ٤ -علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology كما أكد أهمية تعاون علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى، خاصة وأن الحقائق الاقتصادية وغير الاقتصادية مرتبطة جميعا بمختلف العلوم الاجتماعية التى يجب أن ترتبط ببعضها البعض.

أما ماكس فيبر، فلقد حاول أن يقوى روابط العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع. ففى بداية حياته الأكاديمية ترك دراسة القانون لاقتناعه الشديد بأهمية علم الاقتصاد خاصة وأن الأخير يعتبر من العلوم الاجتماعية الأكثر مرونة وواقعية. وفى عام ١٩٠٤ نشر احدى مقالاته الشهيرة عن "الموضوعية فى العلوم الاجتماعية" Objectivity in The Social Sciences علاوة على آرائه حول النماذج المثالية Ideal Types لتكون وسيطا فكريا وتصوريا لتحليلاته التاريخية. كما أعلن فيبر عن ضرورة توجيه علم لاجتماع وجعله علما اجتماعيا اقتصاديا، وذلك خلال عمله بجريدة "الأرشيف" والاهتمام بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى مثل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وتاريخ الأقتصاد، وأيضا علم الاجتماع الاقتصادى علاوة على ذلك، يعد كتابه "أسس الاقتصاد الاجتماعى" الذى وضعه فى السنوات المبكرة من القرن العشرين بالاشتراك مع عدد من علماء الأقتصاد أو الاجتماع معا، أحد استخدامها عند دراسة القضايا والموضوعات الأقتصادية. كما عاونه فى وضع هذا الكتاب مجموعة من علماء الأقتصاد الألمان من أمثال شومبيتر Schumpeter، وفان ويسرس V.Wiesers وبوشر Bucher، وسمبارت Sombart، وأيضا عالم الاجتماع الإيطالى روبرت مسشليز R.Michels

وعموما، فأن اهتمامات كل من شومبيتر وفيبر من رواد المدرسة الاقتصادية الاجتماعية الألمانية ساعدت كثيرا فى نشأت وتطور علم الاجتماع الاقتصادى،

وفى فرنسا كانت لجهود عالم الاجتماع أميل دور كايم E.Durkheim منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن الحالى اسهاما بالغا فى وضع أسس كل من علم الاجتماع وفروعه المتخصصة، ولا سيما علم الاجتماع الأقتصادى. فلقد خصص دوركايم جزءاً كبيراً من **مجلة السنة الاجتماعية**١٨٩٨م لمناقشة فضايا علم الاجتماع الأقتصادى، ويعرض ريموند أرون R.Wron لاهتمامات دور كايم فى هذا المجال بأن معالجته للقضايا الاقتصادية جاءت كنوع من المشكلات الاجتماعية ذات الطابع الأخلاقى.

كما تتلخص آراء دوركايم بإيجاز، حول علم الاجتماع الاقتصادى فى ثلاث نقاط أساسية هى، أولا: نقده لعلماء الاقتصاد واهتمامته المجردة، وثانياً، محاولتهم لعزل الظاهره الاقتصادية عن الاجتماعية، وثالثاً محاولة دور كايم لمعالجة بعض المشكلات الأقتصادية والنظم التى كانت ترتبط بقضايا اجتماعية واقتصادية محددة ولاسيما مشكلة الملكية الخاصة.

كما توضح العديد من مؤلفات دوركايم السوسيولوجية وجهات نظره حول علم الاجتماع الاقتصادى، فلقد تناول بوضوح فى كتابه "**قواعد المنهج الاجتماعى** Tge Rules of Sociological Method" معالجة الظواهر الأقتصادية عن طريق استخدام المنظورات السيوسولوجية. كما أشار إلى ذلك أيضاً فى أحد مقالاته عن "علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية" التى نشرت عام ١٩٠٣ وإن كان قد تعرض دور كايم للعديد من الانتقادات من جانب علماء الاقتصاد نظراً لانتهاجه منهج كونت،

هذا بالرغم من أن دوركايم لم يكن مقتنعاً بآراء كونت وبضرورة قيام علم الاجتماع واستيعابه لقضايا وموضوعات علم الاقتصاد السياسى. وفى الواقع، يعد أفضل عمل سوسيولوجى لدور كايم تناول فيه بوضوح علم الاجتماع الاقتصادى مؤلفه الشهير "**تقسيم العمل فى المجتمع**" The Division of Iabour in The Society" الذى أشار فيه لسبل وأسباب إعادة تنظيم الاقتصاد، للتخلى عن الاتجاهات القومية، والعمل على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية فى المجتمعات الأوربية، وعموما، تعد إسهامات دور كايم من الإسهامات السوسيولوجية الهامة فى تطوره نشأة علم الاجتماع الاقتصادي

تعتبر إسهامات كل من جورج سيمل G.Simmel وفالفيد وباريتو V.pareto وثورستاين فبلن T.Veblen من الاسهامات السوسيولوجية الكلاسيكية التى ساعدت فى تأسيس علم الاجتماع الأقتصادى، حيث يتعبر هؤلاء رواد علم الاجتماع الأقتصادى الكلاسيكى، فلقد نشر سيمل كتابه "فلسفة النقود" Philosophy on Money" عام ١٩٠١ وأشاد به العديد من رواد علم الاجتماع ولا سيما فيبر ودور كايم وغيرهما.

أما باريتو فلقد سعى للتمييز بين علم الاقتصاد الخالص Pur-Economic ، والأقتصاد التطبيقى Applied Economic وعلم الاجتماع، ووضع عدد من المؤلفات الأقتصادية والسوسيولوجية التى تبرهن على إسهامات فى علم الاجتماع الاقتصادى وتوضح كتابات "فبلن" أن اهتماماته الأولى كانت اقتصادية بحته، وما لبثت أن تركزت أعماله حول علم الاجتماع الاقتصادى، تلك الإسهامات التى أشاد بها العديد من الرعيل الأول من علماء الاجتماع والمحدثين على حد سواء من أمثال سير رايت ميلز R.Mills، وتالكوت بارسونز T.Parsons وروبرت ميرتون R.Merton وغيرهم.

كما شهدت فترة العشرينات من القرن العشرين تطورات علمية هامة أسهمت فى تأسيس علم الاجتماع الاقتصادي، خاصة بعد أن أعقبت مرحلة نهاية الحرب العالمية الأولى نشأة مجموعة من فروع كل من علم الاقتصاد والاجتماع، وظهرت عناوين جديدة تعالج الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى نفس الوقت مثل دراسة علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology وسوسيولوجيا المهن Sociology of Profession دراسات الطبقات Strification Studies وغيرها من الفروع التى لم تعالج الظواهر الأقتصادية بمفردها.

❷المرحلة الثانية: بداية عقد الثلاثينات (١٩٣٠-١٩٦٠):

حدث خلال هذه الفترة بعض التطورات العلمية الهامة التى صاحبت تطور علم الاجتماع ذاته، وانتشار نظرياته بالرغم من تباينها الأيدلوجى وإن كان قد عكس هذا التباين العديد من الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سواء داخل علم الاجتماع نفسه أو علاقته ببعض العلوم الاجتماعية ولا سيما الأقتصاد والسياسة.

وتبرز بداية عقد الثلاثينات بعض الشواهد على ذلك عندما نحلل العلاقة بين كل من علم الاجتماع والأقتصاد كعملين مميزين ومنفصلين كل منهما عن الأخر. وجاءت تلك الفكرة لباريتو من خلال تحيزه لعلم الأقتصاد، على أنه العلم الذى يدرس السلوك العقلانى Rational behavior أما علم الاجتماع فيدرس السلوك اللاعقلانى Irrational behavior ولهذا السبب زاد من تجاهل الكثير من علماء الاقتصاد لموضوعات علم الاجتماع ومجالاته المختلفة.

وتستمر عملية تجاهل كل من علماء الاقتصاد والاجتماع ونمو حركة العداءات بينهم خلال عقد الأربعينات، وهذا ما أشار إليه بوضوح

جوزيف شومبيتر فى كتابه **تاريخ "التحليل الاقتصادى"** History of Economic فبرغم أن علم الاجتماع والأقتصاد منذ أواخر القرن الثامن عشر، ظهر كعملين منفصلين إلى حد ما، وحدث نوع من التقارب بينهما فى أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن فترة الأربعينات تعكس مدى اعتزاز كل من علماء الاجتماع والأقتصاد بمجالاتهم الضيقة وركزوا جهودهم على تحليل سواء علم الاجتماع البدائى، أو علم الاقتصاد البدائى، دون الأهتمام بالنتائج العلمية التى يمكن أن يكسبها العلمين معا عندما يحدث بينهما تقاربا وتفاهما مشتركا.

كما شهدت فرنسا فى الفترة منذ أواخر العشرينات وحتى الأربعينات مجموعة من العلماء الذين يشكلون المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع الاقتصادى ومن أبرزهم فرنسيس سيماند F.Simiand، وسلتن بوجلى C.Bougle ومارسى هلبوش M.Halbwachs ومارسيل موس M.Mauss وغيرهم، من العلماء الذين اعتنقوا أفكار المدرسة الدوركيمية، ووجدت معظم أعمالهم فى بعض الدوريات السوسلوجية المتخصص مثل Anee Sociologique والتى نشرت كثيرا لموضوعات علم الاجتماع الاقتصادى Sociologie Econoique

وبالرغم من اهتمامات علماء المدرسة الفرنسية والأوربية بموضوعات علم الاجتماع الاقتصادى، إلا أن مرحلة الركود العلمى أو اضمحلال العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاجظلت مستمرة وحتى الخمسينات. فلقد سعى علماء الاقتصاد بدراسة المشاكل الاقتصادية بصورة مجردة وبعيدا عن الاهتمام بالقوى الاجتماعية، كما سعى علماء الاجتماع بدورهم بتجاهل القوى الاقتصادية عند تحليلهم للمشكلات الاجتماعية، وفى أواخر الخمسينات حدث تغير ملحوظ فى المكانه العلمية لعلم الاجتماع، خاصة بعد أن احتلت الولايات المتحدة دور

أوربا وأصبحت مركزا للعلوم الاجتماعية، وحدث الكثير من التقارب والتعاون بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد. وإن كان ذلك لا ينفى وجود العديد من التحليلات السوسيولوجية للمشكلات والموضوعات الاقتصادية التى ظهرت فى أوربا خلال هذه الفترة خاصة فى أعمال عالم الاقتصاد الشهير "كينز"وغيره من أنصار مدرسة استكهولم Srokholm School، مثال ذلك كتاب أودلف لوى A.Lowe، عن**"الأقتصاد والاجتماع"** الذى نشر عام ١٩٣٥.

قبل الإشارة إلى إسهامات علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة وتحديثهم لموضوعات علم الاجتماع الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٦٠، التحليلات السوسيولوجية لعلماء الاجتماع الذين ظهروا فى أوربا خلال تلك الفترة،

ونود أن نضيف أيضا بصورة موجزة، بعض التحليلات السوسيولوجية لعلماء الاجتماع الذين ظهروا فى أوربا خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى أنصار مدرسة استكهولم. فلقد ظهرت أعمال ليبولد فان ويس L.V.Wiese: وأهمها مقالته عن "**النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى**"Economic Theory and Economic Sociology كما ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع البارزين إبان تلك الفترة، وحاولوا أن يستخدموا المنظورات السوسيولوجية فى تحليل تاريخ الفكر الاقتصادى، وتطوير ميادين علم الاجتماع الاقتصادى واهتماماته المختلفة. وقد تمثلت هذه التحليلات فى أعمال كارل مانهايم K.Mannheim وتوينز Tonnies وسومبارت Sombart وغيرهم من رواد المدرسة الألمانية التاريخية Germany Historical School ويعد كتاب مانهايم عن "**الإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء**" أحد المؤلفات الهامة التى عالجت قضايا سوسيولوجية واقتصادية فى علم الاجتماع الاقتصادى

وخاصة سياسات عدم التدخل Laissez Faire والتخطيط الاقتصادى Economic Planing

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهدت أوروبا بعض التغيرات فى مجال دراسات علم الاجتماع الاقتصادى، وظهرت بعض الأعمال خلال الخمسينات وأوائل الستينات، ولكن معظم تلك الأعمال، ركزت حول المناقشات العامة للنظرية الاقتصادية فى مقابل علم الاجتماع، واستخدم التحليلات السوسيولوجية لدراسة تاريخ النظرية الاقتصادية. ولقد تمثلت تلك الأعمال فى كتابات تشارلز بتلهايم وأرموند كيفلير لأزُهسثقوشى وولير Weiller الذين اهتموا بتحليل دراسات باريتو وشومبيتر رواد المدرسة التاريخية عامة.

وفى الولايات المتحدة، فلقد شهدت تلك الفترة تطورات متعددة ليس فقط فى مجال علم الاجتماع، ولكن فى مجال العلوم الاجتماعية كلها. وظهر نوع من التقارب الفكرى بين علماء الاقتصاد والاجتماع للأستفادة من الخبرات المهنية والنتائج العلمية لكل منهما. ومن بين علماء الاجتماع نجد وليم أوجبرن F.Ogburn وتالكوت بارسونز T.parsons وعلماء الاقتصاد نجد فرانك نايت F.Knight على وجه الخصوص، الذى كان له خبرة علمية كبيرة بالعديد من العلوم الاجتماعية الأخرى ويعتبر التعاون العلمى المشترك بين كل من بارسونز ونايت أحد الأمثلة على تقارب كل من علمى الاجتماع والأقتصاد خلال تلك الفترة، حيث وجدا من تحليلات فيبر وكتاباته حول علم الاجتماع الاقتصادى لقاء مثمرا بينهما منذ بداية الثلاثينات كما كان لترجمة "نايت" كتاب فيبر **عن التاريخ الاقتصادى العام** General Economic History توجيها مباشرا لعلماء الاقتصاد، بضرورة الاهتمام بدراسة تطور وتاريخ النظم الاقتصادية فى المجتمعات البشرية.

علاوة على ذلك، شهدت **فترة الثلاثينات والأربعينات** اهتمامات تالكوت بارسونز سواء مع "فرانك نايت" وأودلف لوى وغيرهم من علماء الاقتصاد حيث نشرت مجموعة من المقالات التى توضح مدى علاقات التعاون العلمى بين كل من علمى الاقتصاد والاجتماع. ولقد ظهرت تلك المقالات فى بعض الدوريات العلمية المتخصصة مثل The Quarterly Journal of Economics استخدام بارسونز بعض الاصطلاحات مثل "**الاقتصاد الامبريالى**" Econoic Imperialism والذى انتقل بعد ذلك للعديد من علماء الاقتصاد من أمثال رالف سويتر R. Souter

أما **خلال الخمسينات** ، فلقد خفت عملية التفاعل المشترك بين علماء الاقتصاد والاجتماع بالمقارنة بالفترة السابقة، مع وجود بعض الاستثناءات العلمية بينها، كما حدث ذلك بوضوح فى جامعة هارفارد Harvard University بين عدد من علماء الاجتماع من أمثال بارسونز وفرنسيس سيتين F.Sutton ونيل سملسر N.Smelser وبين علماء الأقتصاد مثل جيمس ديسنبرى J.Duessenberry وعموما أثمر هذا التعاون لتدريس أحد الكورسات العلمية فى جامعة هارفارد فى الفترة ما بين (١٩٥٦/٥١) بعنوان **التحليل السوسيولوجى للسلوك الاقتصادى** The Sociological Analysis of Economic

وتعد أيضا ، محاضرات مارشال Mar.hall Lectures التى قام بالقائها بارسونز بجامعة هارفارد عام ١٩٥٣ احدى الاسهامات السوسيولوجية الهامة لعلم الاجتماع الاقتصادى (والتى لم تكتشف وتنشر إلا مؤخرا فى عام ١٩٨٨) حيث سعى بارسونز ليحاضر لطلاب علم الاقتصاد والاجتماع معا بجامعة هارفارد ، ويحلل العلاقة بين كل من النظرية الاقتصادية Economic Theory والنظرية السوسيولوجية

Sociogical Theory ومدى امكانية تحقيق التكامل بينهما، عند دراسة البناءات والنظم الاجتماعية فى المجتمع الحديث

كما يعتبر كتاب "**الاقتصاد والمجتمع** Economic and Society" الذى وضعه بارسونز بالاشتراك مع سملسر أحد الأعمال السوسيولوجية فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى والذى نشر عام ١٩٥٦، واهتمامه بمعالجة النظرية السوسيولوجية وعلاقاتها بالقضايا الاقتصادية، وتحليل الاقتصاد كنظام اجتماعى، وطبيعة البناءات والنظم الاقتصادية، والعديد من العمليات الاقتصادية وأسسها الاجتماعية مثل الاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى تحليل مشكلات النمو والتغير الاقتصادى وغيرها من القضايا والموضوعات الاقتصادية المختلفة.

عموما، يمكن القول بأن تلك الفترة (١٩٣٠ -١٩٦٠) خلال القرن العشرين شهد علم الاجتماع الاقتصادى الكثير من الانجازات نتيجة لاسهامات علماء الاجتماع وتقارب وجهات النظر بينهم وبين علماء الاقتصاد سواء فى أوربا أو الولايات المتحدة على وجه الخصوص، تلك الفترة التى تقلصت فيها حدة الخلافات بين علمى الاقتصاد والاجتماع بالمقارنة بالعقود الأولى من القرن العشرين أو القرن التاسع عشر.

❸المرحلة الثالثة: خلال فترة النصف الثانى من القرن العشرين (١٩٦٠-١٩٩٤):

تشهد فترة النصف الثانى من القرن العشرين بعض الخصائص والمميزات العامة، التى تجعلها تختلف كثيرا عن الفترات السابقة فى مجال تطور العلوم الاجتماعية بما فيها كل من علم الاجتماع والاقتصاد معا. ولقد انعكس هذا التطور بصورة ملحوظة على تطور مجالات وفروع علم الاجتماع المختلفة ومنها بالطبع علم الاجتماع الاقتصادى. ومن بين

هذه المميزات نضج النظريات السوسيولوجية والأساليب المنهجية ومحاولة توجيههما لدراسة الواقع الاجتماعى المتغير والمشكلات الاجتماعية المتعددة، وهذا ينطبق أيضا على العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى.

كما نلاحظ أيضا، وجود اهتمامات مشتركة بين علماء العلوم الاجتماعية وليس فقط بين كل من الاقتصاد والاجتماع، والدعوة إلى الاستفادة من الخبرات العملية والنظرية التى حققها بالفعل جهود العاملين والمتخصصين بها. كما أصبح المدخل المتعدد InteI-discipinary approach بين العلوم والذى يعد من المداخل الهامة، التى تسعى إليها جميع العلوم الاجتماعية مماثلة بما حققت العلوم الطبيعية على المستوى النظرى والمنهجى والنتائج الطيبة التى توصلت إليها هذه العلوم الأخيرة.علاوة على ذلك أن الاهتمام بما يعرف بالدراسات المقارنة Comparative stusies بين العلوم الاجتماعية والفروع المختلفة لها أصبحت سمة علمية ومنهجية هامة بين المتخصصين فى الوقت الحاضر.

وفى إطار تحليلنا لتطور علم الاجتماع الاقتصادى خلال فترة النصف الثانى من القرن العشرين فلقد حدث تقاربا كبيرا بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والنفس والتاريخ والجغرافيا والانثروبولوجيا للاستفادة من التطورات العلمية ونتائج التخصصات الأكاديمية، التى حققتها هذه العلوم وفروعها المتعددة. وربما نجد ان أول أعمال سوسيولوجية هامة عالجت القضايا الاقتصادية ظهرت فى **عقد الستنيات**، عندما نشر عالم الاجتماع الاقتصادى الأمريكى نيل سملسر كتابه عن "**سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية**" Sociology of Economic Life وذلك عام ١٩٦٣. والذى حاول فيه أن يشير إلى تطور علم الاجتماع الاقتصادى وتحليله للعمليات الاقتصادية، وعلاقة علم الاجتماع بالاقتصاد ودراسة المظاهر السوسيولوجية للتنمية الاقتصادية.

وفى **منتصف الستينات** ظهر تطور جديد فى ميدان دراسة علم الاجتماع الاقتصادى، حيث حدث تقارب كبير بين علم الاجتماع والاقتصاد والنفس بصورة خاصة ونتج عند ظهور **الاقتصاد السلوكى** Behavioral Economic الذى اهتم به هربرت سيمون H. Simon، محاولا تحليل فكرة الروابط العقلانية، والنظرية السلوكية للمجتمع، والاتجاهات الحديثة من **نظرية التنظيم** Organization Theory، وإن كان هذا الاتجاه الحديث لم يفلح كلية فى تغيير الاتجاهات الكلاسيكية للمجتمع، التى تدعو للفصل بين كل من علم الاقتصاد والاجتماع، نظرا لغياب الحوار المستمر بين هؤلاء العلماء، مع وجود بعض النزعات المتشددة من علماء الاقتصاد حول سيادة الاقتصاد على العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك فى إطار ما عرف عموما "بالاقتصاد الامبريالى" تلك الفكرة التى نبتت أصولها خلال الخمسينات وامتدت حتى السبعينات والثمانينات، ومحاولة غزو علماء الاقتصاد علوم القانون، والتاريخ، والإدارة، والاجتماع، والتربية، وعلم السياسة وغيرهم.

بالرغم من نمو هذه الفكرة (الاقتصاد الامبريالى)، إلا أن هناك عدة محاولات للالتقاء بين علماء الاقتصاد والاجتماع خاصة من جانب علماء الاقتصاد وعدم تبنيهم للاقتصاد الامبريالى، ومن هؤلاء العلماء البرت هيرشمان A. Hirshman، وتوماس سكلنج T Schelling، كنث أرو K.Arrow الذين سعوا لضرورة جعل الاقتصاد مرتبطا بعلم الاجتماع والبعد عن كل الاتجاهات العدائية بين العلمين سواء فى مرحلة الاجتماع الكلاسيكى أو الاقتصاد الامبريالى.

لكن فى مقابل ضغط اتجاه "الاقتصاد الامبريالى" اهتم كثير من علماء الاجتماع بضورة تحليل الموضوعات والمجالات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما حدث بالفعل خلال السبعينات، حيث ظهرت بعض التحليلات

التى لم يعرفها علماء الاجتماع الاقتصادى من قبل مثل دراسة هارسون واين H. White فى عام ١٩٧٩ عن "**الأسواق كبناءات اجتماعية**" Markets as Social Structures. وإن كانت قد ظهرت مجموعة من التحليلات التى عالجت اقتصاديات دول العالم الثالث، واقتصاديات عمل المراة، والتى جمعت مجموعة من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتنظيم والإدارة. ومن هذه التحليلات أيضا، كتاب فرد بلوك F. Block عن أصول الاقتصاد العام (١٩٧٧) ولويس تيللى L. Tilly، وجون سكوت J. Scott عن المراة والعمل والأسرة (١٩٧٨)، وهارى ماكلر H. Makler، وألبرت مارتيللى A. Martinelli، ونيل سملسر N. Smelser عن **الاقتصادى العالمى الجديد** (١٩٨٢)، وايفر بيرج I. Berg عن **المنظورات السوسيولوجية لسوق العمل** (١٩٨١) وغيرهم.

فى الواقع أن **عقد السبعينات والثمانينات** شهد الكثير من التحليلات النظرية التى أسهمت فى إعادة وتنظيم الإطار النظرى الذى يوجه المجالات والتحليلات المختلفة لعلم الاجتماع الاقتصادى، ومحاولة للدخول فى دراسة القضايا والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، ولا سيما الاقتصاد العالمى، ودور المراة فى الاقتصاد، واسواق العمل، والأسواق المالية. وتمثل تلك القضايا نوعا من التفاعل بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة. كما كان لتطور الأساليب المنهجية الرياضية والاحصائية التى استخدمها علم الاجتماع العام، وتحديث النظريات السوسيولوجية المختلفة دفعة قوية نحو تطوير وتحديث علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر.

كما شهد **عقد الثمانينات** مجموعة من المداخل والمنظورات الحديثة التى توضح العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ومن أهم هذه المداخل: المدخل الاقتصادى (الاقتصاد الامبريالى) -الذى

أشرنا إليه سابقا - المدخل البنائى الفردى The Structural Individual Approach مدخل الاقتصاد السياسى الجديد The New Political Economy Approach مدخل السوسيو -اقتصادى The Socio Economic Approach تلك المداخل التى تبرهن على التقارب الشديد الاقتصاد والاجتماع فى الوقت الحاضر والتى تعزز من مجالات علم الاجتماع الاقتصادى، ولا سيما على مستوى النظرية التى تعالج هذه المجالات. كما اهتم بها علماء الاجتماع المعاصرين البارزين من أمثال أنطونى جدينجز A. Giddengs، والتى ظهرت فى إحدى مقالاته الحديثة عن "النظرية الاجتماعية ومشكلات الاقتصاد العام" الذى يوضح فيها إلى أى حد يمكن استخدام النظرية السوسيولوجية فى معالجة العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما استخدام ما يعرف **بنظريات التوقعات العقلانية** Rational Exection Theories.

بالإضافة إلى تلك التحليلات الحديثة التى ظهرت فى علم الاجتماع الاقتصادى خلال السبعينات والثمانينات، فلقد ظهرت مع **بوادر السنوات الأولى من عقد التسعينات** مجموعة من التحليلات السوسيولوجية التى تغطى اهتماما كبيرا إلى علم الاجتماع الاقتصادى الجديد. ومن أهم هذه التحليلات كتاب **الاقتصاد والمجتمع** الذى قام بتجميعه كل من عالمى الاجتماع الاقتصادى الأمريكى نميل سملسر N. Smelser،والبرتو مارتنيللى Martinelli ونشر عام (١٩٩١) والذى يشير إلى قضايا حديثة مثل المضمون النظامى والثقافى للاقتصاد، والايديولوجيا والنشاط الاقتصادى، والتعاون الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، والأسواق والدولة، والشركات متعددة الجنسيات، وهجرة العمل الدولية وغيرها. كما نشر فى نفس العام (١٩٩٠) أحد الكتب الهامة الذى قام بإعداده عالم الاجتماع الاقتصادى السويدى ريتشارد سويد بيرج R. Swedberg بعنوان

"**الاقتصاد والمجتمع**" لاستطلاع آراء أكثر من خمسة عشر عالما من علماء الاجتماع والاقتصاد حول العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد فى ذلك الوقت. وفى عام (١٩٩١) قام سويد بيرج أيضا بتحليل سوسيولوجى جديد لأفكار جوزيف شومبيتر عن **الاقتصاد والاجتماع الرأسمالى** كمحاولة جديدة لتحديث العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع بصورة خاصة.

وعموما، تلك أهم التطورات التى أدت إلى نشأة علم الاجتماع الاقتصادى خلال القرن العشرين وقد جاءت فى ثلاثة فترات تاريخية مميزة اوضحت اهتمامات بارزة وتحليلات فارقة فى تاريخ علم الاجتماع الاقتصادى

◆◆◆

الفصل الثالث:
علم الاجتماع الاقتصادي:
(المفهوم ، والماهية، ومحاور التحليل، والأهداف، والمشكلات):

تمهيد:

يتصدى اهتمام الفصل الراهن الى علم الاجتماع الاقتصادى من حيث: تحديد مفهومة ، وماهيتة، وتعريفاتة المختلفة ، ومحاور التحليل، والأهداف، والمشكلات.

أولا: تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي:

سوف نشير حاليا وبصورة موجزة، لتحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى وتعريفاته، والاطر السوسيولوجية العلمية التى يستخدمها فى تحليل موضوعاته وقضاياه المختلفة.

يكشف تحليل تراث نشأة علم الاجتماع الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن العشرين عن استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى، عند عدد من علماء الاجتماع الكلاسيكيين ولا سيما ماكس فيبر ، واميل دوركايم، وكارل مانهايم، وفبلن، وجوزيف شومبيتر، علاوة على كارل ماركس. وهذه المرحلة يصفها البعض بمرحلة علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى Classical Economic Sociology فلقد استخدم على سبيل المثال ماكس فيبر "علم الاجتماع الاقتصادى" ليحدد طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد من

ناحية، وليشير بضرورة تبنى المداخل السوسيولوجية والتحليلية التاريخية المقارنة لدراسة الظواهر الاقتصادية التى توجد فى المجتمعات البشرية. كما سعى اميل دوركايم لاستخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى، ولا سيما فى تناوله لقضية تقسيم العمل Division of labour وعلاقتها بنظريته المعروفة عن التضامن الاجتماعى Social Soilidarity ويشارك كل من ماركس وفبلن الرأى حول ضرورة إحلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، بنظرية اقتصادية حديثة تكن أكثر اهتماما بالاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة مثل المادية التاريبخية Historical Laterialism، والاقتصاد التطورى Evolutionary Economic.

وعموما، فلقد تم **تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى** فى اوروبا خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف الخمسينات من القرن الحالى، كما استخدمه بالفعل الرعيل الأول من علماء الاجتماع

ثانيا: ماهية علم الاجتماع الاقتصادي:

يختلف علم الاجتماع الاقتصادي بمفهومه ومادته العلمية ونظرياته وأهدافه عن كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد. فعلم الاجتماع الاقتصادي موضوع يجمع بين الأفكار والمفاهيم والنظريات والتحليلات الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد، فهو يفسر الظواهر والتفاعلات الاجتماعية تفسيراً اقتصادياً، ومن جهة أخرى يفسر السلوك الاقتصادي وما ينطوي عليه من دوافع ومظاهر وتفاعلات تفسيراً اجتماعياً. لذا يحتل علم الاجتماع الاقتصادي مركزاً وسطاً بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد.

يفهم **علم الاجتماع الاقتصادى** بأنة تطبيق الإطار النظري العام لعلم الاجتماع بما فيه من متغيرات ونماذج تفسيريه في دارسه الانشطه

الاقتصادية من أنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك للسلع والخدمات إي إن علم الاجتماع الاقتصادي يدرس النشاط الاقتصادي من الزاوية الاجتماعية (البعدالاجتماعي) كعمليه الإنتاج حينما يدرس في مجال علم الاجتماع الاقتصادي يأخذ في عين الاعتبار الجوانب الاجتماعية في عمليه الإنتاج من حيث قابليه استهلاك المجتمع لذلك الإنتاج والعاملين بثقافتهم من سلوك والآلات الانتاجيه نفسها تلك الآلات التي صنعت من أجل حاجه المجتمع إليها لذا فان القوانين ألاقتصاديه مثلا لا تصاغ بهذه الحالة إلا بعد الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي .

وهناك تعاريف مهمة لعلم الاجتماع الاقتصادي يمكن دراستها وتحليلها في هذا المقام وهي على النحو الآتي:

(١): التعريف القاموسي:

يتحدد تعريف قاموس علم الاجتماع في (الدراسة العلمية العلمية لإنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، وإستهلاكها) ويوضح لنا هذا التعريف تلك العلاقة الوثيقة التى تربط ما بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي تتضح في أن علماء الاجتماع يدرسون السلوك الاقتصادي للإنسان مع الأخذ في الاعتبار بأن هذا السلوك الاقتصادي إنما يتأثر بمتغيرات اجتماعية عديدة منها الأفكار والمعتقدات الدينية والثقافية للإنسان وبالبيئة التى يعيش فيها وبالجماعات الاجتماعية التى ينتمى إليها ويتفاعل معها. وهكذا تتركز تحليلات علماء الاجتماع لهذه الأنشطة الاقتصادية وما تتضمنه من أبعاد اجتماعية وثقافية وأخلاقية ... الخ. وهكذا، يخلص قاموس علم الاجتماع إلى أن علم الاجتماع الاقتصادي يهتم في تحليله للأنشطة والعمليات الاقتصادية بالتركيز على الإطار الاجتماعي والثقافي الأوسع الذى تتم فيه هذه الأنشطة الاقتصادية ، فضلاً عن اهتمامه بالعلاقة الوثيقة ما بين النظام

الاقتصادي وغيره من النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الأسرى، والديني، والاجتماعي والسياسي ... الخ.

(٢): تعريف قبارى اسماعيل :

يشير **قبارى اسماعيل** إلى تعريف **علم الاجتماع الاقتصادى** من خلال الإشارة إلى مجالات الدراسة فى هذا العلم بقوله: "**يحاول عالم الاجتماع الاقتصادى المعاصر أن ينظر إلى الكليات نظرة موضوعية فيدرس كل ما يتصل بالتنمية أو الانتاج أو الرأسمالية خلال مرحلة من مراحل تاريخها. أو أنه قد يدرس الصناعة أو الطبقة ككل حتى نتوصل إلى ما يهدف إليه عالم الاجتماع الصناعى من دراسة مختلف (الأنماط) أو الإيقاعات الأمبريقية بالنسبة لما تشابك من بناءات وعلاقات أو ما تعقد من تنظيمات فيسجل ما عن له عن ظواهر وأحداث تخضع للملاحظة أو المشاهدة. واستنادا إلى هذا الفهم يضع عالم الاجتماع الاقتصادى المجتمع النامى أو «النقابة» أو « سيكولوجية الطبقة أو التنظيمات الصناعية » والصراع وينظر إليها جميعا بانها موضوعات تخضع للملاحظة والتجربة**

ويضيف **قبارى اسماعيل** قائلا: لقد صدرت عن الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية بعض العلوم المتخصصة فى هذا المجال مثل علم اجتماع التنمية، علم الاجتماع الإدارى والتنظيمى والصناعى إلى جانب الأنثروبولوجيا الإدارية. أما عن علم الاجتماع الصناعى والأنثروبولوجيا الصناعية فيناقشها قبارى اسماعيل باعتبارهما من مجالات بحث علم الاجتماع الاقتصادى حيث درست بعض المشكلات التى تتعلق بالانتاج وقياس مدى كفاءة المصانع من الجوانب الانتاجية والفنية والإدارية والتنظيمية على اعتبار أن المصنع إنما يؤلف فى ذاته

نسقا تنظيما ضيقا أو بناء محددا ومغلقا.و يمكننا أن نقوم إزاءه ببعض الدراسات الأمبريقية التى قد تكشف عن طبيعة التنظيم والعلاقات الإنسانية السائدة فى أبنية المصانع والمؤسسات الأمر الذى يؤدى بنا إلى اقتراح الحلول اللمشكلات السيكولوجية والانتاجية. وهو من أهم مشكلات عصرنا الصناعى الراهن حيث يهتم علم الاجتماع الاقتصادى بحل مشكلات الصناعة والتصنيع.حين ينشغل بمعدلات الاستهلاك والانتاج من جهة، وبدراسة ظروف الإنسان الاقتصادى من جهة أخرى.

(٣): تعريف ماكس فيبر:

ونصه (أنَّه العلم الذي يدرس الجذور والخلفيات الاجتماعية للظواهر الاقتصادية، ويدرس نتائج وانعكاسات الظاهرة الاقتصادية على المجتمع والبناء الاجتماعي).يعتقد (ماكس فيبر) أنَّ علم الاجتماع الاقتصادي يدرس الجذور الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية، والظاهرة الاقتصادية التي يدرسها (فيبر) في كتابه الموسوم (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) هي الرأسمالية. حيث يرى (فيبر) أنَّ جذور الرأسمالية هي البروتستانتية الكالفنية وما تنطوي عليه من معتقدات وقيم وأخلاق وطقوس وتقاليد اجتماعية وروحية. فالبروتستانتية الكالفنية هي حركة دينية إصلاحية قام بها (مارتن لوثر) في ألمانيا، و (جين كالفن) في فرنسا واستطاعا من خلالها فصل الكنيسة البروتستانتية عن الكنيسة الكاثوليكية في روما. وعلى الرغم من أنَّ الحركة البروتستانتية حركة دينية واجتماعية إلاَّ أنَّ لها توجهاتها وأغراضها الاقتصادية. ومن مبادئها وأفكارها: الإيمان بالله تعالى، والحث على العمل والإخلاص فيه، والصدق وتحمل المسؤولية، والاستثمار في المشاريع الاقتصادية، ورفض الزهد والتصوف بوصفهما ممارسات لا ترقى إلى منزلة السلوك الاقتصادي العقلاني الذي يعتمده الفرد في حياته اليومية.وهذه المبادئ على وفق

وجهة نظر (فيبر) هي التي أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي في أوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

(٤): تعريف يوجين شنايدر :

ونصه (علم الاجتماع الاقتصادي هو العلم الذي يدرس المنظمات والمؤسسات الاقتصادية دراسة اجتماعية علمية) ركز (شنايدر) على المصنع بوصفه من أهم المنظمات الإنتاجية في المجتمع نظراً للوظائف ذات المضامين الاقتصادية والحضارية التي يؤديها للمجتمع الكبير. وموضوع الدراسة الاجتماعية للمصنع تتضمن ثلاث نقاط أساسية: المصنع بوصفه تنظيم اجتماعي، والعلاقات الاجتماعية في الصناعة، والعوامل الاجتماعية التي تكمن خلف الظواهر السلبية في المنظمات الصناعية. وسنركز في هذا المجال على المصنع بوصفه تنظيم اجتماعي، حيث تتم دراسة المصنع دراسة اجتماعية تتوخى تحليله إلى بناء ووظائف حيث يتكون المصنع على شكل هرم تتدرج عليه الأدوار القيادية في قمته، وتحتل المراكز الوظيفية سفوح الهرم، في حين تحتل الأدوار والمراكز التنفيذية قاعدة الهرم ويتبع هذه المراكز والأدوار واجبات وحقوق وسلطة ومنزلة، ولابد أن تعتمد صيغة الموازنة بين جميع المتغيرات فمثلاً لا يمكن للمصنع القيام بواجباته تجاه المجتمع دون وجود علاقات إنسانية متوازنة بين الأدوار القيادية والدوار الوظيفية والقاعدية ودون وجود موازنة بين الحقوق والوجبات الملقاة على عاتق أصحاب هذه الأدوار كذلك لابد أن تكون الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة.وبعيداً عن الكيفية التي يتحقق فيها التوازن أعلاه لابد من القول: أنَّ الدراسة الاجتماعية للمصنع هي من اختصاص علم الاجتماع الاقتصادي، ذلك الموضوع الذي لا يدرس المصنع بوصفه منظمة إنتاجية اقتصادية بل يدرسه بوصفه منظمة اجتماعية أيضاً، والدراسة الاجتماعية للمصنع تتطلب من الاجتماعي

الاقتصادي فحص وتحليل بناء المصنع ووظائفه وعلاقاته الداخلية والخارجية وأنظمة السلطة والمنزلة الموجودة فيه.

(٥): تعريف هانز كيرث و رايت ميلز:

ونصه: (علم الاجتماع الاقتصادي، هو العلم الذي يدرس العلاقة المنطقية والجدلية بين المؤسسات الاقتصادية وبقية المؤسسات الاجتماعية مثل: المؤسسات الدينية والسياسية والعسكرية والعائلية والتربوية). وهذه العلاقة يمكن مشاهدتها من خلال قياس التغيرات التي تطرأ على المؤسسات البنيوية والناجمة عن تغيير مخطط أو تلقائي يطرأ على إحداها، فأي تغيير يطرأ مثلاً على المؤسسات الاقتصادية مثل: تحويل النظام الاقتصادي من نظام زراعي إلى نظام صناعي لابد أنْ يؤثر في بقية المؤسسات إذ يحولها من نمط إلى نمط آخر.

(٦): تعريف سملسرز:

وربما يعد أفضل تعريف لعلم الاجتماع الاقتصادي، ذلك التعريف الذي وضعه **نيل سملبسر** Nail J. Smelser عام ١٩٦٣ في كتابه **"سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية"** The Sociology of Economic Life والذي يشير فيه إلى أن **علم الاجتماع الاقتصادي هو "تطبيق للإطار العام المرجعي، والتغيرات، والنماذج التفسيرية لعلم الاجتماع لدراسة الأنشطة المعقدة التي تعالج الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك للسلع النادرة والخدمات"**

ثالثا : علم الاجتماع الاقتصادي: محاور التحليل:

يوضح التعريف السابق محورين أساسيين: يهتم بها علم الاجتماع الاقتصادي هما:

○المحور الأول :الأنشطة الاقتصادية بمفردها:

يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة كيفية بناء الأنشطة الاقتصادية في أدوار وتجمعات ووحدات اجتماعية ، ودورها في الحياة الاقتصادية، و القيم التي تحدد شرعيتها، و المعايير والجزاءات والقواعد المنظمة لها. كما يعالج أيضا طبيعة التنظيمات الاقتصادية مثل المصانع، وأنساق المركز، والقوة وعلاقات السلطة، والانحراف، والاتحادات وغيرها التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية عموما.

○المحور الثاني: تساند وتداخل المتغيرات السوسيولوجية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية:

يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بمحاولة فهم التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تتجسم في السياق الاقتصادي والمتغيرات السوسيولوجية التي تكشف عن ذاتها في مجالات غير اقتصادية. مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يعنى بارتباط أو تداخل الأدوار الأسرية مع الأدوار المهنية وعلاقة هذه الأدوار بالبناء السياسي لهذا المجتمع.

وعلى هذا يشتمل هذا المحور على المواقف التي تتعارض فيها هذه البناءات، ومن المتوقع بطبيعة الحال أن تشتمل هذه المواقف الأخيرة على عدد من التواترات، ومجموعة من ردود الفعل في مواجهة هذه التوترات، ثم محاولات لضبط ردود الفعل الناجم عن التوترات كما أنه من المتوقع أيضا أن يترتب على هذا التفاعل بين قوى متصارعة نتائج مختلفة كالانحراف أو إعادة التوازن.

والخلاصة أن علم الاجتماع الاقتصادي يهتم ببحث مختلف أشكال التساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغيرها من الأبنية غير

الاقتصادية خصوصا في المواقف التي تتجه فيها تلك الأبنية –اقتصادية كانت أو غير اقتصادية -لتحقق أهداف مجتمعية مشتركة.

⊙:مستويات التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية :

ثمة مستويين أساسيين يمكن لعالم الاجتماع الاقتصادي أن يدرك التساند أو التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية

(١): مستوى البناء الملموس أو الشخص للوحدات الاقتصادية:

ففي المنشأة الصناعية مثلا يستطيع علم الاجتماع الاقتصادي أن يدرس أنساق المكانة وعلاقات القوة والسلطة، والانحراف، والجماعات، والزمر الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظاهر، ويتأكد هذا المحور الذي يهتم بدراسة بناء الوحدات في أحد فروع علم الاجتماع الاقتصادي يعرف باسم علم الاجتماع الصناعي.

(٢): مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية:

وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة العلاقة بين المصالح الاقتصادية ومختلف المصالح القانونية والسياسية والعائلية والدينية وذلك على مستوى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير معا –كما يهتم أيضا - وعلى مستوى أعلى من ذلك -بتحليل العلاقة بين النسق الاقتصادي وغيره من الأنساق الأخرى، وقد يترتب على هذا المحور الذي يهتم بالعلاقة بين الوحدات مناقشة مستفيضة لموضوعات ذات طبيعة عامة وشاملة في علم الاجتماع الاقتصادي (مثل السياسة العامة وصراع العمال مع الإدارة والعلاقة بين الطبقات الاقتصادية(كتلك التي استوعبها التراث الفكرة لكل من ماركس وماكس فيبر . وبالإضافة إلى

ذلك يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة الخصائص أو الجوانب السوسيولوجية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة كالنقود مثلا باعتبارها نموذجا من نماذج الجزاءات في الحياة الاجتماعية.

رابعا: مجالات علم الاجتماع الاقتصادي:

نحاول الآن أن نوضح مجالات علم الاجتماع الاقتصادي، مما يزيد في معرفتنا بالروابط الوثيقة بين مجالي الاقتصاد والاجتماع أن الاجتماع الاقتصادي يستطيع أن يساعدنا على معرفة أي النظم أو أي التطبيقات الاقتصادية يمكن أن تلائم هذا المجتمع أو ذاك، وما الذي يجب الاحتفاظ به. وما الذي يجب استبعاده من وسائل النشاط أو الاستغلال الاقتصادي. فقد تحول العقيدة الدينية مثلا دون استغلال أنواع خاصة من الحاصلات مثل تقطير الخمور من الكروم في البلاد التي تتمسك بتطبيق أحكام الشريعة.الإسلامية. كما أن وسائل استثمار رؤوس الأموال أيضا قد تحددها قواعد دينية مثل تحريم الربا.

فإذا كان التحليل الاقتصادي الصرف يعين لنا الوسائل التي يصح أن يتصرف بمقتضاها الأفراد في المسائل الاقتصادية. فإن الاجتماع الاقتصادي هو الذي يفسر لنا لماذا اختار المجتمع هذه الوسيلة دون تلك، ولماذا فضل سلوكا معينا على ما عداه. فهناك نظم اجتماعية تتحكم في التصرف الاقتصادي مثل النظم الخاصة بالملكية.:

(١) : مجالات كبرى لعلم الاجتماع الاقتصادي:

تتنوع مجالات الاهتمام فى علم الاجتماع الاقتصادى مابين الانتاج والتوزيع للسلع والمنتجات والخدمات واستهلاك ماينتج أو يوزع منها بين المؤسسات والقطاعات المختلفة وسكان المجتمع

فيما يلى نتناول مجالات ثلاث كبرى، أعنى بهم **الانتاج والتوزيع والاستهلاك** والتى يمكن من خلالهم فهم طبيعة العلاقة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والثقافية

◘ مجال الانتاج:

يشير **مفهوم الإنتاج** إلى كل العمليات المتصلة باستغلال موارد الطبيعة وتحويلها إلى سلع يستهلكها البشر أو يستخدمونها فى مجالات مختلفة من حياتهم بما فيها العمليات الانتاجية الأخرى. ولقد تطورت عمليات الإنتاج عبر تطور المجتمعات؛ فقدكانت فى الماضى عمليات بسيطة تقوم على الحصول على الطعام من الأشجار والنباتات، ثم زاد استغلال الإنسان للطبيعة المحيطة به فزرع الأرض ورعى الماشية، ثم تحول فى العصر الحديث إلى الإنتاج الصناعى الذى يرتبط باستخراج المواد الخام، أو تحويل المواد الخام إلى سل جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك. ولقد صاحب هذا التغير فى نظم الإنتاج تعقد فى أدوات الإنتاج وتقنياته بحيث انتقل الإنتاج من الإنتاج البسيط إلى الانتاج المركب، ومن الانتاج الذى يعتمد على العمل اليدوى إلى الإنتاج الذى يعتمد على الآلة.

(أ):السياق التاريخى لنشأة وتطور نظام أنتاج السلع والمنتجات:

بداية يمكن القول بان نظام الانتاج للسلع والخدمات قد مر فى تطورة التاريخى بعدة مراحل تعكس كل مرحلة ملامح التنظيم الاجتماعى السائد وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى النظام الاقتصادى وخصائصة وجاءت هذة المراحل على النحو التالى:

(١): مرحلة أنتاج الحرف اليدوية:

وتمثل هذة المرحلة اقتصاد ماقبل الصناعة الذى يقوم على انتاج السلع بواسطة الصناع او الحرفيين معتمدين على ذلك استخدام

انتاجية يدوية وبسيطة تتطلب منهم بذل مجهود عضلى حتى يتمكنوا من انتاج مايحتاجونالية من سلع او خدمات توجة لاشباع احتياجات افراد وجماعات المجتمع المحلى ومن الامثلة على هذة الحرف اليدوية صناعة الفخار والحدادة وصناعة الكليم والحصير ..الخ . ومما جدير بالذكر ان بعض اصحاب هذة الحرف كانوا يقومون فى كثير من الحالات بصناعة ادوات عملهم بانفسهم

وفى هذة المرحلة كانت العملية الانتاجية تتم فى حوانيت صغيرة او منازل وبالتالى لم تكن توجد مصانع وكانت انشطة الحرف اليدوية ممتزجة من الانشطة الزراعية ولقد وجد اقتصاد الحرف اليدوية فى أوربافى القرنين الرابع عشر والخامس عشر

ومما هو جدير بالذكر ان هذة الحرف والمهن قد تعرضت فى الوقت الحالى للتدهور والانسحاب من الحياة المعيشية نظرا لمنافسة الصناعات الحديثة لها وحدوث تغير فى اساليب الانتاج وادوات وعلاقات الانتاج.

(٢): مرحلة نظام الأنتاج المنزلي :

وهي تمثل المرحلة الثانية من مراحل تطور نظام انتاج السلع وفي هذه المرحلة كان يأخذ العامل علي عاتقه انتاج معدل معين من السلع في منزله ثم يقوم بتسليمه للتاجر في مقابل قيام التاجر بتسليمه المواد الخام واعطائه بعض الادوات التي يحتاجها في الانتاج في بعض الاحيان وقد وجد هذا النظام في اوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر

ويمكن القول ، لقد عاود هذا النظام في الظهور مرة اخري في الوقت الحالي وذلك مع اختلاف في شروطه وخصائصه خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية وفي ظل الاستفادة من حصاد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات التي شهدها العالم المعاصر والتي أتاحت للانسان ان يعمل من داخل منزله وفي أي نشاط يتقنه ثم يقوم بارسال نتاج عمله لاي جهة او مستهلك داخل او خارج وطنه

(٣): مرحلة نظام الأنتاج في المصنع :

بداية؛ لقد ارتبط ظهور المصنع الحديث بالثورة الصناعية وما ترتب عليها من تطور تمثل في ظهور الالات التي تم استخدامها في الانتاج للسلع وفي توفير وتقديم الخدمات ، وما صاحب ذلك من توفير للوقت والجهد الانساني وظهور التخصص وتقسيم العمل بين العاملين في الانتاج وظهور طبقة من العمال الصناعيين الذين يعملون مقابل حصولهم علي اجر معين في مقابل طبقة اخري تعرف باسم "ذوي الياقات البيضاء " وهي تمثل المديرين ورؤساء الاقسام وغيرهم من اصحاب العمل العقلي او الذهني وهو لا يملكون ادوات الانتاج او المنتجات التي يصنعونها بل يعتبرون حائزون لها

(٤): مرحلة نظام العمل والأنتاج في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية بعيدا عن المصنع :

ومما هو جدير بالاشارة اليه لقد طرأت تغيرات حاليا علي مفهوم المصنع كمكان للعمل حيث لم يعد ثمة ارتباط بين العمل ومكانة المصنع الذي كان يتجمع فيه تحت سقف واحد الاف من العمال . وبالتالي ظهر العمل عن بعد ، ومن ثم تغير مكان العمل وخصائصه وشروطه .حيث لم يعد المصنع او المؤسسة هي المكان الذي يذهب اليه الانسان لكي يعمل ويكتسب قوت يومه بل اصبح في امكانه الان ان يعمل في أي مكان من داخل وطنه سواء لحسابه او لحساب مؤسسات محلية وقومية او عالمية . كما تغير مفهوم العمل المؤقت لساعات محدودة في اليوم كما ظهر العمل بالعقد وهكذا كما يري " **الفن توفلر** " في مؤلفه " **الموجة الثالثة**

"ان الانتاج اصبح يتفرق في بعض البلدان ويجمع في بعضها الاخر ، وهذا يؤدي بنا الي القول بان الصناعات الحرفية والصغيرة قد عاودت الظهور مرة اخري، ولكن في صورة ارقي تتلائم مع ملامح وظروف العصر الذي عبرت عنه الثورة التكنولوجية.

(ب):الانتاج كعملية اقتصادية واجتماعية:

الانتاج فى جوهره عملية اقتصادية تعتمد على استغلال الموارد المتاحة، وتعظيم الاستفادة منها، بحيث تتحول هذه الموارد إلى ثروات مادية تضاف إلى ثروات المجتمع. ولكن هذه النظرة الاقتصادية إلى الإنتاج تعد نظرة قاصرة؛ إذ أن الإنتاج هو تنظيم اجتماعى بالأساس ونستطيع أن نتبين جوهر «اجتماعية» الإنتاج من تأملنا لحقيقة بسيطة وهى أن الإنتاج لا يتم أبدا بشكل فردى إنما يتطلب تعاونا بين مجموعات من الأفراد والجماعات؛ فالصيد مثلا يتطلب تكاكف جهود أفراد متعددين وينسحب ذلك على كل العمليات الإنتاجية كبذر البذور والحصاد وإعداد المحاصيل للتخزين، وتحويلها إلى طعام، وينسحب نفس الحكم على العمليات الانتاجية الحديثة، فرغم التخصص الحادث فى الصناعة، إلا أن التخصص نفسه يعنى أن المنتج النهائى لا يظهر إلى الوجود إلا من خلال جهود متخصصين مختلفين يساهمون فى إنتاجه. ولقد أكد علماء الاجتماع منذ ابن خلدون على أن الحياة الاجتماعية تقوم على التعاون والتضامن ولقد ضرب ابن خلدون مثلا رائعا ليدلل على طبيعة التعاون فى الحياة الاجتماعية، وهذا المثال يرتبط بعملية إنتاج الخبز فرغم أن هذه العملية تبدو بسيطة إلا أنها تحتاج إلى جهود عديدة بدءًا من زراعة الحبوب ومرورا بحصادها وطحنها وانتهاء بخبزها وإعدادها كمنتج نهائى. ويؤدى هذا الطابع التعاونى للإنتاج إلى أن يتحول الإنتاج

إلى تنظيم اقتصادى اجتماعى. فالجماعات تميل إلى تبنى أساليب إنتاجية معينة، وتعمل على تطويرها. ويؤدى ذلك إلى أن يصطبغ الإنتاج لدى كل جماعة بصبغة معينة ومن هنا يظه التباين بين مختلف المجتمعات فى أساليب الإنتاج التى تتبناها وتحافظ عليها ولذلك فإنه يصعب علينا ان نتحدث عن نمط انتاجى واحد يسود فى كل المجتمعات، وفى كل العصور. فقد عرفت المجتمعات أنماطا مختلفة من الإنتاج وفقا لطبيعة النهج الاقتصادى الذى نتبناه المجتمع. وهكذا تنوعت أساليب وطرق الإنتاج وتنوعت بالتالى أساليب التنظيم الاجتماعى المحيطة بالعملية الانتاجية. فلا شك أن كل نمط انتاجى يحتاج إلى أنماط معينة من العلاقات ومن التنظيم السياسى كما يحتاج إلى منظومة اجتماعية من القيم والمعايير التى تحكمه.

(ج): التكلفة الاجتماعية للانتاج :

وفي الواقع ، نجد انه في اطار الحديث عن الانتاج تتجه انظار علماء الاقتصاد الي التركيز علي ما يمكن حسابه في شكل كمي ونقدي ويترتب عليه تحقيق ربحية للمشروعات الاقتصادية ، في حين يتجاهلون ما يعرف الان بالتكلفة الاجتماعية للانتاج . واوضح مثال علي ذلك ، ما تنتجه بعض المصانع من مخلفات كيميائية تساهم في تلوث البيئة والهواء والانهار ، وما ينجم عنها من تسمم واصابات ، وانتشار لبعض الامراض بين سكان المجتمع والمحيطين بمصانع المبيدات الحشرية وغيرها من المصانع الكيميائية علاوة علي ذلك ، فان جزأ من هذا الانتاج المربح من الناحية الاقتصادية يمثل في مظهره الاخر هدر للموارد الطبيعية الناضبة واستنزاف موارد البيئة والهدر في استغلال الارض والطاقة وموارد المياة وغيرها مما يدخل في عناصر الانتاج ومما يؤثر علي مصادر الثروة

والانتاج مستقبلا ولذلك بدأ يتجه العالم المتقدم الان نحو ما يطلق عليه (الانتاج الانظف) ويعرف برنامج الامم المتحدة للبيئة الانتاج الانظف علي النحو التالي : " هو تطبيق المستمر لاستراتيجية متكاملة من الناحية البيئية والمهنية للعناية بالمصادر المختلفة والمعالجات للحصول علي المنتجات أو تقديم خدمات علي أعلي مستوي من الكفاءة والربحية وبأقل خطورة ممكنة علي البيئة "

ومن متطلبات المنتج النظيف : اجراء تعديلات داخل المنشأت الصناعية وداخل العمليات الانتاجية لخفض المخلفات والحد من التلوث عند المنبع واجراء تغييرات في التكنولوجيا لزيادة كفاءة الانتاج واعادة تصميم المنتج للحصول علي السلع وخدمات ومنتجات صديقة للبيئة اثناء الاستخدام حتى تصل الي مرحلة التخلص الامن منها والتركيز علي استخدام المواد الخام لخفض السمية والاضرار السرطانية للكيماويات المستخدمه في عمليه التصنيع.

وفى ضوء الصبغة العامة التى يصطبغ بها الإنتاج، نستطيع أن نتحدث عن أنماط إنتاجية كبرى ومن بين هذه الأنماط، نمط الإنتاج الرأسمالى، ونمط الإنتاج الاشتراكى، ونمط الإنتاج المختلط كما نستطيع أن نتحدث عن أنماط انتاجية فرعية فى ضوء ميادين الإنتاج كالإنتاج الزراعى، والإنتاج الصناعى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنماط الانتاجية تشير إلى تنظيمات اجتماعية كلية، فالرأسمالية مثلا تعتمد على العمل الحر، وحرية الملكية، وانتقال رءوس الأموال والمشروعات الاقتصادية الخاصة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك كله إلا فى إطار اجتماعى، وثقافى، وسياسى يضمن استمرار هذا النمط، والحفاظ عليه، فمن الناحية الاجتماعية، يتطلب هذا النظام وجود علاقات اجتماعية تقوم على الفردية، والاختيار

العقلانى، وحرية التنقل والحراك المهنى؛ أما من الناحية الثقافية فإنها تحتاج إلى مصفوفة من قيم الحرية، والعدالة، والمساواة، ومن الناحية السياسية تحتاج إلى قيم الديمقراطية وإلى نظام سياسى ليبرالى. ويعنى ذلك فى مجمله أن كل نمط انتاجى له متطلبات اجتماعية وثقافية وسياسية. فما يقال عن الرأسمالية هنا يختلف عما يقال عن الاشتراكية كنمط إنتاج. فالاشتراكية تعتمد على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، وعلى التنظيم المركزى للإنتاج، وعدم إتاحة الفرصة لأى صورة من صور الملكية الخاصة (إلا فى حدود ضيقة جدا)، وتنظيم العمل وفقا لمبدأ التوزيع المركزى دون الالتفات للاختبار الحر. ويعمل هذا النظام فى إطار منظومة للقيم تفترض المساواة وعدالة التوزيع مع منظومة سياسية تقوم على المركزية، وهيمنة الحزب الواحد والأيديولوجية الواحدة.

(د): مكونات العملية الانتاجية:

وإذا كان التحليل السابق قد كشف لنا عن تضافر العمليات الإنتاجية مع العلاقات والنظم الاجتماعية على المستوى الكلى للإنتاج، فإننا إذا ما تعمقنا داخل العملية الإنتاجية ذاتها؛ فإننا نجد هذا التداخل شاخصا.إن العملية الإنتاجية من الداخل لها مكونات ترتبط بنمط الملكية من ناحية، والعمل من ناحية ثانية، والإدارة من ناحية ثالثة. ولا شك أن هذه المكونات الثلاثة تنقسم بدورها إلى مكونات فرعية إلى أن تنتهى فى النهاية بالفعل الاقتصادى «الذى يقوم على سلوك الفرد أو الجماعة أو التنظيم»، ولن تستطيع فى هذا الصدد أن تدخل فى كل **مكونات العملية الانتاجية**، وحسبنا أن نقف فقط أمام المكونات الثلاثة التى أشرنا إليها قبل قليل وهى **العمل والملكية والإدارة.**

(١): **العمل**:

يربط العمل بسؤال محورى فى العملية الإنتاجية وهو: **من ينتج؟ أى من يقوم بالعملية الانتاجية بالفعل؟** والإجابة على هذا السؤال تنصرف مباشر إلى «مفهوم العمل» الذى يشير إلى الطاقة البشرية المستخدمة فى العملية الإنتاجية، والتى تعتمد على استخدام القوى الفيزيقية، أو المهارة اليدوية، أو العقلية، أو المعرفة التقنية لتشغيل قوى الإنتاج المادية من أجل إخراج منتج نهائى يطرح فى الأسواق. ويعد العمل عنصرا ضروريا فى العملية الانتاجية لا يمكن الاستغناء عنه بأى حال من الأحوال، بل إنه عصب العملية الانتاجية إلى درجة أن بعض المفكرين الاقتصاديين قد ذهب إلى القول بان كل المنتجات والسلع هى فى المحصلة النهائية ناتج عمل.

وإذا كان **العمل** هو علاقة بين الإنسان والآلة؛ إلا أنه لا يمكن اختزاله فى هذه العلاقة البسيطة، فالعمل تنظيم اجتماعى، وهو نشاط صاحبه دائما علاقات، وتفاعلات تؤثر على مسار العمل سلبا أو إيجابا. ويمكن الإشارة فيما يلى باختصار إلى بعض الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالعمل:

- فالعمل يقوم فى جوهره على التعاون والانضبط والانصياع التام للوائح والقوانين المنظمة له.
- ويطور العمال ثقافة خاصة بهم، تميز أسلوب حياتهم ورؤيتهم لها، وتنظم علاقتهم بغيرهم. ولذلك فإن بالإمكان الحديث عن العمل بوصفهم طبقة اجتماعية لها خصائص معينة.
- ورغم أن العمل يخضع للوائح والتنظيمات الرسمية، إلا أن طبيعة العمل تفرض وجود علاقات غير رسمية بين العمال وهى علاقات تؤثر تأثيرا كبيرا فى مسار العمل.

(٢): **الملكية**:

- يقوم الانتاج -خاصة فى المجتمعات الرأسمالية - على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج. وتضمن القوانين حقوق ملكية أدوات الإنتاج؛ وما يترتب على هذه الملكية من تبعات. واملكية هى فى جوهرها نظام اجتماعى، يرتبط بطبيعة الحقوق والواجبات، وطبيعة الحقوق والواجبات وطبيعة التعاقدات الاجتماعية فى المجتمع، كما أن الملكية يترتب عليها أنماط من العلاقات الاجتماعية:
- فالملكية تفرز تمايزا اجتماعيا بين من يملكون ومن لا يملكون، ومن ثم فإن أصحاب الثروة يشكلون طبقة متميزة يطلق عليا الطبقة العليا، أو الطبقة البرجوازية.
- ولا يمكن أن تستمر حقوق الملكية دون وجود ضمانات سياسية وقانونية ولذلك فغن نظام الملكية فى المجتمع يرتبط بالنظم السياسية والقانونية السائدة.
- وفى حالة غياب القوانين، كما هو الحال فى المجتمعات التقليدية (قبل الرأسمالية)؛ فإن حقوق الملكية تنظم من خلال الأعراف السائدة التى تتحول إلى قواعد ملزمة لكل الأطراف (المثال على ذلك تنظيم حقوق ملكية المياه أو الآبار فى المجتمعات الصحراوية).
- وتقوم العملية الإنتاجية على علاقة بين من يملكون (اصحاب رءوس الأموال)، وبين من لا يملكون (العمال)، وهذه العلاقة غالبا ما يكتنفها الصراع على المصالح، هذا الذى يزداد كلما تركزت الملكية فى أيدى قلة قليلة العدد من الأفراد.

(٣): **إدارة الإنتاج**:

لقد كانت العملية الانتاجية فى الماضى تدار بشكل مباشر من خلال صاحب العمل (كما هو الحال فى المصنع الصغير أو الورشة)، ومع

دخول الصناعة الحديثة تم فصل الملكية عن الإدارة، فأصبح للإدارة رجالها الذين لديهم الخرة والحرفية المهنية لأداء مهمة الإدارة. وتقوم الإدارة على المهارات المهنية، ولكن لها جوانب اجتماعية وإنسانية مهمة:

(أ): فالقائمون على شئون الإدارة يشكلون شريحة طبقية متميزة، فهم جزء من الطبقة الوسطى التى تعتمد على التعليم، والتدريب، والإنجاز، لا على الثروة والملكية. وتقف هذه الطبقة بين الطبقة العاملة من ناحية، وملاك الثروة من ناحية أخرى.

(ب): وتعتمد هذه الشريحة فى إدارة العملية الإنتاجية على ما تخوله لها الواح من سلطة. فقوة هذه الفئة لا تنبع من ملكية الثروة، ولكن من ملكية السلطة (سلطة الإدارة).

(ج): ولذلك فغالبا ما تتطلع إلى مذيد من ملكية السلطة خارج نطاق الإنتاج، فتسعى إلى مزيدمن اكتساب السلطة السياسية والاجتماعة بشكل عام.

◘ مجال التوزيع :

تمثل عملية التوزيع للسلع والمنتجات والخدمات وفرص العمل احد العمليات الاقتصادية التي يهتم بها علم الاجتماع الاقتصادي حيث من المعروف ان انتاج بعض السلع يتم في مكان ما وبالتالي لا تتواجد في مناطق واماكن اخري مما يستلزم القيام بعملية النقل والتوزيع لهذه السلع والخدمات من مكان انتاجها والتي تتواجد فيه بكميات كبيرة الي مكان استهلاكها وما تتطلب عملية التوزيع من ضرورة توفير وسائل للنقل سريعة ورخيصة تسهل عمل القائمين بالتوزيع للسلع والمنتجات وعلي جماعات وسكان المجتمع ، بل نري ان الامر لا بقتصر بدوره علي مجرد عملية التوزيع فقط بل يجب ان يمتد ليشمل مكان التوزيع واساليب التوزيع ومعاييره والعائد من ثمار التوزيع لهذه السلع والمنتجات

بين سكان وقطاعات المجتمع وبالتالي ينبغي النظر في تطبيق مبدأ العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين جماعات المجتمع وكذلك ينبغي الاخذ في الاعتبار عملية التوزيع الجغرافي لهذه السلع والخدمات ما بين الريف والحضر وفي العائد من هذا التوزيع ودوره في توفير فرص العمل والدخل التي تساهم في اشباع الحاجات الانسانية لاصحابها

◘ مجال الاستهلاك:

يمثل الاستهلاك احد العمليات الاقتصادية التي يهتم بتناولها وتحليها علم الاجتماع الاقتصادي ومما جدير بالذكر، نجد انه من الصعب الاتفاق بين الباحثين حول تعريفا واحدا للاستهلاك طالما انه يستخدم بطرق مختلفة في العلوم الاجتماعية

والاستهلاك ظاهرة اقتصادية فى المحل الأول، فإذا كان الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات كالإنتاج (وما يصاحبه من عمليات استثمار أو ادخار) فإن الاستهلاك لابد وأن، يحتل مكانة محورية ذلك أن الاستهلاك –وكما أكد **آدم سميث** – هو الهدف الوحيد للإنتاج وأن رغبة المنتجين يجب أن تكون بالضرورة فى خدمة المستهلك،.ولذلك فقد انطلقت النظرة الاقتصادية فى دراسة الاستهلاك من فكرة سيادة المستهلك Consumer Sovereignty والتى تعنى أن العمليات الاقتصادية تتجه بالأساس نحو سد حاجات المستهلك، فالإنتاج والتبادل والتوزيع كلها وسائل، أما الاستهلاك فهو الغاية، ولذلك إن أداء أى اقتصاد لا يقاس إلا فى ضوء سد حاجات المستهلكين.

ومن ناحية اخري اشار **ريموند وليم** في عام ١٩٧٦ للاستخدامات المبكرة لمصطلح الاستهلاك ، حيث انه استخدم في البداية بمعني التبديد والضياع او الافراط والانفاق وبالنظر الي **الاستخدامات السوسيولوجية** له حاليا نجده يستخدم علي نطاق واسع للاشارة الي استهلاك السلع

والخدمات وكل شئ مادي ومعنوي ابتداء من فن التسويق ومشاهدة التلفزيون واستهلاك الصور والرموز .. الخ كما يظهر ويصبح اكثر بروزا في فترات التغير السياسي والتحول الاقتصادي والتنوع الثقافي فضلا عن ذلك تشير **دائرة معارف العلوم الاجتماعية** في تحديدها للاستهلاك علي انه " يمثل استخدام السلع والخدمات ويفترض في هذا الاستخدام انه يختلف من فترة لاخري ومن عضو لاخر ومن فئة او شريحة طبيقية لاخري " نخلص مما سبق الي ان مفهومنا الاجرائي للاستهلاك يعني " استخدام السلع والمنتجات او الخدمات واستهلاكها ، فضلا عن استهلاك ا لصور والرموز في مجالات عديدة في حياتنا الاجتماعية ، ومن ثم فهو استهلاك لكل ما هو مادي ومعنوي وما يصاحب ذلك من اشباعات لحاجات متنوعة بعضها يكون ظاهرا والبعض الاخر مستترا ويختلف الاستهلاك باختلاف الزمان والمكان وباختلاف توجهات اعضاء وجماعات المجتمع وباختلاف ثقافتهم الفرعية وقيمهم الدينية وباختلاف التركيب العمري والنوعي لسكان المجتمع

لقد ظلت **النظرية الاقتصادية** لوقت طويل **تعالج قضية الاستهلاك** من منظور كمى بحت، حيث تدرسها فى ضوء قوانين اقتصادية بحتة، وتركز البحث هنا حول موضوعات مثل ربط الإنفاق بمقدار الدخل (الاختلاف فى حجم الانفاق باختلاف مصادر الدخل وكميته)، أو ربط الانفاق بالطلب على السلع أو القدرة الشرائية للنقود (حيث يختلف الاستهلاك باختلاف معدل الأسعار والقدرة الشراشية للنقود وتكلفة السلع المرغوب فيها). ولكن هذه النظرية الاقتصادية الضيقة النطاق ما لبثت أن تطورت واتسع نطاقها، فلقد أدرك الاقتصاديون أن المستهلك لم يعد مستقلا بل هو تابع متغير، وأنه يتحرك فى المجال الذى تتغير فيه أشكال وأنماط الحاجات (السلع) التى

يرغب الحصول عليها. (وأنه) غير منفصل عن المجتمع، بل متعلق به ومتأثر بتصرفاته أولا، وبالانتاج –كما ونوعا - ثانيا.لم يعد المستهلك الآن مستهلكا فردا بل أسرة، أو وحدة معيشية تؤخذ فيها قرارات جمعية تتصل بالاستهلاك، كما ان سلوكه لم يعد سلوكا مستقلا، بل إن تفضيلاته السلبية تتغير عبر الزمن وذلك بفعل عوامل كثيرة منها التغير فى مستوى الدل والتغير فى الأسعار، وتأثير الإعلان وما يوفره من معلومات حول تفضيلاتت المستهلك وحاجاته، وتأثير الاستعراض أو تأثر المستهك بما يستهلكه الآخرون.

إن هذه النظرة الواسعة النطاق قد مكنت من انبثاق اتجاهات جديدة فى دراسة المستهلكين وسلوكهم، وارتبطت هذه الاتجاهات بتطور بحوث التسويق أو بحوث إدارة التسويق، لقد عملت بحوث الاستهلاك هنا بمثابة معطيات أو مدخلات لمديرى التسويق. واستفادت هذه البحوث لا من علم الاقتصاد فقط، وإنما استفادت من علوم اجتماعية أخرى حاصة علم النفس فى التعرف على جوانب متعددة فى سلوك المستهلكين واتجاهاتهم. ونحت هذه البحوث مناحى عديدة لخصتها أحد الكتب الحديثة على النحو التالى:

(أ): دراسة القرارات المتصلة بالاستهلاك، والعمليات المصاحية لهذه القرارات مثل الوعى والاهتمام والرغبة والفعل وانصبت التحليلات هنا على القرارات الفردية.

(ب): دراسة العلاقة بين أنماط الشخصية وأبعاد سيكولوجية أخرى والإقدام على شراء نوعيات من السلع تتراوح بين السلع المعمرة كالسيارات والسلع البسيطة كالسجاير ومناديل الحمام.

(ج): دراسة التغير فى قرارات المستهلكين واتجاهاتهم، مع التركيز على رؤية شمولية لطبيعة المتغيرات الفاعلة فى هذا التغير، وهى متغيرات اتضح أنها صعبة الحصر.

(د): دراسة وحدة اتخاذ القرار الاستهلاكى، حيث انصب التحليل بالأساس على وحدة المعيشة Household كوحدة مستهلكة لها سلوك استهلاكى متميز، ولها تفاعلاتها الخاصة فيما يتصل بالاستهلاك (كالعلاقة بين نمط السلطة أو القوة وبين التأثير فى القرارات الإنفاقية فى الاسرة).

ومما هو جدير بالذكر ان الانسان في محاولته لاشباع حاجاته وما يصاحبها من استهلاك للسلع والمنتجات انما يتأثر بانطباعات من حوله من افراد اسرته او جماعات الاقارب وجماعات الجيرة فضلا عن ذلك الكثير ان عملية استهلاك السلع والمنتجات والافكار التي تظهر في شكل منتجات هي عمليه ديناميكية ومتجددة لان الكثير من السلع والمنتجات استهلاكية في عالم اليوم لم تكن قائمة او موجودة بالفعل في عالم الامس وبالطبع فان سلع المستقبل ليست بالضرورة ان تكون هي نفس السلع والمنتجات التي نقوم بشرائها واستخدامها واستهلاكها الان وهنا يا تي تأثير الحاجة وتأثير الرغبة مع تزايد التطلعات والاماني وتجدد السلع والمنتجات والخدمات كما وكيفا مما يسهم ذلك في اتساع دائرة الخيارات والبدائل المطروحة حاليا او مستقبلا امام المستهلكين من افراد وجماعات المجتمع وقطاعاته المختلفة

لقد اضحي الاستهلاك في معظم اشكاله المادية والمعنوية بمثابة ظاهرة عامة انتشرت بين المجتمعات الرأسمالية التي حاولت نشرها في المجتمعات النامية عبر اليات عديدة اهمها وسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبالتالي ادي انتشار النزعة الاستهلاكية بين افراد

المجتمعات المتقدمة والنامية الي عمومية ثقافة الاستهلاك وما صاحبها من تلاشي او ذوبان الخصوصيات الثقافية التي تعبر عن الهوية القومية من ناحية وتعبر من ناحية اخري عن تميز بعض الشعوب او بعض الطبقات عن غيرهم من شعوب وطبقات اخري في المجتمع وفي مقابل ذلك زادت سيطرة العموميات في ثقافة الاستهلاك وما صاحبها من اظهار شكلي للتماثلات والتشابهات بين اعضاء وجماعات المجتمعات النامية مع غيرها في المجتمعات المتقدمة

ومما هو جدير بالذكر ، لقد ساهمت اليات متنوعة في نشر ثقافة الاستهلاك منها سرعة دمج اقتصاديات المجتمعات النامية في اقتصاد السوق الرأسمالي العالمي . فضلا عن سيطرة الاعلام الغربي علي عقول الناس داخل المجتمعات النامية خاصة في ظل استفادته من التطور التكنولوجي ومحاولة نشر برامج الترفية السطحية ذات المضمون الهزلي الذي يساعد علي نشر القيم الاستهلاكية بين جماعات المجتمع . علاوة علي منطق الربح الذي يحكم عمل وسائل الاتصال الجماهيري في تعاملها مع الجمهور عن طريق الاعلانات التجارية عن السلع والمنتجات والخدمات التي تنتجها الشركات الرأسمالية العالمية رغبة في تسويقها بالاسواق الخارجية تحقيقا لتراكم الارباح والثروات من ناحية والسيطرة علي الاسواق الخارجية من ناحية اخري

هذا وتعد دراسة **السلوك الاستهلاكى** إضافة جديدة إلى ميدان علم الاجتماع، فقد بدأ اهتمامة فى السنوات الأخيرة بموضوع الاستهلاك مستفيدا من اسهامات العلوم الاخرى كعلم النفس والاقتصاد وغيرها للعلوم الاجتماعية الأخرى، منطلقا من تراكماتها نحو آفاق جديدة. ولم يكن موضوع الاستهلاك فى الاهتمام السوسيولوجى فى الماضى موضوعا مستقلا بذاته، بل كان الاهتمام به اهتماما ثانويا كأحد

المؤشرات الدالة على الطبقة الاجتماعية مثلا، أو كأحد المتغيرات الاقتصادية القابلة لأن تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية كما هو الحال فى دراسات علم الاجتماع الاقتصادى والأنثروبولوجيا الاقتصادية. ولم يتحول إلى موضوع للدراسة السوسيولوجية المخصصة إلا فى ثمانينيات القرن العشرين

وتقوم **النظرة السوسيولوجية للاستهلاك** على أساس شمولى يوسع من الاهتمام الاقتصادى لموضوع الاستهلاك. وتبع هذه المسئولية من شمولية النظرة إلى الاستهلاك، فالاستهلاك بالمفهوم الاجتماعى ظاهرة عامة لدى كل المجتمعات. وهو مفهوم أكثر اتساعا من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية، بل له عدد محدد من الوظائف فى كل الثقافات، فإعداد الطعام واستهلاكه يرتبط بالنسبة لبعض الشعوب بقيم جمالية (قيم تذوقية وفنية)، وهو بالنسبة للبعض الآخر دليل على المكانة، خاصة فى الثقافات التى بها فائض انتاجى سواء لدى الشعوب البدائية أو المعاصرة. ولا يعنى الفهم الشامل لظاهرة الاستهلاك عمومية الظاهرة وارتباطاتها الثقافية فحسب، ولكنه يعنى أيضا النظرة إلى الاستهلاك فى جوانبه المادية والمعنوية وفى جوانبه المنظورة وغير المنظورة. فالأفراد يستهلكون بجانب استهلاكهم للسلع المادية الصور والمعانى المرتبطة بها، كما أنهم يتخذونها رموزا يتخاطبون بها خطابا صامتا فى الحياة اليومية. ويشكل هذا الجانب البعد المعنوى غير المنظور من الاستهلاك وهو البعد الذى يعطى صورة أشمل لظاهرة الاستهلاك ويكشف أبعادها المختلفة.

تتميز النظرة السوسيولوجية بأنها تنظر إلى الاستهلاك نظرة بنائية شاملة فى ضوء التطورات التى خضع –ويخضع - لها المجتمع. فإذا كان الاستهلاك قد أصبح قاسما مشتركا بين المجتمعات والأفراد، وإذا كانت ثمة نزعة استهلاكية تتسرب إلى نفوس الأفراد وأفعالهم

الشرائية، فإن مرد ذلك كله إلى ظروف بنائية –تاريخية ترتبط بتطور النظام الرأسمالى وتطور نظم الإنتاج والثقافة داخله

واخيرا يتناول علم الاجتماع الاقتصادي مظاهر السلوك وغير المادي المرتبطه بالنشاط الاقتصادي للانسان وما يسود فيه من عمليات انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك فضلا عن الاهتمام بتناول العلاقة بين التنظيمات الرسمية والاجتماعية والتفاعلات بين مختلف العناصر المشاركة في الانشطة الاقتصادية وفي التنظيمات الاقتصادية وعلاقاتها بغيرها من التنظيمات الاجتماعية كالاسرة، القبيلة ، المجتمع المحلي ... الخ

وهكذا نخلص مما سبق الي القول بان الانسان ليس مجرد كائن اقتصادي تقدر حياته بقدر ما ينتجه من قيم نقدية او ان نشاطه الذي لا يخضع لعمليات السوق (العرض والطلب والاسعار و السلع) هو نشاط لا يعتد به او ان احتياجاته تقتصر علي كل ما يباع ويشتري ويستهلك من سلع وخدمات فلقد ابرزت نتائج العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية والسياسية ان حوافز الانسان المعنوية والروحية او العقائدية قد يكون اكثر فاعلية فيما يسعي اليه ويحرص علي تحقيقه بل لا نبالغ حينما نذهب الي القول بانها قد تطغي علي حوافزه وحاجاته المادية بل وقد يضحي بالحاجات المادية احيانا في سبيل غيرها المعنوية او النفسية.

و يمكن القول أن **مجال علم الاجتماع الاقتصادي يتحدد في مجالات تقليدية ومجالات حديثة:**

(٢): مجالات تقليدية لعلم الاجتماع الاقتصادي:

◘ سسيولوجية التنظيم الاقتصادي:

فالأفراد الذين يعيشون في جماعة على بقعة معينة من الأرض يواجهون دائما مسألة أساسية وهى: كيف يمكنهم استغلال الثروات

الطبيعية التي في حوزتهم أحسن استغلال؟ وبالتالى كيف ينظمون أنفسهم وكيف ينظمون العلاقات فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف؟.هناك بطبيعة الحال، أنماط عديدة لتنظيم هذه العلاقات، كما أن هناك وسائل عديدة لتحقيق الإنتاج والتوزيع الاستهلاك. حينئذ نجد أن علم الاجتماع الاقتصادي بالذات هو الذي يفسر لنا نوع التنظيم الاقتصادي الذي ارتضاه المجتمع، ووحده ملائما للمعتقدات السائدة فيه. ودرجة تطوره الحضاري. كما أنه يفسر لنا التغيرات التي قد تحدث في هذا التنظيم نتيجة لتغيرات تطرأ على البناء الاجتماعي.

◘ سسيولوجية القرار الاقتصادي:

أن الأفراد الذين يكونون المجتمع لابد لهم من اتخاذ قرارات بشأن الإنتاج.والتوزيع والاستهلاك. ولكن هؤلاء الأفراد مختلفون فيما بينهم، فمن الذي يفرض القرار؟ هنا يجب أن نميز بين **ثلاث مستويات**:

(أ): **مستوى السلطة الحاكمة**: التي يجب أن نعرف فيها من الذي يقرر، وكيف يقرر. وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار الهيئات المختلفة للحكام ومن الذي يشترك منها في اتخاذ القرار.

(ب): **مستوى المشروع أو وحدة الإنتاج**: وهنا أيضا يجب أن نعرف من الذي يختص باتخاذ القرار. وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار المديرين ورؤساء العمل ، وما هو تأثير الفصل أو الدمج بين ملكية العمل وإدارة المشروع.

(ج): **مستوى الأفراد**: وهنا يجب أن نعرف كيف يختار الفرد مهنته وكيف يتدرب عليها، ولماذا يختار وسيلة معينة للإنتاج دون ألأخرى. هذا بالنسبة للإنتاج. أما بالنسبة للاستهلاك فيجب أن تهتم

بمعرفة طرق اتفاق الدخل،وأنواع الطموح الموجودة عند الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة معينة، وتأثير الطبقات الأخرى الخ.

◘ سسيولوجية المعرفة الاقتصادية:

أن الأفراد لا ينظمون أنفسهم، ولا يتخذون قراراتهم بطريقة لا شعورية بل يحاولون معرفة نظامهم الاقتصادي وكيف يعمل، وذلك بهدف تحسينه أو تبديله. فالمعرفة الاقتصادية لها إذا دور هام في الإنتاج.

وهنا يتدخل علم الاجتماع لتوضيح المقاييس أو المعايير التي تراعى عند اختيار من يعملون في مجال الاقتصاد، كما يوضح أدوارهم من حيث الاقتصار على الاستشارة أو الاشتراك في اتخاذ القرار.وكذلك فان علم الاجتماع يهتم بمعرفة وسيلة انتقال المعرفة الاقتصادية مما يؤثر على درجة نمو المجتمع في المستقبل.

(٣): مجالات حديثة لعلم الاجتماع الاقتصادي:

وثمة مجالات حديثة غيرالتى كان يعالجها علم الاجتماع الاقتصادي قبل الخمسينات والتي أشرنا إليها سالفا نعرض لها على النحو التالى:

(١): الاختراعات التكنولوجية، والأسواق (والعمل، والمال، والصناعة، والمستهلك).

(٢): تأثير العوامل الاجتماعية والأخلاقية على اقتصاد، والتنظيمات الاقتصادية مثل (البنوك، وشركات التأمين، والشركات العالمية، والصناعية وغيرها).

(٣): تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنظيمات غير الاقتصادية الأخرى مثل (الدولة والنقابات وغيرها).

(٤): دراسة الطبقات الاقتصادية، والحياة داخل تنظيمات العمل، والحراك الاقتصادي، والمهني.

(٥): معالجة النظريات والايديولوجيات الاقتصادية، والاتجاهات نحو الاقتصاد، والمهن الاقتصادية مثل (المستثمرين وأصحاب المال والعمل).

(٦): دراسة اقتصاديات الرفاهية، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومشكلات التضخم، والعقود، والقروض والمعونات، والمال ، والاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

(٧): معالجة قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دول العالم الثالث مثل الفقر، والصحة والعلاج، والتعليم وغيرها من قضايا أخرى.

لقد ساعد على إثراء تلك المجالات المستحدثة وتنوعها في علم الاجتماع الاقتصادي ظهور عدد من النظريات العامة(النظريات المتوسطة المدى، وعلم الاجتماع التاريخي، ونظرية التبعية، والأنساق، والنظرية الماركسية المحدثة، ونظرية النوع (الجنس)، والاتصال، والاجتماع الرياضي، والاثنوميثودلوجية، ونظرية الفعل، والاقتصاد السياسي، والتحول المؤسساتى، ونظرية اللعب، والنظرية النيوكلاسيكية الاقتصادية ونظرية التنظيم) ، التي أمكن استخدامها في تحليل مجالات الموضوعات المختلفة،

بالإضافة إلى ذلك، لم يقتصر سعى علماء الاجتماع الاقتصادي لتناول تلك المجالات الحديثة، والتي تكشف عن دخول هذا الفرع الحديث في جوهر الظواهر والمشكلات الاقتصادية، بقدر ما سعى المتخصصون

حـديثا بفكـرة تنـوع الاهتمامـات والمجـالات الحديثـة لعلمـاء الاجتمـاع والتعاون مع غيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى

كما اهتم علماء الاجتماع الاقتصادي أيضا بالتطورات التي أدت إلى ظهور عدد من الفروع الوليدة لنشأة لعلم الاجتماع العام، فلقد كان لظهـور علـم الاجتمـاع الصـناعي، وعلـم اجتمـاع التنميـة، والاجتمـاع السياسـى، وسوسـيولوجيا الأسـواق، وسوسـيولوجيا التربيـة وغيرهـا مـن الفروع الأخرى من إسهم فى إثراء الموضوعات التي اهتمت بقضايا التنمية الاقتصادية والرفاهية، وتكاليف الإنتاج والاستثمار ورأس المال والعديد من القضايا والمجالات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن علم الاجتماع الاقتصادي يضم عددا من فروع علم الاجتماع العام من بينها: علم الاجتماع الصناعي وعلـم الاجتمـاع المهـني، وعلـم اجتمـاع المشـروع،.وسوسـيولوجيا المصـنع ،وسوسـيولوجيا الاسـتهلاك، وسوسـيولوجيا العمـل، وسوسـيولوجيا التنظيمات خاصة ذلك الفرع الذي يهتم بالبيروقراطية الاقتصادية

خامسا: أهداف علم الاجتماع الاقتصادي:

يهدف علم الاجتماع الاقتصادي بمجاليه النظري والتطبيقي إلى تحقيق العديد من الأهداف التي يمكن تحديدها على النحو الآتي:

(١): زيادة حقل معرفته وتنميته من خلال الأبحاث والدراسات العلمية التي يقوم بها والتي تعد إضافات علمية لتطوير المعرفة في هذا الاختصاص المهم.

(٢): يهدف علم الاجتماع الاقتصادي التطبيقي إلى استعمال مبادئ ونظريات علم الاجتماع الاقتصادي في حل المشكلات والملابسات التي يعانيها المجتمع.

(٣):تثبيت الحدود العلمية بين علم الاجتماع الاقتصادي وفروع علم الاجتماع الأخرى من جهة وبين علم الاجتماع الاقتصادي والعلوم الاجتماعية الأخرى مثل: علم الاقتصاد وعلم النفس والتأريخ والفلسفة والأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم المنطق والجغرافيا..الخ.

(٤): زيادة عدد الأساتذة والعلماء والباحثين والمتخصصين في حقل علم الاجتماع الاقتصادي، وهذا يتم من خلال استحداث الأقسام العلمية والكورسات الدراسية في هذا الاختصاص.

(٥): فهم الأسس والقواعد الاجتماعية والنفسية للسلوك الاقتصادي واستيعابها مع معرفة الآثار الاجتماعية الناجمة عن الظواهر الاقتصادية التي يشهدها المجتمع مثل: التحضر والتصنيع والتنمية والتضخم والانكماش والبطالة وارتفاع الأسعار والكساد الاقتصادي..الخ، بالإضافة إلى معرفة وتحليل دور العوامل الاقتصادية في السلوك والعلاقات والقيم الاجتماعية.

(٦): تنمية منهجية علم الاجتماع الاقتصادي، هذه المنهجية التي تمكن باحثيه وأساتذته من جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتنظيمها، وتنظيرها بطريقة تساعد على فهم وتفسير ظواهر العلم الموضوعية والذاتية

(٧): تحديد مضامين علم الاجتماع الاقتصادي وأبعاده وهذه تنطوي على الموضوعات التي يمكن أنْ يدرسها ويتخصص بها علماء الاجتماع الاقتصادي مثل: العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد، ومناهج وطرائق علم الاجتماع الاقتصادي، دور العوامل الاجتماعية في نظرية القيمة ونظرية الإنتاج والتوزيع، نظرية النقود والاستخدام والتوفير والاستثمار وعلاقتها بالمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع، تنمية الموارد البشرية ودور كل من الفرد والعائلة فيها، اقتصاد السلم والحرب وعلاقتها بظروف المجتمع وواقعه،..الخ.

سادسا :مشكلات علم الاجتماع الاقتصادي

علم الاجتماع الاقتصادي كأي فرع من فروع علم الاجتماع يعاني من الكثير من المشكلات التي تحول دون نجاحه في تحقيق أهدافه السابقة، ومشكلات علم الاجتماع الاقتصادي نابعة من طبيعة العلم ودرجة نضجه ومن نظرة المجتمع وتقييمه له، لاسيما في الهيئات والمؤسسات العلمية، كما تأتي من واقع المجتمع وظروفه والأخطار التي يتعرض إليها وقدرة الأفراد والجماعات على مواجهتها وتذليلها. ومن أهم هذه المشكلات ما يأتي:

(١):صعوبة تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع من جهة، وبين علم الاجتماع الاقتصادي وفروع علم الاجتماع مثل: علم الاجتماع الصناعي وعلم اجتماع التخطيط والتنمية وعلم الاجتماع السياسي..الخ.

(٢): قلة الأساتذة والمتخصصين والباحثين في حقل علم الاجتماع الاقتصادي نظراً لحداثة الموضوع وعدم بلورته وكثرة العقبات التي تواجهه، علماً أنَّ أكثر المتخصصين في علم الاجتماع الاقتصادي هم إمَّا اجتماعيون أو اقتصاديون.

(٣): قلة الدراسات النظرية والتطبيقية في حقل علم الاجتماع الاقتصادي، وذلك بسبب حداثة الموضوع وعدم تكامله وقلة أساتذته وباحثيه وعدم وضوح مناهجه وأساليبه الدراسية.

(٤):عدم استقرار ونضج العلم وبلورة موضوعاته لتداخلها مع موضوعات علم الاجتماع وعلم الاقتصاد.

(٥):حساسية الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع الاقتصادي مثل: الاستهلاك المظهري وهبوط الإنتاجية والمشكلات الصناعية والتوفير..الخ وهذه لا تشجع الباحثين والمتخصصين في هذا الموضوع على إجراء

الدراسات والبحوث التي من شأنها أنْ تنمي هذا الاختصاص وتزيد من قابليته على تفسير الظواهر.

(٦):عدم وضوح المنهجية العلمية التي يستعملها علماء الاجتماع الاقتصادي في جمع الحقائق والبيانات وتنظيرها واستخراج القوانين العامة منها. فبعض علماء الاجتماع الاقتصادي يركنون إلى المنهجية التاريخية، وآخرون يركنون إلى المنهجية التجريبية، ومنهم من يركن إلى منهج المشاهدة أو المنهج المقارن..الخ. علماً أنَّ اختلاف العلماء هذا يقود إلى نتائج مختلفة وربما متقاطعة.

(٧): عدم وجود الجمعيات والمنظمات المهنية التي تدعم علم الاجتماع الاقتصادي من ناحية رفع المستوى العلمي، وتعميق وعي الناس بأهميته ودوره في المجتمع، مع اقناع القادة والمسؤولين - لاسيما في المجتمعات النامية - بما يمكن أنْ يقوم به علم الاجتماع الاقتصادي في مجال وضع خطط التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها.

◆◆◆

الفصل الرابع :
علاقة علم الاجتماع الاقتصادي
بالعلوم الاجتماعية الأخري :

تمهيد:

يتمحور اهتمام الفصل الحالى فى محاولة استجلاء العلاقات الارتباطية بين علم الاجتماع الاقتصادى باعتبارة فرع من فروع علم الاجتماع العام يسعى الى تقديم فهم متعمق للجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية وهو فى مسعاة هذا يرتبط بعلوم عديدة نحاول توضيح هذة العلاقات الارتباطية

بداية ؛ يمكن القول بوجود علاقة وثيقة بين علم الاجتماع الاقتصادي وغيره من العلوم الاجتماعية نظرا لان العمليات الاقتصادية ترتبط بغيرها من الانشطة والعمليات الاجتماعية والسياسية .... الخ وبالتالي يصعب علي عالم الاجتماع دراسة وتحليل الجانب الاقتصادي بمعزل عن المظاهر الاخري للحياة الاجتماعية وصورها ، ومن ثم يجد لزاما عليه ان يحلل بدقة مكونات الانساق القرابية والسياسية والثقافية وخصائص البيئة الجغرافية في علاقاتها بغيرها من الانساق الاقتصادي . وبالتالي فان ذلك يساعد الباحث علي وضع النسق الاقتصادي ومكوناته في الاطار المجتمعي الملائم حتى يتمكن من الحصول علي تفسيرات صحيحة للظاهر الاقتصادية تجعلها اكثر ارتباطا بابعاد الواقع الاجتماعي وخصائصه.

أولاً: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الاقتصاد:

بداية ؛ يمكن القول بوجود علاقة قوية تربط بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد عبر عنها ظهور احد فروع علم الاجتماع ويعرف باسم علم الاجتماع الاقتصادي وتتضح هذه العلاقة في جوانب عديدة منها ان معظم القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها بشأن عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات انما هي ترتبط بمصالح مختلف افراد وجماعات المجتمع من حكام ومحكومين من الناحية السياسية ، عاملين وغير عاملين من الناحية الاقتصادية وترتبط بالعمال والادارة في المصنع او الشركة المنتجة للسلع او المقدمة للخدمة

فضلا عن ذلك ؛ انها تتصل باذواق وقيم وعادات ورغبات افراد وجماعات المجتمع من المستهلكين للسلع والمنتجات كما تتصل باوضاعهم المادية في حيازة الثروة التي يمكنهم من الاقبال علي شراء السلع و استهلاكها وبالتالي تنعكس علي انماط استهلاكهم والتي يكون بعضها مظهريا ويكون اكثر ارتباط بالاثرياء وبعضها الاخر يكون تعويضيا مرتبطا بالفقراء وبالتالي فان المعرفة بهذه القرارات الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية علي افراد وجماعات المجتمع امر يكون له اهميته من ناحية ومن ناحية اخري نجد ان ذلك يدخل في اطار اهتمامات علم الاجتماع الاقتصادي والذي يسعي الي تناول الانشطة والعمليات الاقتصادية في اطار علاقتها بغيرها من الانشطة والعمليات الاجتماعية والثقافية والسياسية ... الخ

فضلا عن ذلك ؛ اسهمت دراسات وتحليلات بعض علماء الاجتماع الاخرين امثال هربرت سبنر واميل دوركايم في توضيح ونمو فكرة التكامل بين ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وبخاصة الدور الذي تلعبه

التنظيمات الاجتماعية في تشكيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه حيث يتأثر التكامل الاقتصادي بالسلطة السياسية تارة وبالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية تارة اخري

علاوة علي ذلك ان الظاهرة الاقتصادية ترتبط بغيرها من الظواهر الاجتماعية حيث انه عندما ننظر الي علاقات الملكية باعتبارها تقع في نطاق علي الاقتصاد وتعبر عن اشكال محددة لروابط او علاقات الانتاج نجدها ايضا تقع في نطاق البناء الاجتماعي وتعبر عن الجانب العلوي من هذا البناء باعتبارها وصفا قانونيا يمثل حق الاستغلال والانتفاع ونفس الامر ينطبق علي جماعة الاسرة وعلاقاتها وعادتها وتقاليدها في علاقاتها بالعمليات الاقتصادية ومن ثم يصعب الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي لان الانتاج باعتباره احد صور النشاط الاقتصادي نجده تنطلق منه كافة المظاهر الاجتماعية الاخري المحيطة بالانتاج منها القانونية والثقافية والسياسية . الخ والتي تتأثر به وتؤثر فيه

ومما هو جدير بالاشارة اليه ان التوزيع والتبادل للسلع والخدمات كعمليات اقتصادية يمكن لها ان تلعب دورا هاما في خلق حالة من الرضا العام من جانب افراد وجماعات المجتمع حينما تتم عملية التوزيع وفقا لمبدأ العدل الاجتماعي والعكس صحيح عندما تغيب العدالة وتكافؤ الفرص في هذا التوزيع

علاوة علي ذلك ، ان علم الاجتماع الاقتصادي يستطيع ان يساعدنا في معرفة اي النظم والتطبيقات الاقتصادية يمكن ان تلائم هذا المجتمع او ذلك ، وما الذي يجب الاحتفاظ به والعمل علي استثماره وتنميته ، وما الذي يجب استبعاده من اوجه النشاط الاقتصادي نظرا لانه يتعارض مع بعض القيم الاجتماعية والدينية وغيرها من مكونات البناء الاجتماعي في المجتمع

وهكذا يسهم علم الاجتماع الاقتصادي في توضيح ملامح وطبيعة التنظيم الاقتصادي الذي يرتضاه المجتمع ويكون ملائما لما يسوده من قيم ومعتقدات اجتماعية ودينية كما يفسر لنا التغيرات التي تحدث في التنظيم الاقتصادي في اطار علاقتها بالتغيرات التي تطرأ علي البناء الاجتماعي للمجتمع

ومما هو جدير بالذكر ، ان المعرفة باوضاع سكان المجتمع من حيث حجم السكان ومعدلات الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية في حجم السكان وكذلك المعرفة بالتركيب النوعي والعمري للسكان في المجتمع ، يمثل امرا غاية الاهمية بالنسبة لعلم الاقتصاد ويكون ضروري للمسئولين سواء عن التخطيط او عن توزيع السلع والمنتجات في المجتمع كما يكون امرا له اهمية ايضا بالنسبة للمسؤلين عن التخطيط سواء في تقديم الخدمات لسكان المجتمع او في التخطيط لمواجهة الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلا لافراد المجتمع

كما ان التركز السكاني في مكان ما يؤدي الي احداث تغيرات في طريقة تنظيم الموارد الاقتصادية وفي هياكل الاستغلال الاقتصادي لها ، كما ان نقص حجم السكان ينعكس بالسلب علي استغلال هذه الموارد الاقتصادية ، علاوة علي ذلك ، ان حدث تركز سكاني في منطقة معينة دون ان يصاحبه توسع مماثل في طريقة الاستثمار فان هذا يؤدي الي انتشار البطالة بين افراد المجتمع الذين يستهلكون اكثر مما ينتجون

بالاضافة الي ما سبق ، يؤثر التركيب النوعي والعمري للسكان في تحديد نوعية احتياجات سكان المجتمع والمنتجات والخدمات وحجم هذه الاحتاجات . حيث ان للذكور احتاجات لنوعية محددة من السلع والمنتجات ربما تختلف عن احتاجات الاناث من سكان المجتمع وكذلك الامر بالنسبة للتركيب العمري للسكان . حيث ان للاطفال احتاجات من

السلع والمنتجات تختلف عن احتاجات غيرهم من الشباب في المأكل والمشرب والملبس . الخ وكذلك تختلف بدورها عن احتاجات كبار السن

علاوة علي ان فئتي الاطفال وكبار السن من الفئات التي تحتاج الي عناية ورعاية او اعالة من جانب فئة الشباب التي تكون في سن العمل وتمثل قوة منتجة لانها تكون الفئة التي تشارك بنصيب وافر في الانشطة الاقتصادية.

ثانياً: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم السياسة:

تجدر الاشارة في البداية الي وجود علاقة قوية تربط بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم السياسة تتضح من خلال الجوانب التالية :

ان العلاقة بين السياسة والمؤسسات الانتاجية تظهر من خلال تحليل بعض الموضوعات كالاسعار والمنافسة غير العادلة واسلوب تنظيمها وحقوق العمال او مسألة تركيز الثروة المادية والقدرة الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج اجتماعية وسياسية تتعلق بالغني والفقر والسيطرة والخضوع

كما تتضح العلاقة بين السياسة وعلم الاجتماع الاقتصادي في دراسة موضوع السوق ومحاولة تدخل الدولة من اجل ضبط حركة السلع والمنتجات بالاسواق سواء من حيث مراقبة جودتها ، شروط تصنيعها وانتاجها ، مدي صلاحيتها للاستهلاك الادمي فضلا عن دور الدولة في تنظيم ممارسة الانشطة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية علاوة علي ذلك تحاول الدولة سن بعض التشريعات القانونية التي تساعد علي تنظيم المعاملات بين التجار والمنتجين للسلع والمقدمين للخدمات وبين المستهلكين لها وذلك من ناحية اخري تحرص الدولة علي تنظيم طريقة عمل المؤسسات الانتاجية والخدمية علي المستوي القومي ،

فضلا عن دورها ايضا في سن بعض التشريعات القانونية المرتبطة بالحقوق المالية للعاملين كالاجور والمكافأت والمعاشات والتأمينات وغيرها

ومما هو جدير بالاشارة ، تتضح العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع الاقتصادي من خلال محاولة تدخل الدولة لتوفير بعض السلع والمنتجات الاستهلاكية والخدمية باسعار منخفضة لبعض الشرائح الطبقية من اصحاب الدخل المنخفض وغيرهم من فقراء المجتمع وذلك بغرض التخفيف عنهم ويتم ذلك باليات متنوعة سواء نقدية وعينية او من خلال تحديد مؤشرات اجتماعية ومهنية

كما ان ما تتخذه السلطة السياسية في المجتمع من قرارات تتعلق بتعديل حجم الانتاج في صناعة ما سواء بالزيادة او النقصان فان ذلك يؤثر علي العمالة ويؤثر في الطلب علي الموارد التي تحتاجها الصناعة نفسها وفي الصناعات الاخري المتصلة بها كما يؤثر علي غيرها من الانشطة الزراعية التي تشترك كمدخلات للعملية الانتاجية

ونجد في المجتمع المصري امثلة عديدة تعبر عن مدي تأثير القرارات السياسية علي الانشطة الاقتصادية وما يرتبط بها من عمليات تتصل بالانتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والمنتجات . منها القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربي والاجنبي واقامة المناطق الحرة وغيره من قرارات اخري مكملة له ، صدرت انذاك في حقبة السبعينات من القرن الماضي وتعرف بقرارات الانفتاح الاقتصادي علاوة علي تلك القرارات السياسية المتعلقة بالخصخصة لعدد كبير من الشركات الانتاجية في المجتمع المصري في حقبة التسعينات من القرن الفماضي وما ترتب علي ذلك من تخفيض حجم العمالة وبيع بعض مؤسسات القطاع العام في الدولة

وبصفة عامة هناك العديد من القرارات السياسية التي تصدر وتتعلق سواء بانشاء الطرق والمطارات وزيادة التسليح للقوت المسلحة في ضوء التطورات السياسية والتكنولوجية فان كل هذا يستلزم احداث تعديلات سواء في خطوط الانتاج او احداث تعديلات في خطط انتاجية قائمة ، وما يصاحبها من تعديلات في حجم ونوعية العمالة المطلوبة ، فضلا عما يوجد من علاقة تأثير متبادل بين ما يتخذ من قرارات سياسيه تتعلق بالحرب والسلام ، وما يصاحبها من نتائج اقتصاديه واجتماعيه بالمجتمع.

ثالثاً: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الجغرافيا :

ان علم الجغرافيا له فروع عديده منها الجغرافيا البشريه ، والجغرافيا الاقتصادبه ثم جغرافيا النقل والجغرافيا الطبيعيه ...الخ .

وعند تناولنا للجغرافيا البشريه نجدها تهتم بالبحث فى العلاقه بين اوضاع السكان والموارد الغذائيه المتاحه وغيرها من موارد اقتصاديه ،وكان هذا اكثر وضوحا فى تحليلا ((روبرت مالتيس)) التى تركزت حول العلاقه بين حجم السكان والموارد الغذائيه . وعلى الرغم من تحليله المتشائم الا انه يمكن القول ان هذه القضيه مازالت تشغل اهتمامات كثير من الباحثين فى الوقت الحالى من اجل العمل على زياده الموارد الغذائيه حتى بمكن تحقيق الرفاهيه لسكان المجتمع

وهكذا تركز الجغرافيا البشريه على تحليل التغيرات التى تطرأ على حجم السكان من حيث الزياده او النقصان ، واسباب هذه التغيرات و ذلك فى علاقتها بالتغيرات التى تطرأ على الموارد الاقتصاديه المتاحه ، ومدى كفايتها لاشباع حاجات سكان المجتمع حاليا ، والعمل على تنميتها مستقبلا .

اما الجغرافيا الاقتصاديه نجدها تهتم باجراء الدراسات التى تسعى الى فحص احوال الانشطه الاقتصاديه ، والعوامل التى تساهم فى توزيعها وتوطنها على سطح الارض ، فضلا عن اهتمامها بنوعيه الانشطه الاقتصاديه الزراعيه ، الصناعيه ، الخدمات ، وغيرها من صناعات استخراجيه او تحويليه ، كما تحاول تناول نوعبه هذه الانشطه فى علاقتها بملامح تضاريس المكان او الموقع على سطح الارض وما يوجد بينهما من تأثير متبادل

علاوه على ذلك، نجد ان الجغرافيا الاقتصاديه توجه اهتمامها نحو اكتشاف الاساليب التى من خلالها تؤثر الظروف الفيزيقيه للمكان على الفرص المتاحه امام سكان المجتمع سواء لممارسه الانشطه الاقتصاديه، او غيرها التى تساهم فى اشباع حاجاتهم الماديه والمعنويه سواء ما يتصل منها بالانتاج وتقديم الخدمات او توزيع السلع والمنتجات واستهلاكها من جانب افراد وجماعات المجتمع كما تهتم الجغرافيا الاقتصاديه بدراسه عناصر الانتاج المختلفه ومحاوله تصنيف الانتاج الى انتاج اولى واخر ثانوى يرتبط ببعض الخدمات التى يحتاجها الانتاج

وهكذا، يتضح لنا من خلال هذا العرض الذى تناولنا فيه توضيح مجالات اهتمام علم الجغرافيا وبعض فروعه انه توجد علاقه مشتركه بين علم الجغرافيا وعلم الاجتماع الاقتصادى.

رابعاً: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم النفس :

تتضح العلاقه القويه التى تربط بين كل من علم النفس وعلم الاجتماع الاقتصادى من خلال تناول تحليل بعض الموضوعات المشتركه بينهما منها عمليه الاستهلاك للسلع والمنتجات ، وعرض السلع بالاسواق ،و الاعلان عن السلع والمنتجات ، وعند تناولنا للاستهلاك نجد فيه بعض

المتغيرات السيكولوجيه التى تؤثر على اذواق المستهلكين كالميل الى تقليد بعض الاغنياء ونجوم المجتمع او بعض الانماط الاستهلاكيه الوافدة ، فضلا عن تأثير الدوافع والرغبات على انماط السلوك الاستهلاكى سواء كان سلوك تعويضى او تفاخري فضلا عن ، تناول موضوع الاستعداد النفسى لشراء السلع والمنتجات ، والعوامل المؤثره على المستهلك قبل الشراء ، ثم ما يحدث لديه اثناء القيام بعمليه الشراء للسلعه او المنتج ، وهذه من الموضوعات التى يهتم بها علم النفس ، وهى ايضا تدخل فى نطاق العوامل السيكولوجيه المؤثره فى عمليه الاستهلاك

علاوة على ذلك ، نجد بعض المتغيرات السيكولوجيه التى تمارس تأثيرا على الانتاج من حيث الكم و الكيف ،ومن ثم تحدد بدورها بعض استجابات العمال فى مجال انتاج السلع وتقديم الخدمات منها ، التغيب ، الحوادث ، الصراع الصناعى ، والروح المعنويه . وبالتالى يتاثر نشاط العمال فى مختلف مجالات العمل فى الانتاج او تقديم الخدمات بالعوامل النفسيه ، فضلا عن ذلك نجد فى مجال . علم النفس الاجتماعى ، وفى مجال علم الاجتماع الاقتصادى بعض القضايا المشتركه بينهما مثل محددات الروح المعنويه بين العمال فى الشركات والتنظيمات الصناعيه ، والتى تتنوع ما بين محددات سيكولوجيه واجتماعيه واقتصاديه ، ومن ثم ينظرون اليها على انها متغيرات تابعه بمعنى انها تكون نتائج لاسباب اخرى متعدده فى حين نجد ان علم الاجتماع الاقتصادى انما يهتم بدراستها كمتغيرات وسيطه

ومما هو جدير بالذكر ، ان فى مجال الدعايه والاعلان عن السلع والمنتجات والخدمات التى تقدمها بعض المؤسسات والشركات يتم استخدام بعض المداخل السيكولوجيه فى عمليه الاعلان من اجل التاثير على جمهور المستهلكين ، و بالتالى خلق الاستعداد للشراء وخلق القوة

الشرائيه لديهم ، وهذا ما يعرف باسم "سيكولوجية الاعلان " سواء فى المجتمعات المتقدمة او المجتمعات النامية وان كانت هذه المتغيرات السيكولوجية تظهر بصورة اكبر بين الامية وانخفاض مستوى الوعى الاجتماعى والميل الى تقليد الاخرين بلا وعى . فضلا عن الميل الى التفاخر و التباهى لمسايرة الاخرين من ذوى المكانة الاجتماعية العليا فى المجتمع

وهكذا ، يتضح ان الاعلان عن السلع والمنتجات سواء فى وسائل الاعلام او غيرها يمارس دورا كبيرا فى التاثير على افراد وجاماعتات المستهلكين لانة يتعامل مع الخصائص النفسية والاجتماعية لهم ومن ثم يعمل على اعادة تشكيل اذواقهم الاستهلاكية كما يعمل على اعادة ترتيب الرغبات والاولويات لما يقبلون على شرائه من سلع ومنتجات اة فيما يتطلعون الى استهلاكه من خدمات .

وفى ضوء ما سبق ، يمكن القول ان الاعلان يعتبر بمثابة عملية اتصال تؤكد على ان المسالة لا تنتهى عند حد توصيل معلومات من طرف لاخر ، بل الاهم من ذلكان يقتنع المرسل اليه (المستهلك) بماا جاء فى االرساله الاعلانية ويعمل طبقا لما تم الاقتناع به فى الاعلان . وبالتالى فليس هدف المعلن عن سلعه جديدة هو مجرد اخبار المستهلكين عن ظهورها بالاسواق بل الهدف النهائى هو اقناع المستهلك بشراء واستخدام تلك السلعة الجديدة . وهكذا نخلص الى ان وظيفة الاعلان لا تنتهى عند حد توصيل معلومات محددة بل الاهم هو احداث اثارة محددة تتخذ شكل معانى ومفاهيم ورغبات ودوافع يقتنع بها المستهلك ويتصرف فى الاسواق وفقا لها نظرا لما تم من تاثير على المستهلك واغرائه بشراء السلعة

ومما هو جدير بالاشارة عليه انه لكى يحقق الاعلان عن السلع والمنتجات الاهداف التى صمم أو وضع من اجلها لا بد من توافر بعض الضمانات منها :

(١): وعى المستهلك وقدرته على التمييز بين الاعلان الصادق والاعلان الغير صادق

(٢): التشريعات التى تسنها الدولة وتحدد شروط الاعلان من حيث الصدق وسلامة البيانات وعدم المغالاة فى المعلومات التى يتضمنها الاعلان . حددها " بوردن " فى النقاط التالية :

(ا): فشل الاعلان فى استخدام وسائل الاتصال العامةبطريقة تؤدى الى رفع المستوى الثقافى فى المجتمع ويوجه ذلك النقد للاعلان فى لاذاعة والتلفزيون التى تتسبب فى انخفاض الذوق العام بما تلجا الية من اساليب غير عالية من حيث الاصالة الفنية والثقافية.

(ب): ان الاعلان قد يساعد على خلق رغبات وتطلعات لدى المستهلكين لا يستطيعون اشباعها الامر الذى يتسبب فى عدم استقرار الحياة الاجتماعية وانتظامها

(ج): ان الاعلان عادة ما يركز على النواحى العاطفية لدى المستهلك ، ويشجع تصرفاته الغير رشيدة

(د): ان تكرار الاعلان واستمرار عرضه او نشره مرات متتالية يسبب ضيق لمشاهد مما يترتب عليه اعراض بعض المستهلكين عن بعض السلع المعلن عنها

خامسا: علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الانثروبولوجيا:

تفهم الانثروبولوجيا بانها علم دراسة الانسان فى المجتمعات البسيطة والتقليدية ولقد امتد اهتمامها فى الوقت الحاضر الى تناول دراسة الانسان فى العلاقة الحديثة ايضا وهى على الرغم من تعدد

فروعها الا انه يمكن القول ان العلاقة بين الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع الاقتصادى تكون اكثر وضوحا فى فرع الانثروبولوجيا الاقتصادية حيت تهتم اساسا بدراسة الجوانب الاقتصادية فى العلاقات الاحتماعية التى تربط بين الاشخاص والانساق القرابية فى المجتمع ، وهى تنظر الى تحليل الحياة الاقتصاادية باعتبارها تمثل نسقا فرعيا فى المجتمع

وثمة تعريفات عديدة قيلت بشأن الانثروبولوجيا الاقتصادية نعرض لجانب منها ثم نتناول بالحديث علاقة علم الاجتماع الاقتصادى بهذا الفرع القريب من الاهتمام بالجانب الاقتصادى

يعرف **مانتج ناش** الانثروبولوجيا الاقتصادية بانها تحليل للحياة الاقتصادية كنسق فرعى للمجتمع.

اما بارسونز، وسميلسر فيطرح تعريفا **لانثروبولوجيا الاقتصادية** بانها العلم الذى يدرس الاقتصاد باعتباره متمما لنظام آخر أكبر هو المجتمع.

وبعتبر دالتون الأنثروبولوجيا الاقتصادية علم ينصب أساسا على دراسة الجوانب الاقتصادية فى العلاقات الاجتماعية التى تربط بين الأشخاص.

ويعرف هيرسكوفيس الأنثروبولوجيا الاقتصادية بقوله فى: « أنها العلم الذى يدرس الحياة الاقتصادية للبدائيين» .أما ريموندفيرث فهو بدوره يشير إلى الأنثروبولوجيا الاقتصادية على أنها علم دراسة الاقتصاد البدائى. ويفهم ذلك من ما كتبه تحت عنوان الأنثروبولوجيا الاقتصادية حيث يقول: ريموندفيرث تحت عنوان: الانثروبولوجيا الاقتصاية – مدخل جديد للأنثروبولوجيا الاقتصادية أن ما هو مطلوب من دراسة الاقتصاد البدائى هو تحليل التكوين المادى للمجتمعات المحلية غير المتحضرة.

وإذا كان **هيرسكوفيتس وفيرث** قد ربطا الأنثروبولوجيا الاقتصادية بدراسة الحياة الاقتصادية للبدائيين فقد تناول غيرهما مجال هذا العلم بالإشارة إلى المجتمعات المعاصرة غير الغربية. وهنا يقول دالتون مشيرا إلى المجال المكانى للأنثروبولوجيا الاقتصادية.

الباحث فى الانثروبولوجيا الاقتصادية حينما يشرع فى دراسة الحياة الاقتصادية فى اى مجتمع يكون مطلبا بحصر السكان ودراسة الملكية وانواعها وحجم هذة الملكية وكيفية توزيعها كما يجمع بيانات عن الدخل ومصادره وانواعه وحجم الدخل والتفاوت بين العائلات والقبائل فى الدخل واسبابه ، فضلا عن اهتمامه بدراسة الانفاق "Expenditure Pattems " السائدة بين الوحدات الاجتماعية هذا بالاضافة الى اهتمامه بدراسات عمليات التبادل الاجتماعى والاقتصادى ومعايير هذا التبادل ودلالات الرموز التى يعكسها.

كما تتضح العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى والانثروبولوجيا من خلال تحليل الانشطة الاقتصادية فى المجتمعات البسيكة او التقليدية حيث يكون من الصعوبة عزلها عن بقية الانشطة الاجتماعيةوالثقافية الاخرى ؛ ولذلك يؤكد الباحثين على ان النشاط الاقتصادى فى هذه المجتمعات يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية الاخرى كالدين والعادات والاسرة وبالتاى يصعب عزل الجوانب الاقتصادية عن غيرها فى الياة الاجتماعية.

وهذا ما انتهت الية دراسة عالم الانثروبولوجيا مالينوفسكى التى اجراها عام ١٩٢٢ على النشاط الاقتصادى لسكان ميلانيزيا الاصليين حيث لاحظ مالينوفسكى ان النظم التبادل والانتاج تكون اكثر ارتباطا بالانساق القرابيبة والدين ....الخ . وان انتاج القوارب التى يستخدمها الاهالى فى تبادل السلع ترتبط بمجموعة من الشعائر والطقوس الدينية

التى تمثل فى ذاتها غايات اقتصادية بقدر ما يهدف الى تحقيق غايات اجتماعية كالتقدير الاجتماعى والهيبة الاجتماعية.

وهكذا يصعب علينا دراسة وتحليل نظم التبادل والتوزيع للسلع والمنتجات فى المجتمعات البسيطة والتقليدية دون الأخذ فى الاعتبار السياق الاجتماعى والثقافى الذى يحيط بها.

خلاصة القول ، إن علم الاجتماع الاقتصادى تربطة علاقة قوية بغيره من العلوم الاحتماعية الاخرى وهذا يؤدى بنا الى ضرورة الاخذ فى الاعتبار اهمية اتباع مدخل العلوم المتداخلة عند التعرض لتناول بعض القضايا البحثية او عند تحليل وتشخيص بعض المشكلات الاجتماعية او الاقتصادية فى المجتمع.

◆◆◆

الفصل الخامس:
العلاقات التشابكية بين الاقتصاد والمجتمع:
اطلالة فى كتابات الرواد:

تمهيد:

نقدم فى هذا الفصل شرحا للأبعاد الاجتماعية للحياة الاقتصادية؛ والفكرة الرئيسة التى يجب أن، ندركها هنا هى أن الاقتصاد (بما يشتمل عليه من من إنتاج، واستهلاك، وإدخار، وما يرتبط به من عرض وطلب، ومن تضخم أو تأزم، من ازدهار او ركود) لا يشكل نسقا مستقلا بذاته، ولكنه يرتبط بوشائج قوية مع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية. صحيح أن بعض علماء الاقتصاد –خاصة أولئك الذين يهتمون بالاقتصاد الكمى أو صياغة النماذج الرياضية للتعبير الكمى عن العمليات الاقتصادية -لا يعتقدون كثيرا فى تأثير الجوانب الاجتماعية على مسار العمليات الاقتصادية؛ فهذه الجوانب تعتبر جوانب معطاه ولا ينظر إليها فى صياغة النماذج الرياضية إلا فى النذر اليسير. فهؤلاء العلماء يخافون ولا شك، من إدخال الجوانب الاجتماعية؛ خشية أن تفسد عليهم عمليات الضبط الرقمية أو عملية القياس الكمية. ولكن هذا لا يمنع –ولم يمنع - وجود عدد كبير من علماء الاقتصاد الذين ينتهجون نهجا مختلفا، ويعتبرون أن النظر الأعمق فى السياسة والاجتماع يمكن من الفهم الحقيقى للاقتصاد، وما يشتم عليه من عمليات. هنا تتحولدراسة الاقتصاد إلى اقتصاد سياسى أو اقتصاد

اجتماعى، وتصبح عملية الفهم الشامل للحياة الاجتماعية والسياسية هى مفتاح لفهم الحياة الاقتصادية كما هى مفتاح لفم الحياة الاجتماعية الإنسانية أيضا.

ويعتقد علماء الاجتماع –على خلاف ما يذهب إليه رجال الاقتصاد الكمى، وبالاتفاق مع ما ذهب إليه علماء الاقتصاد السياسى – أن فهم الجوانب الاجتماعية والثقافية ضرورى لفهم الاقتصاد، وأن هذا البعد الاجتماعى مفيد سواء كان المدخل إلى فهم الاقتصاد كمياً أم سياسياً.

تكشف الإسهامات التى قدمها رواد علم الاقتصاد ورواد علم الاجتماع على السواء اهتماماً بالعلاقات المتشابكة بين الاقتصاد والمجتمع. وتقدم فيما يلى نماذج، على هذا الاهتمام، فنتحدث عن إسهامات كارل ماركس، وآدم سميث، وجندر فرانك من علم الاقتصاد، وإسهامات إميل دوركايم، وماكس فيبر، وبارسونز وابن خلدون من علم الاجتماع.

أولا: إسهامات علماء الاقتصاد:

(١): كارل ماركس (١٨٦٧-١٨٩٥)

اهتم كارل ماركس بتحليل منظومة المجتمع الرأسمالى من خلال منظور اقتصادى – اجتماعى. لقد أجاب ماركس على أسئلة هامة فيما يتصل بطبيعة الإنتاج الرأسمالى: كيف يتشكل نظام الإنتاج الرأسمالى؟ وما مكانة الاقتصاد فيه؟ وكيف تتشكل العلاقات بين الطبقات مالكة الثروة والطبقات المنتجة؟ وكيف يعيد المجتمع الرأسمالى إنتاج نفسه؟ وكيف يتغير؟، لقد كان ماركس رجل اقتصاد، ولكنه درس النظام الاقتصادى فى ضوء المنظومة الكلية للمجتمع؛ ولقد

طرح ماركس أفكارا أصبحت فيما بعد نموذجا للتحليل الاقتصادى الاجتماعى، وهى:

إن النظم الاقتصادية (كما تتشكل عبر نمط الإنتاج السائد) هى النظم الحورية التى تشكل بقية نظم المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية، فنمط الإنتاج الرأسمالى الذى يقوم على تعظيم الفائدة، ونظم السوق، والتبادلات التجارية والنقدية هو الذى يشكل بقية نظم المجتمع. فنظام الدولة، ونظام الأسرة، والنظم الثقافية، والإيديولوجيات (وهى التى اعتبرها ماركس بمثابة البنية الفوقية للمجتمع) تتشكل فى ضوء الإنتاج السائد.

ويكتمل التحليل الماركسى بالنظر فى علاقة نظم الإنتاج بالتكوين الطبقى فى المجتمع. فنظم الإنتاج تفرز دائما فئتين من البشر: فئة تمتلك الثروة، وفئة تنخرط فى العملية الإنتاجية. ففى المجتمع العبودى القديم هناك السادة والعبيد، وفى امجتمع الإقطاعى هناك الإقطاعيون وأقنان الأرض (الذين يزرعون الأرض ويعيشون تحت سيطرة وحماية صاحب الإقطاعية)، وفى المجتمع الرأسمالى هناك البرجوازية (صاحبة رأس المال والمحتكرة للإنتاج الرأسمالي) والبروليتاريا (طبقة العمال فى المجتمع الرأسمالى).

فى هذا القول دلالة هامة فيما يتصل بالعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، مؤداها أنه بالرغم من أن الاقتصاد هو الذي يشكل عناصر المجتمع المختلفة، إلا أنه لا يمكن أن يعمل بدون هذه العناصر. فنظم الدولة وقوانينها تحمى حقوق الملكية وتكفل حرية العمل والتنقل، والأسرة والمدرسة والجامعة تقوم بوظيفة تنشئة الأفراد على قيم المجتمع

الرأسمالي ومبادئه، وتعمل المعايير والأعراف الثقافية على تأكيد استمرارية المنظومة الاقتصادية الاجتماعية القائمة.

(٢): آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠):

يعد آدم سميث من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز. فى كتابه «ثروة الأمم» الذى قدم فيه نظرياته حول تكوين الثروة والعوامل الفاعلة فيها، فى هذا الكتاب نقد آدم سميث آراء المذهب التجارى، الذى يركز على الفكرة القائلة «أن المصدر الأساسى للثروة هو تكديس النقود والمعادن النفيسة، وإن الثروة لا ترتبط اى قدرات أو قوى أخرى غير هذا الجانب الاقتصادى». لقد ذهب آم سميث –بالاختلاف مع هذا الرأى – إلى أن ثروة الأمم تقوم على قوة الدولة؛ فهذه القوة هى التى تهيئ الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية للإنتاج، وهى التى تعمل على الوفاء بإنتاج ضرورات الحياة وسد الحاجات الساسية للسكان، وتوفير وسائل البهجة والمتعة.

نحن هنا بصدد موقفين الأول ينظر إلى ثروة الأمم نظرة اقتصادية خالصة، وهذا هو مذهب التجاريين، والموقف الثانى يرى أن الثروة لا تنعزل عن القوى السياسية والاجتماعية وهذا هو موقف آدم سميث. ومن خلال هذا الموقف أسهمت نظرية آدم سميث فى بلورة أفكار هامة حول العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، يمكن تلخيصها فيما يلى:

أن النقود لا تعدو أن تكون وسيلة للتبادل، تزداد كميتها أو تنقص، وهى هامة فى تكوين ثروة الأمم، ولكنها ليست العامل ارئيسى فى تكوين هذه الثروة.

أن الثروة –ومن ضمنها النقود – تعتمد على عملية أعمق منها وهى العملية المتصلة بالإنتاج، وأيضا بالطريقة التى يتم بها تنظيم هذه

العملية الإنتاجية، فكلما قام الإنتاج على التنظيم، والتقسيم الاقتصادى للعمل، واتساع نطاق التخصص، كلما زاد الفائض الانتاجى على المستويين الكمى والكيفى.

ثم يأتى بعد ذلك دو الدولة التى تنتج القوة الاقتصادية والسياسية الضرورية لضمان استمرار هذه العملية الانتاجية من ناحية، وفتح الأسواق من ناحية أخرى، وتعبئة كافة الموارد لتحقيق أكبر قدر من الفائض. وكلما كانت الدولة قادرة على فتح أسواق أوسع، وكلما ضمنت استمرار نظام التقسيم الاقتصادى للعمل، كلما كانت قادرة عى تكديس الثروة، وكانت قادرة على توزيع منتجاتها الصناعية. ولذلك فإن سميث كان يدعو دائما إلى توسيع نطاق التجارة الدولية من خلال تخليصها من القيود المتمثلة فى الجمارك والضرائب.

وأخيرا فإن هذا النجاح الاقتصادى للدولة لا يتحقق فى ظروف الاحتكار أو الهوى، بمعنى الظروف التى تدفع جماعة معينة أو أفراد بعينهم نحو السيطرة على الأسواق واحتكارها، أو تشجيع صناعة معنة على صناعة أخرى. إن النجاح الاقتصادى يتحقق من خلال إشاعة جو من الحرية الاقتصادية والتنافس ولذلك فقد تحيز آدم سميث تحيزا كاملا لمبدأ الاقتصاد الشهير «دعه يعمل دعه يمر» وهو المبدأ الذى تاسس عليه الليبرالية الاقتصادية (الحرية الاقتصادية) فى الرأسمالية الغربية؛ وهو يعنى أن الدولة تفسح المجال لكل الأنشطة وكل الأ'مال، وأن تسمح بانتقال البشر من مكان إلى آخر وانتقال السلع من مكان إلى آخر فى جو من الحرية الاقتصادية دونما أى تدخل من الدولة. ويعنى ذلك أن القوى الاقتصادية للدولة وللمجتمع لا تتحقق إلا فى إطار اقتصادى – اجتماعى يضمن للفراد حريتهم فى العمل والحركة والقول والفعل.

ولا شك أن كل هذا لا يتحقق إلا فى إطار نظم قانونية تضعها الدولة لتضمن حقوق الملكية والتعامل بشرف فى مجالات البيع والشراء، وتمنح الفرصة لكل الأطراف دون أن تسمح لأى منهم بالاحتكار. فالحرية الاقتصادية إذن لا تعنى الحرية المطلقة ولكنها تعنى الحرية المقيدة التى يعمل فى إطارها الأفراد ويلتزم بها الجميع.

(٣): أندريه جندر فرانك (١٩٢٩ـ٢٠٠٥):

رغم أن علم الاقتصاد قد سار فى مسالك أخرى (خاصة التحليلات الكمية والرياضية) بجانب هذه الآراء التى طورها العلماء الكلاسيكيون والتى قدمنا نموذدين لها، إلا أنه ظل يحتفظ بهذه الروح التى ظهرت فى كتابات العلماء الكلاسيكييبن، أقصد تلك الروح التى ترتبط بالتحليل الكلى للحياة الاقتصادية فى علاقاتها بباقى مكونات المجتمع. ويعد اندريه جندر فرانك G. Frank ، وعمانويل والرشتين، وسمير أمين (وهم الذين يمثلون الأركان الثلاثة لمدرسة اقتصادية شهيرة تعرف بمدرسة التبعية أو انظام الاقتصادى العالمى)، يعد هؤلاء من أشهر علماء الاقتصاد الذين احتفظوا بهذه الروح الكلاسيكية بل أن أعمالهم تعد دمج رائع بين نظرية كارل ماركس من ناحية وآدم سميث من ناحية آخرى.

ونلخص هنا بعض افكار أندريه جندر فرانك كنموذج لهؤلاء العلماء. كان فرانك ينشغل بدراسة مشكلات التنمية فى المجتمعات النامية التى تقع فى جنوب العالم فى قارات آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية. وكان يحاول تطوير أفكار حول قضايا التنمية ومشكلاتها فى هذه البلدان، ولقد وجد أن هذه البلدان ليست بلدان نامية وإنما هى بلدان متخلفة، فقد تدمير اقتصاديات هذه الدول من خلال التوسع فى الأسواق

الرأسمالية، التى نهبت ثرواتها، وحولتها إلى مركز النظام العالمى فى الدول المتقدمة، ولقد ترتب على هذه العملية حدوث طفرات اقتصادية تنموية فى المجتمعات الغربية الرأسمالية (التى يطلق عليها فرانك مجتمعاتن المركز الرأسمالى) وحدوث ركود وتخلف فى مجتمعات العالم الثالث (والتى يطلق عليها فرانك مجتمعات التوابع).

ودون الدخول فى تفاصيل هذه النظرية فإنها قدمت إطارا لفهم العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع فى إطار تحليل كلى للنظام الرأسمالى العالمى. ويمكن تلخيص أهم أفكار أندريه جندر فرانك فيما يلى:

ترتبط التنمية ارتباطا كبيرا بإنتاج الثروة، متمثل فى السلع والنقود والمعادن، وهى ترتبط أيضا بتراكم هذه الثروة عبر شبكات التجارة التى تخضع الاقتصاديات الضعيفة وتسخرها لخدمة الاقتصاديات القوية.

والرأسمالية (كنظام اقتصادى)، لا تفرز بناء طبقيا قائما على استغلال الطبقات العاملة فقط، بل تفرز نظاما عالميا يقوم على صور غير متكافئة من قسيم العل. فثمة دول فى المركز (وهى الدول القوية التى تتربع على عرش الأسواق وتتحكم فيها)، وثمة دول توابع فى الأطراف تنتج المواد الخام، وثمة دول أشباه توابع تساعد فى نقل الفائض من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.

وتخضع الرأسمالية النظام العالمى بشبكة من العلاقات الإنتاجية والتجارية، عبر البنوك والشركات متعددة الجنسيات، عبر الأساليب الاستثمارية القديمة والجديدة،، بحيث يستمر هذا النظام خارقا لمصالح الدول الأقوى.

يفرز هذا النظام مصالح وعلاقات يترتب عليها تشكطيلات طبقية فى الدول التابعة، من أهمها الطبقة البرجوازية (الراسمالية) التى يطلق عليها فرانك «البرجوازية الرثة»، لأنها برجوازية تابعة لا تعمل لمصالح شعوبها، وإنما تعمل فى تسهيل عمليات نقل الفائض الاقتصادى من الدولة الفقيرة إلى الدول الغنية.

وتعمل النظم السياسية والثقافية السائدة فى الدول القيرة على تدعيم شبكة التخلف هذه، بحيث تظل الدول الفقيرة أسيرة التبعية والتخلف.

ثانيا : إسهامات علماء الاجتماع:

ساهم علماء الاجتماع الكلاسيكيون والمحدثون فى بلورة أفكار هامة حول تأثير المجتمع فى النظم الاقتصادية، أو حتى تأثير النظم الاجتماعة فى المجتمع. وفى مقابل علماء الاقتصاد الذين عرضنا بعض أفكارهم فيما سبق، نعرض هنا لأفكار ثلاثة من علماء الاجتماع لنستكشف أفكارهم حول طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع.

(١): إميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧)

أن دوركايم هو واحد من علماء الاجتماع الذين أرسوا دعائم العلم، خاصة المنهجية منها. ونأخذ هنا مثالا من دراسته عن تقسيم العمل (التى نشرت سنة ١٨٩٣) لنعتبرها نموذجا على التحليل الاقتصادى الاجتماعى. لقد اهتم دوركايم فى هذه الدراسة بالجوانب الاجتماعية والثقافية لتقسيم العمل، واعتبر أن تقسيم العمل أمر يتعلق بالعملية الانتاجية، فهو مفهوم اقتصادى. وقد فرضت الرأسمالية الحديثة هذا النظام مع إدخال نظام المصنع، فأصبح تقسيم العمل أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه فى الصناعة الحديثة. فلا يمكن للعالم

فى نظام الصناعة الحديثة أن يصنع المنتج كله، ولكنه يصنع جزءا منه فحسب، ويقوم عمال آخرون بتصنيع بقية الأزاء. وكلما تقدمت الصناعة كلما تقدم نظام تقسيم العمل.

ولقد تمحورت الأفكار الساسية التى طرحها دور كايم حول تقسيم العمل حول فكرة أساسية مفادها أن تقسيم العمل ضرورى ويؤدى وظائف أخلاقية وإنسانية فى المجتمع الحديث، وأنه يحتاج إلى نوع معين من التماسك الاجتماعى لكى لا يعمل على انهيار المجتمع. وتتفرع عن هذه الفكرة أفكار هامة تبرز أهمية الترابط بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى نلخصها فيما يلى:

يحل تقسيم العمل فى المجتع الصناعى الحديث محل النظام الحرفى الذى كان سائدا فى العصور الوسطى، وهو يؤدى وظيفة أخلاقية؛ فالتخصص يعنى أن الفرديتحمل المسئولية مع الآخرين، وأن التعاون والتضامن هو أصل تكوين الحياة الاجتماعية. وإذا كان تقسيم العمل يفرض نظاما فرديا فى العمل، ويعمم قيم الفردية فى المجتمع، فإن المجتمع يعوض هذا التفكك بزيادة الكثافة الأخلاقية. فالتواصل بين الأفراد فى المجتمع الحديث هو تواصل أخلاقى، يدرك من خلاله كل فرد أهمية وجود الآخرين.

ومن ثم فإن المجتمع الحديث قادر على تطوير صور من التضامن تختلف عن نظيرتها فى المجتمع القديم. فإذا كان التضامن فى المجتمع القديم يقوم على الآلية والميكانيكية، فإنه فى المجتمع الحديث يقوم على العضوية، فالمجتمع هنا يعمل كالجسد الواحد الذى تتكامل أجزاؤه.

يلعب القانون المدنى دورا كبيرا فى تحقيق التضامن العضوى والتكامل فى المجتمع الحديث؛ حيث أنه يضمن تحقيق الظروف الملائمة التى فو ضوئها تتحقق التعاقدات الحرة بين الأفراد.

وبجانب القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات التجارية، والفهم الضمنى الذى يوجد بين الشركات والأفراد فيما يتعلق بأصول المعاملات التجارية والمالية.

(٢): ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠)

أولى ماكس فبر عناية خاصة لدراسة الظروف التى صاحبت نمو الرأسمالية الصناعة وازدهارها. إن الرأسمالية الصناعية تتميز عن النظام الاقتصادية السابقة عليها فى أنهاتقوم على الإنتاج الصناعى، وتعتمد النظام البيروقراطى كأساس للتنظيم والإدارة، كما تعتمد على القانون والقيم العقلانية الرشيدة. إن جهر الرأسمالية الصناعية هو التنظيم الرشيد للعملية الإناجية والذى تقوم عليه طبقة راسمالية.

وتكشف آراء ماكس فيبر عن أهمية تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فالتنظيم الرأسمالى للإنتاج ليس عملية إنتاجية تقوم على الربح والخسارة فقط، بل هو تنظيم اجتماعى وثقافى فى المحل الأول. بل إن فيبر يرى أن للجوانب الادتماعية والثقافية أهمية كبيرة فى توليد القيم الدافعة إلى الانجاز والإنتاج. ويمكن تلخيص آراء فيبر فى هذا الصدد فيما يلى:

تقوم الرأسمالية على التنظيم الرشيد للإنتاج، وهى نظام اجتماعى يعتمد على العقلانة، والفردية، والسلوك الرشيد (الذى يعظم الفوائد ويقلل الخسائر)، كما أنها تحتكم إلى سلطة القنون، وتختفى فى النظام الرأسمالى الحديث أشكال السلطة التقليدية.

يعتمد التنظيم الرشيد على التنظيم البيروقراطى الذى يعتمد بدوره على منظومة من القيم والعلاقات الاجتماعية منها: العلاقات غير الشخصية، والرشد والعقلانية، والخضوع للقواعد القانونية، والتنظيمات البيروقراطية والعمل وفقا لنظام التدرج الوظيفى.

تقوم مؤسسات الإنتاج على أساس المشروعات الثابتة، والتنظيم الرسمى للعمل الحر، ويقوم صاحب المشروع بالعمل وفقا للمسئولية الخاصة، والمنافسة الحرة، والأسواق الضخمة، والموازنة الدائمة بين العائد والتكاليف.

تعمل منظومة القيم فى المجتمع أما على تعويق العملية الإنتاجية أو على دعم وتقوية هذه العملية. ولقد قارن فيبر بين منظومات ثقافية مختلفة، وتوصل إلى رأيه الشهير القائل بأن الرأسمالية الغربية المعاصرة تأسست على القيم الدينية المشتقة من المذهب البروتستانتى. (قيم العمل والتقشف والزهد).

لا يمكن للنظام الرأسمالى أن يستقر دون نظام سياسى راسخ وقوى؛ قادر على أن يضمن حقوق الملكية، وتدفق رءوس الأموال، وصيانة قواعد التبادل والتعاقد، وتوسيع الأسواق، والحفاظ على الأرصدة المالية، وصياغة القوانين القادرة على حماية سلامة التعاقدات وصحتها.

(٣): تالكوت بارسونز (١٩٠٢-١٩٧٩)

تقوم نظرية عالم الاجتماع الأمريكى المعاصر «تالكوت بارسونز» على مفهوم النسق system. وفى ضوء المفهوم قدم نظريته عن المجتمع والتى تقوم على فكرة التوازن والتكامل بين الأنساق المكونة للمجتمع، وكل نسق من هذه الأنساق له استقلاله النسبى (أى أنه قادر بمفرده على تحقيق إدارة ذاتية داخلية). ولكنه لا يستطيع أن يحقق ذلك إلا من خلال

علاقات تبادل مع باقية أنساق المجتمع؛ فهو يأخذ منها ويعطيها، وعندما يحدث ذلك يكون المجتمع فى حالة من التساند والتكامل والترابط الذى يحفظ للمجتمع استقراره واستمراره. ويعد النسق الاقتصادى أحد الأنساق الأساسية فى المجتمع فهو الذى يحقق وظيفة التكيف أى أنه هو القادر على أن يمكن الأفراد من التكيف مع البيئة، والاستمرار فى الوجود، وتحقيق سبل للعيش مستدامة، وذلك من خلال عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التى يقوم بها هذا النسق. ولكن هذا النسق لا يستطيع أن يحقق هذه الوظائف دون أن يكون هناك علاقات بينه وبين الأنساق الأخرى. وبذلك فإن الاقتصاد رغم أنه ركيزة أساسية من ركائز الحاة إلا أنه لا يستطيع أن يؤدى وظائفه بمفرده أو بحالة استقلال تامة عن بقية أجزاء المجتمع.

وفى ضوء هذه الفكرة يكون بارسونز قد التفت إلى أهمية الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية افاعل فى العملية الاقتصادية، ويكون فى نفس الوت قد التفت إلى الدور الذى يلعبه الاقتصاد فى تدعيم الأنساق الأخرى والحفاظ عليها؛ فالعلاقات بين الاقتصاد والمجتمع ى علاقات تبادلية تقوم على فكرة الأخذ والعطاء الدائمين. ونستطيع أن نلخص الأفكار الأساسية لـ بارسونز فى العناصر الآتية:

أن الاقتصاد يشكل ركنا أساسيا من أركان المجتمع، فهو الذى يمنح الأفراد وجودهم الفيزيقى، ويجعلهم قادرين على استغلال البنية المحيطة بهم، وتنمية مواردها، والتآلف معها. وإذ يقوم النسق الاقتصادى بهذه الوظيفة فإن عليه أن يعطى للأنساق الأخرى ما تحتاج إليه من دعم مادى؛ ففى داخل النسق الاقتصادى تتيح النقود (وهى أحد القدرات المهمة لبقية أنساق المجتمع إمكانية تأسيس بنيتها التحتية، ودفع أجور العاملين

فيها، وأن تطور من أدواتها ووسائلها، خاصة ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة ... الخ.

كما أن الاقتصاد يُمكِّن الأجيال الحديثة من المتعلمين والمدربين من أن يلتحقا بسوق العمل، ومن ثم فغنه يسهم غسهاما كبيرا فى التقليل من إعداد العاطلين عن العمل. كما يفتح الاقتصاد أسواق أخرى؛ خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك؛ ومن ثم فإنه يسهم فى تزويد المجتمع بالسلع والخدمات الضرورية لاستبقاء حياتهم؛ بمعنى إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية على نحو مستقر.

وفى الوقت الذى يسهم فيه الاقتصاد فى – دعم الأنساق الأخرى، فإن هذه الأنساق تسهم فى دعم الاقتصاد. فالسياسة تسن القوانين، وتضمن حقوق الملكية، وتساعد فى تعبئة الموارد؛ والأسرة والمدرسية والجامعة تعد النشئ للمشاركة فى الحياة الاقتصادية؛ والمجتمع المدنى يعمل على دعم المؤسسات الاقتصادية.

وهكذا فرغم أن المنظومة الاقتادية تحقق استقلالا نسبيا فى أفعالها وممارستها إلا أن تفاعلاتها مع بقية مكونات الحياة الاجتماعية تخلق إنساقا فرعية عديدة يلتقى فيها ما هو اقتصادى مع ما هو اجتماعى فى تفاعل مستمر.

ويمكن أن نلمس هذا الالتقاء بين المكونات الأساسية للمجتمع فى مستويات المجتمع المختلفة؛ بدءًا من التركيب الاجتماعى الكلى إلى أن نصل إلى الأفعال الاجتماعية (التصرفات البسيطة للإنسان) التى يتكامل فيها ما هو اقتصادى مع ما هو نفسى أو فيزيقى أو اجتماعى ثقافى.

(٤): ابن خلدون (١٣٣٢م ـ ١٤٠٦م) :

إن من يطالع "مقدمة" ابن خلدون، يجد فيها آراء اقتصادية قيمة، تكشف عن جانب من جوانب عبقريته الفذة؛ حتى أن بعضهم ذهب إلى أنه المؤسس الحقيقي لعلم الاقتصاد. ولن نتناول هنا حصراً شاملاً لآراء ابن خلدون فيما تعرض له من شؤون اقتصادية. ولكن مقصدنا أن نشيد بدوره في ميدان البحث العلمي الاقتصادي

والحقيقة إن من يرجع إلى "المقدمة" يجد أن ابن خلدون خص اقتصاد بباب كامل هو الباب الخامس، وإنه كثيراً ما كان يعاود التطرق إليه في بعض فصولها؛ حينما يتطلب وجه الكلام ذلك. ولكن الباحثين قلما اهتموا بالآراء الاقتصادية الواردة فيها؛ وكان جل اهتمامهم منصرفاً إلى المباحث المتعلقة بعلم الاجتماع في الدرجة الأولى؛ وإلى المباحث المتعلقة بعلم التاريخ في الدرجة الثانية. ومما يلفت النظر أن الدكتور علي عبد الواحد وافي، محقق أحدث طبعة "للمقدمة" وشارحها والمعلق عليها، قد نظر إلى مباحث ابن خلدون الاقتصادية في سياقها الاجتماعي. وبهذا الصدد يقول: "ومن دراسته) ابن خلدون) لظواهر اقتصاد، انتهى كذلك إلى عدة أفكار وقوانين؛ منها (أن الفلاحة من معاش المستضعفين) و(أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري) و(أن رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها) و(أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها) و(أن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع)... الخ)."

وكننا إذا دققنا النظر في سياق كلامه على النواحي الاقتصادية، لم نجده في الحقيقة ينحو دائماً نحواً اقتصادياً اجتماعياً؛ بل إنه ينحو

أحياناً نحواً اقتصادياً بحتاً؛ كما نرى اليوم في بحث الاقتصاد السياسي. وهذا يعني، أن الصورة التنظيمية لعلم الاجتماع وفروعه لم تجد التعبير الكامل عنها في "المقدمة". ويرجع ذلك إلى أنه كتبها على عجلة من أمره، في مدة خمسة أشهر كما يقول في قلعة ابن سلامة. ولهذا فهو يعتذر قائلاً: "وقد كدنا نخرج عن الغرض. ولذلك عزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الأول الذي هو طبيعة العمران وما يعرض فيه. وقد استوفينا من مسائله ما حسبناه كفاية. ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح، وعلم مبين، يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا. فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله؛ وإنما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه. والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل

ومهما يكن من أمر، فإننا أميل إلى أن ننظر إلى المباحث الاقتصادية في "مقدمة" في سياقها الاجتماعي؛ لأن اتجاه ابن خلدون الفكري كان ينحو هذا المنحى؛ وإن كانت الإشارة إلى ذلك تعوزه في بعض المواضع.

وبهذا يمكننا أن نعده رائداً في علم الاقتصاد من ناحية، وفي علم اجتماع الاقتصادي من ناحية أخرى.أما بالنسبة إلى علم الاقتصاد، فلأنه فرغ من كتابة "مقدمته" في منتصف سنة ٧٧٩ هـ (الموافقة لسنة ١٣٧٦ م)؛ وأن كتاب آدم سميث "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" المعروف باسم "ثروة الأمم" والصادر سنة ١٧٧٦ م قد تأخر أربعمائة سنة من فراغ ابن خلدون من كتابة "مقدمته"؛ علماً بأن آدم سميث يعد المؤسس الحقيقي لعلم الاقتصاد عند الغربيين. وأما بالنسبة إلى علم الاجتماع، فلأنه سبق أوغست كونت صاحب كتاب "دروس في الفلسفة الوضعية" الذي عاش في

القرن التاسع عشر (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧ (ومن تلوه من علماء الاجتماع، بأكثر من أربعة قرون.

ولكن دعونا ننتقل الآن إلى آراء ابن خلدون في الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي. وهنا يمكننا أن نتطرق إلى أربعة مسائل تبين لنا حقيقة تفكيره الاقتصادي وصبغته الاجتماعية. وهي: علاقة العمران البشري بالاقتصاد؛ وعلاقة السعر بالعمل؛ وتأثير الجباية في العمل؛ وغاية العمران البشري.

(١): العمران البشري والاقتصاد :

إذا كان الاجتماع الإنساني ضرورياً في نظرية ابن خلدون، فما الصورة التي تصوره بها، وما الأساس الذي يقوم عليه؟

■ أشكال العمران البشري:

يرى ابن خلدون أن للعمران البشري شكلين أساسيين هما العمران البدوي والعمران الحضري.بيد أن هذين الشكلين ليسا مختلفين في النوع، بل في الدرجة؛ إذ إن أحدهما، وهو الاجتماع البدوي، يفضي إلى الآخر، الذي هو الاجتماع الحضري.

ويرجع ابن خلدون اختلاف أجيال الناس في أحوالهم، إلى اختلاف نحلهم من المعاش. وهو يرى أن اجتماعهم إنما يكون للتعاون على تحصيل معاشهم؛ وإنهم يبدؤون بالضروري والبسيط منه؛ لكي ينتقلوا من بعد ذلك إلى الحاجي والكمالي. يصف ابن خلدون ذلك قائلاً: "إن اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش. فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله، والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط، قبل الحاجي والكمالي ".

أما في طور البداوة، فإنهم ينصرفون إلى الفلاحة والغراسة والزراعة حيناً، وإلى القيام على الحيوان من الغنم والبقر والنحل والدود؛ لنتاجها واستخراج فضلاتها حيناً آخر .يقول شارحاً الكيفية التي يحدث ذلك بها: "فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة؛ ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود، لنتاجها واستخراج فضلاتها. وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان، تدعوهم الضرورة، ولابد، إلى البدو، لأنه متسع لما يتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان، وغير ذلك. فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم. وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه، للعجز عما وراء ذلك ".

تلكم هي حياة البداوة؛ وهي ترتبط .كما نلاحظ .بمفهوم الحضارة الزراعية القائمة على الفلاحة والغراسة وتربية الحيوان، في سبيل استخراج ثرواتها ونتاجها. لكنه لا تقف عند هذا الحد؛ بل إنها الطريق إلى الحضارة الواسعة؛ إذ إنها لا تلبث أن تدر على بعض الناس أرباحاً تزيد من غناهم، وتميل بهم إلى الرفه والدعة. وهذا من شأنه أن يزيد من تعقيد حياتهم؛ فيصبحون غير قانعون بالضروري من حاجاتهم؛ مما يدفعهم إلى طلب الكمالي فضلاً عنه. وهنا يدخلون في دوامة لا تنتهي من الحاجات التي تسلمهم من حاجة إلى حاجة: إذ إن طلب الكمالي لا يقف عند حد؛ فهو سرعان ما يتحول إلى ضروري. وهكذا باستمرار.

في هذه الحال، يكون الانتقال في نظر ابن خلدون من حال البداوة إلى حال الحضارة. وهاكم وصفة لكيفية هذا الانتقال؛ يقول: "ثم إذا

اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش، وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات والملابس، والتأنق فيها، وتوسعة البيوت، واختطاط المدن والأمصار، للتحضر. ثم تزيد أحوال الرفه والدعة؛ فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت، واستجادة المطابخ، وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك، ومغالاة البيوت والصروح، وأحكام ضعها في تنجيدها، والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غاياتها؛ فيتخذون القصور والمنازل؛ ويجرون فيها المياه، ويعالجون في صرحها، ويبالغون في تنجيدها، ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون. وهؤلاء هم الحضر؛ ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان. ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع؛ ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو؛ لأن أحوالهم زائدة على الضروري، ومعاشهم على نسبة وجدهم ".

وإذا سألنا ابن خلدون: لماذا كانت الأمور على هذا النحو؟ ولماذا انتهى المجتمع البدوي إلى المجتمع الحضري؟ أجابنا بقوله: "إن أجيال البدو والحضر طبيعية لابد منهما ."وهذا يعني، إن المجتمعات لديه، تسير بحسب قوانين معينة، لا يمكن الخروج عليها. وهذا - في رأينا - بداية الفهم العلمي للحياة الاجتماعية، وخروج عن النظرة الإصلاحية التي ظلت سائدة قبله، منذ بدأ التفكير الإنساني بدراسة المجتمعات البشرية.

وهكذا يربط ابن خلدون بين وجوه الكسب وتطور الحياة الاجتماعية؛ فيرينا أن ازدياد الكسب هو سبب هذا التطور؛ وأن المبالغة في جني ثماره، هي سبب المبالغة في اتساع الحضارة .ويمكننا أن نستخلص مع

ابـن خلـدون، أن حيـاة البـداوة سـابقة علـى حيـاة الحضـارة؛ وأن الحضـارة البسيطة سابقة على الحضارة المعقدة؛ وأن الضروري سابق على الحاجي والكمالي .وبهذا الصدد يقول: "ولاشك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه؛ لأن الضروري أصل، والكمالي فرع ناشئ عنه: فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما؛ لأن أول مطالب الإنسان الضروري؛ ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلاً؛ فخشونة البداوة قبل رفه الحضارة. ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها. ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده، عاج إلى الدعة، وأمكن نفسه إلى قياد المدينة. وهذا شأن القبائل المتبدية كلهم

وهذا يعني، أن اختلاف أحوال الناس الاجتماعية مرتبط باختلاف أحوالهم الاقتصادية: فأحوال البداوة مرتبطة بانتحالهم الزراعة وتربية الحيوان؛ وهم يظلون كذلك ما داموا في هذا النطاق لا يتعدونه. لكنهم متى اتسعت أحوالهم المعاشية بالغنى والرفه مالوا إلى الدعة وكثرت حاجاتهم الكمالية، فتأنقوا في المأكل والملبس وتوسعة البيوت والمدن.

لكن هذا من شأنه أن يؤثر في ازدياد الأعمال وتنوعها؛ ويؤدي إلى اختلاف قيمها، وتبدل أسعار الحاجات الضرورية والكمالية.

(٢): العمران والأعمال والأسعار :

يرى ابن خلدون أن العمل هو أساس الدخل (الرزق) بما يأتي به من ربح؛ وأنه خاضع في ذلك لطبيعة العمران (الحياة الاجتماعية).

(أ): **الرزق والعمل**:

يستخدم ابن خلدون كلمة كسب إلى جانب كلمة رزق؛ وهو يرى أن كل كسب هو نتيجة سعي وعمل؛ وأنه لابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. وهذا يعني أن قلة الأعمال أو فقدانها، يؤدي إلى رفع الكسب من بين الناس، وتناقص أرزاقهم تناقصاً مطرداً، علماً بأن قلة الأعمال أو فقدانها ناتج عن انتقاص العمران؛ أي ضعف الحياة الاجتماعية.

ولكن، هل صحيح أن كل رزق هو نتيجة عمل؟ أليست هناك أرزاق هي هبة من السماء؛ كالنبات الذي ينبت في القفار، من دون أية رعاية أو عناية؟! إن ابن خلدون لا يعتقد ذلك: فهو يرى أنه لابد من القيام بعمل من الأعمال في كل رزق. لكن العمل قد يكون ظاهراً وقد يكون غير ظاهر: إنه يكون ظاهراً للعيان، ولا يحتاج إلى أي بيان، إذا نظرنا إلى الصنائع المختلفة، مثل صنع الصيوان والكرسي. وفي هذه الحال، لا يمكن لكائن من كان، أن ينكره فيهما بوجه من الوجوه. بيد أن العمل قد يكون مقتضى من الحيوان أو النبات أو المعدن؛ وهو عندئذ لا يكون ظاهراً في الوهلة الأولى. ولهذا كان هناك من يعتقد أنه ما من عمل إنساني هناك؛ وإن هذه المقتنيات جميعاً هي هبة من الطبيعة، تجود بها على الإنسان .ولكن ابن خلدون لا يعتقد هذا الاعتقاد؛ فهو يرى أنه لابد هنا أيضاً من العمل الإنساني، للانتفاع بهذه المقتنيات الطبيعية. ويضرب على ذلك أمثلة الحليب والثمار والمعدن: فالحليب لابد من حلبه ونقله إلى راغبيه؛ والحلب والنقل عملان؛ والثمار لابد من قطفها وتوزيعها؛ والقطف والتوزيع عملان؛ والمعدن لابد من استخراجه وصنعه؛ والاستخراج والصنع عملان؛ الخ..

وفضلاً عن ذلك، فبعض البضائع لا يكون منفرداً مستقلاً عن غيره، بل يكون معه غيره. ويضرب لنا ابن خلدون مثلين على مثل هذه الصنائع، هما النجارة والحياكة. وهو يرى أن النجارة يكون معها الخشب؛ وأن الحياكة يكون معها الغزل؛ وهكذا. فإذا أنعمنا النظر فيها قليلاً، وجدنا قيمة العمل فيها أكثر من قيمة الأشياء التي تكون معها. ولتوضيح ذلك، لنفكر بقيمة العمل المبذول في بناء بيت من البيوت: إن قيمة العمل المبذول هنا أكبر بكثير من قيمة المواد المستخدمة في البناء . وقل الشيء نفسه بالنسبة إلى أسعار الأقوات بين الناس؛ ولاسيما في الأقطار التي يكون علاج الفلح فيها ومؤونته غير يسيرة

وهنا لابد لنا من استخلاص نتيجة وتقريرها: إنه لابد لنا من تقرير أن ما يفيده الإنسان من اقتناء الصنائع، هو قيمة المبذول في صناعتها، إذ ليس هناك إلا العمل؛ لكنه ليس مقصوداً بنفسه للقنية وهذا يعني، إننا لا نقصد إلا امتلاك العمل نفسه؛ لأن العمل لا يمتلك؛ بل إن ما يمتلك هو ناتج العمل فقط. ومن هذه الناحية، يمكننا أن نقول: إن العمل المبذول في بناء بيت من البيوت، هو الذي نقتنيه بشراء هذا البيت: إن ما نشتريه في الحقيقة هو ناتج هذا العمل، وهو البناء على وجه معين، لا العمل نفسه.

وعلى هذا النحو، يتبين لنا بوضوح، أن المفادات والمكتسبات . كلها أو أكثرها . هي قيم الأعمال الإنسانية وهذا ينتهي إلى أن قلة الرزق أو كثرته إنما يكونان بقلة الأعمال الإنسانية أو كثرتها. وهنا يمكننا أن نستنتج، أن الأمصار ذات السكان القلائل يكون الرزق فيها قليلاً، لقلة الأعمال الإنسانية فيها؛ وأن الأمصار ذات السكان الكثر يكثر فيها، لكثرة

الأعمال الإنسانية فيها: فعلى قدر العمل في مصر من الأمصار، تكون سعة العيش ورفاهيته بين أهله وسكانه

(ب): **العمل والربح**:

بيد أن ما قدمناه لا يعبر عن الحقيقة تعبيراً دقيقاً؛ بل إن فيه شيئاً من التجاوز .والحقيقة، إن قيمة الأشياء ليست قيمة العمل المبذول في صنعها على وجه التحقيق؛ بل تنضاف إليه زيادة في أثمانها، هي ربح التاجر الذي يتجر بها. وإذا أنعمنا النظر في الأمر قليلاً، وجدنا أن الأشياء المصنوعة وغير المصنوعة بحاجة إلى من يشتريها ويحتفظ بها، في انتظار المشتري الراغب فيها. وهذا يقوم به التاجر الذي يشتريها من أجل المتاجرة بها، لا لأنه بحاجة إليها. ولذلك هو يزيد في أسعار البضائع، ليجني ببيعها أرباحاً لنفسه. ولكي يحقق غايته، ينتظر عادة تحول الأسواق؛ وهو يتمنى أن يكون هذا التحول سريعاً، ليجني أرباحه بسرعة.

والحقيقة، إن التاجر يحاول باستمرار، أن يدخر البضائع المشتراة مدة من الزمن، تطول أو تقصر، بحسب بطء تحول الأسواق أو سرعته. ولعنصر الزمن أهميته بالنسبة إليه؛ لأنه قد يكون عامل ربح سريع أو بطيء: ولاشك أن التاجر يرغب في الربح السريع. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا تحولت السوق بسرعة، واعتدلت الأسعار. أما إذا استديم الرخص في سلعة من السلع، فإنه يؤدي إلى كساد السوق، وطول مدة الاحتفاظ بالسلعة. وهذا ينتهي إلى فساد الربح؛ الأمر الذي يجعل التاجر يقعد عن السعي؛ فيفسد بذلك رأس ماله

والواقع إن كساد الأسواق معناه قلة الربح؛ وقلة الربح معناها عدم توافر القدر الكافي من المال لإنفاقه في ضروريات الحياة. وهذا يدفع

بالتاجر إلى الإنفاق من رأس ماله بالذات الأمر الذي ينتهي به إلى نضوب رأس ماله؛ أي إفلاسه، كما نقول اليوم.

بيد أن الكساد في الأسواق لا ينال من التجار فحسب؛ بل ينال من أصحاب الحرف أيضاً؛ فهم الذين يقومون بصناعة السلع التي هي في أساس اتجار التاجر. ولهذا كان أمرهم .هم أيضاً .ينتهي إلى السوء والفقر. ويضرب ابن خلدون مثالاً على ذلك حال المحترفين بالزراعة في سائر أطوارها؛ فيقول: "واعتبر ذلك أولا بالزرع: فإنه إذا استديم رخصه، يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة، لقلة الربح فيه، وندرته، أو فقده؛ فيفقدون النماء في أموالهم، أو يجدونه على قلة، ويعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم، وتفسد أحوالهم، ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ".

وهذا يعني، إن الرخص الذي يصيب صنفاً من الأصناف، يؤدي إلى الإجحاف بمعاش المحترفين بذلك الصنف. وإذا علمنا أن سعر هذا الصنف هو قيمة العمل المبذول في إنتاجه، علمنا أيضاً أن عمل المحترفين بهذا الصنف ذهب هدراً.

بيد أن الرخص المفرط ليس وحده العامل في كساد صنف من الأصناف؛ بل إن الغلاء المفرط هو أيضاً عامل في كساده. ولهذا كان السعر المعتدل هو المؤدي إلى حوالة الأسواق، ورواج البضائع؛ ومن ثم إلى انتفاع المحترفين بالأصناف التي احترفوا بها وفي هذه الحال، فهم يجزون جزاء عادلاً على عملهم.

لكن الأمر في فساد حال المحترفين بحرفة من الحرف لا يتوقف عندهم، بل يتجاوزهم إلى غيرهم من أهل الحرف الأخرى؛ لاسيما تلك

التي تمت من قريب إلى الحرفة الكاسدة. ويضرب لنا ابن خلدون مثالاً على ذلك فساد حرفة الزراعة فيقول: "ويتبع ذلك الفساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث، إلى صيرورته مأكولاً "

ولا يقف الفساد عند هذا الحد؛ بل إنه يتعدى أهل هذه الحرف المتعددة جميعاً إلى الجند أنفسهم؛ بسبب قلة الجباية، وسوء أحوال الدولة. يقول ابن خلدون: "وكذا يفسد حال الجند؛ إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعاً، فإنها تقل جبايتهم من ذلك، ويعجزون عن إقامة الجندية التي هم بسببها ومطالبون بها، ومنقطعون لها؛ فتفسد أحوالهم ". وما صح على الزراعة والحرف التابعة لها، يصح على العسل والملبوسات وسائر الحرف الأخرى

(ج): **العمران وقيمة العمل**:

بيد أن قيمة العمل المبذول في إنتاج البضائع أو صنعها، تختلف باختلاف درجة العمران وازدحام سكانه. وهنا يلاحظ ابن خلدون، أن الحاجات الضرورية ترخص أثمانها، كلما ازدادت درجة العمران، وتزايد معها تزاحم السكان؛ في حين أن الحاجات الكمالية ترتفع أثمانها خلافاً لذلك، بارتفاع درجة العمران وتزايد السكان

ولكي يشرح ابن خلدون ذلك، يبدأ بالكلام على رخص الحاجات الضرورية. وهو يعد منها الأقوات من الحنطة وما في معناها، كالباقلاء، والبصل والثوم وأشباهها ويعلل رخص أثمانها بعدم إهمال الناس لأقواتهم. وبهذا الصدد يقول: "والسبب في ذلك، أن الحبوب من ضرورات القوت؛ فتتوافر الدواعي على اتخاذها؛ إذ كل أحد لا يهمل قوت منزله

بشهره أو سنته، فيعم اتخاذها أهل مصر، أو الأكثر منهم في ذلك المصر، أو فيما قرب منه، لابد من ذلك ".

بيد أن هذا السبب ليس الوحيد؛ فهناك سبب آخر وهو فيض فضلة من أقواتهم عنهم. ويمكننا أن نعد هذا السبب امتداداً للسبب الأول. ويقول ابن خلدون في شرحه هذه الحقيقة ما يلي" :وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر؛ فتفضل الأقوات على أهل المصر من غير شك؛ فترخص أسعارها في الغالب؛ إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية. ولولا احتكار الناس لها . لما يتوقع من تلك الآفات . لبذلت دون ثمن أو عوض؛ لكثرتها بكثرة العمران "

أما في الأمصار الصغيرة القليلة السكان، فيكون الأمر على خلاف ذلك؛ إذ تكون أثمان الحاجات الضرورية فيها غالية لقلتها، وقلتها ناتجة عن قلة الأعمال فيها. وهذا يدعو السكان إلى التمسك بما يحصل في أيديهم منها، خوفاً من طلبها حين الحاجة، وعدم إيجادها. وهذا يؤدي إلى احتكارها؛ فيعز وجودها، ويغلو من ثمة ثمنها على طالبها

لكن الأمر على خلاف ذلك بالإضافة إلى الحاجات الكمالية. والحقيقة، إذا كانت الحاجات الضرورية تنخفض أثمانها في الأمصار الكثيرة السكان، فإن الحاجات الكمالية ترتفع أثمانها فيها. ويعد ابن خلدون من الحاجات الكمالية الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر الصانع والمباني. ويعلل ارتفاع أسعارها بعدم الحاجة إلى اتخاذها من الناس أجمعين. وبهذا الصدد يقول: "وأما سائر المرافق من الأدم

والفواكه وما إليها، فإنها لا تعم بها البلوى، ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل لمصر أجمعين، ولا الكثير منهم ".

بيد أن هناك سبباً آخر لارتفاع أثمان الحاجات الكمالية، وهو الترف الذي يؤدي إلى البذل بإسراف في سبيلها. يقول ابن خلدون مبيناً ذلك: "ثم إن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمران، كثير حاجات الترف، توافرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها؛ كل بحسب حاله؛ فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً؛ ويكثر المستامون لها؛ وهي قليلة في نفسها؛ فتزدحم أهل الأغراض؛ ويبذل أهل الترف والرفه أثمانها بإسراف في الغلاء؛ لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم؛ فيقع فيها الغلاء

ولكن الأمر في الأمصار الصغيرة القليلة السكان على خلاف ذلك تماماً؛ إذ تكون الحاجات الكمالية رخيصة فيها لقلة طلابها. يقول ابن خلدون: "وأما مرافقهم فلا تدعو إليها أيضاً حاجة، لقلة السكان وضعف الأحوال؛ فلا تنفق لديهم سوقه؛ فيختص بالرخص في سعره."

ولا يكاد ابن خلدون يصل إلى هذا الحد من الموازنة بين أسعار الحاجات الضرورية وأسعار الحاجات الكمالية في الأمصار القليلة السكان والأمصار الكثيرة السكان، حتى يحاول أن يحدد العلاقة بين الأسعار؛ بحيث يتوقع قارئه أن يجد قانوناً ينظم هذه العلاقة. لكن ابن خلدون لم ينص على قانون صريح فيما يتعلق بأسعار الحاجات، غير أن شيئاً من أنعام النظر والتفكير نرى فيما قاله، قانون العرض والطلب واضحاً في معناه أشد الوضوح:

فالحاجات الضرورية لا طلب عليها لتوافرها في كل يد، وفي كل بيت، وفي كل سوق من الأمصار الموفورة العمران. وهذا يعني أن العرض أكثر من الطلب. بيد أن الأمر مخالف لذلك في الأمصار الصغيرة؛ إذ إنها مفقودة في الأسواق ومحتكرة في البيوت. ولهذا فإن طالبها لن يجدها إلا إذا بذل في سبيل الحصول عليها. وهنا نلمس أيضاً قانون العرض والطلب؛ ولكن الطلب أكثر من العرض. ومن هنا كانت زيادة العرض على الطلب مؤدية إلى رخص الأسعار؛ وكان زيادة الطلب على العرض مؤدية إلى غلائها. وما قلناه على الحاجات الضرورية، يصح على الحاجات الكمالية؛ ولكن صحته عكسية.

(د): الاقتصاد والدولة :

بيد أن قيمة البضاعة تزداد أيضاً بعامل آخر، هو ما تفرضه الدولة من مكوس عليها؛ لاسيما ما تفرضه على البياعات التي تتجر بها. يقول ابن خلدون بهذا الصدد: "وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات، ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان، في الأسواق وأبواب المصر، للجباة منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم "

هذا سبب آخر يلجأ إليه ابن خلدون لتعليل غلاء الحاجات في المدن. ولهذا يضيف قائلاً" :ولذلك كانت الأسعار في الأمصار أعلى من الأسعار في البادية، إذا المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة؛ وكثرتها في الأمصار؛ لاسيما في أواخر الدولة."

وهذا يقودنا إلى الحديث عن الجباية. وسنرى أن فيها لابن خلدون رأياً طريفاً. فهو يرى أن قلة قدر الوزائع ينشط العمل ويرفع من قيمة الجباية؛ وإن رفع قيمتها يقعد الناس عن العمل؛ فتنخفض قيمة الجباية.

ولهذا كان للسنة التي تستنها الدولة في فرض الضرائب وتوزيعها، أثر كبير في نشاط العمل.

(٣): الجباية والعمل والترف:

لكي تقوم الدولة بوظائفها المختلفة، لابد لها من المال؛ والمصدر الرئيسي للمال بالإضافة إليها هو الجباية وما يتعلق بها من الوزائع. ويرى ابن خلدون أن الوازئع المفروضة على الناس، في بدء قيام الدولة، تكون قليلة المقدار بالنسبة إلى الأشخاص المفروضة عليهم. لكن الدولة تجني من ورائها جملة كبيرة من الدخل، لما تؤدي إليه من تنشيط الأعمال والحصول على وزائع كثيرة جراء ذلك. وخلافاً لذلك، فإن الوزائع التي تفرض على الناس في أواخر قيام الدولة، وعند بلوغها أعلى مراتب الرفه، تكون عظيمة المقدار بالنسبة إلى الأشخاص. لكنها لا تجني للدولة من ذلك جملة كبيرة من الدخل ما تؤدي إليه من تثبيط الهمم عن العمل، وقلة الوزائع المتأتية عن ذلك.

ويشرح ابن خلدون ذلك مستنداً إلى وضع الدول في عصره، ولاسيما الدول الإسلامية. ويقوم تعليله على أن الدولة إما أن تكون سائرة على سنن الدين، وإما على سنن الدين، وإما على سنن التغلب والعصبية. وفي كلتا الحالتين فهي لا تعلي من مقادير الوزائع المفروضة على الناس، إما لأن الشرع يقتضي ذلك، أو لأن خلق البداوة القائم على المسامحة يتطلب ذلك

بيد أن قلة الوزائع هي نفسها سبب كثرة الجملة من أموال الجباية، لما تبعث من النشاط في نفوس الناس، ورغبتهم في العمل والاعتمار. إن هذا والوضع يؤدي إلى أن تكثر الأعمال، وتؤدي كثرتها إلى

ازدياد المحصل من أموال الجباية، على الرغم من أن الوزيعة المفروضة على كل منها قليلة. ويشرح ابن خلدون ذلك قائلاً: "وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا، نشطوا للعمل، ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار، ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم؛ وإذ كثر الاعتمار، كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها".

لكن الحال لا تبقى هي الحال؛ إذ إن كثرة الجباية تؤدي إلى الرفه والترف. وهذا ينتهي إلى أن تمر الدولة بنقطة تحول؛ فينقلب الأمر إلى نقيضه تماماً: فالترف ينادي الترف؛ والرفه يدعو إلى الرفه؛ مما يجعل الدولة بحاجة إلى المزيد من المال؛ فتتجه إلى تكبير مقدار الوزائع المفروضة على الناس. وهنا يعمل القانون النفسي السابق؛ ولكن على نحو عكسي: فبعد أن أدى تقليل الوزائع إلى تنشيط النفوس إلى العمل؛ أخذ تكبير مقدار الوزائع يثبط الهمم إلى العمل. وفي هذه الحال، لابد لجملة الجباية من أن يصغر حجمها، على الرغم من ارتفاع مقدار الوزيعة الواحدة. وإليكم هذا الانقلاب كما يشرحه ابن خلدون. يقول "فإذا استمرت الدولة واتصلت، وتعاقبت ملوكها واحداً كما يشرحه واتصفوا بالكيس، وذهب شر البداوة والسذاجة وخلقها من الأغضاء والتجافي، وجاء الملك العضوص، والحضارة الداعية إلى الكيس؛ وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق، وتكثرت عوائدهم وحوائجهم، بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف؛ فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم؛ ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً؛ لتكثر لهم الجباية؛ ويضعون المكوس على البياعات وفي الأبواب... ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار؛ لتدرج عوائد الدولة في الترف

وكثرة الحاجات، والانفاق بسببه، حتى تثقل المغارم على الرعايا، وتنهضم، وتصير عادة مفروضة.

ولكن، كيف تكون العلاقة بين ترف أهل الدولة وقلة جملة الجباية؟ لكي نتوضح ذلك، لابد لنا من الإصغاء إلى ابن خلدون وهو يقول: "اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية كما قلنا؛ فتكون قليلة الحاجات، لعدم الترف عوائده؛ فيكون خرجها وإنفاقها قليلاً؛ فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها؛ بل يفضل منها كثرة عن حاجاتهم. ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها، وتجري على نهج الدول السابقة قبلها؛ فيكثر لذلك خراج أهل الدولة، ويكثر خراج السلطان خصوصاً كثرة بالغة؛ بنفقته في خاصته، وكثرة عطائه؛ ولا تفي بذلك الجباية، فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية، لما تحتاج إليه الحامية من العطاء، والسلطان من النفقة؛ فيزيد من مقدار الوظائف والوزائع أولاً، كما قلناه؛ ثم يزيد الخرج والحاجات والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية؛ ويدرك الدولة الهرم، وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال القاصية؛ فتقل الجباية وتكثر العوائد؛ ويكثر بكثرتها رزق الجند وعطاؤهم، فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضربها على البياعات، ويفرض لها قدراً معلوماً على الأثمان في الأسواق، وعلى أعيان السلع في أموال المدينة. وهو مع هذا مضطر لذلك، بما دعاه إليه ترف الناس من كثرة العطاء مع زيادة الجيوش والحامية. وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة؛ فتكسد الأسواق لفساد الآمال، ويؤذن ذلك باختلال العمران، ويعود على الدولة؛ ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل

ومن هذا نرى، إن زيادة قيمة الوزائع تؤدي إلى تناقص عددها. وهذا يؤدي بدوره إلى تناقض جملة الجباية، واختلال العمران، الذي يؤثر في وضع الدولة؛ ويؤدي إلى اختلالها. وهذا يعني أن استمرار الدولة مرتبط باستمرار العمل في المجتمع الذي تحكمه؛ وأن من واجبها أن تحافظ على استمراره، بجعل الضرائب المفروضة عليه معتدلة ومقبولة.

■ العمل وازدهار العمران:

لهذا كان استمرار العمران وازدهاره في سعي الناس إلى أعمالهم، مملوئين بآمال الكسب في ذهابهم وإيابهم؛ حتى إذا ذهبت الآمال، جنح الناس إلى الهجرة من المصر؛ لضيق سبل الرزق فيه، إلى مصر آخر يؤملون فيه حسن المآل. ويشرح ابن خلدون ذلك قائلاً: "فإذا قعد الناس عن المعاش، وانقبضت أيديهم عن المكاسب، كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال، وابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق، فيما خرج عن نطاقها .

ولما كان ازدهار أحوال العمران بالأعمال؛ وكانت الأعمال تقل بقلة الأيدي العاملة، كان اختلال العمل مؤدياً إلى اختلال السلطان، واختلال السلطان مؤدياً إلى انهيار الدولة. وهنا يعقب ابن خلدون على هذا الوضع قائلاً: "... فخف ساكن القطر، وخلت دياره وخربت أمصاره؛ واختل باختلاله حال الدولة والسلطان؛ لما أنها صورة للعمران، تفسد بفساد مادتها ضرورة.

ومن هنا لم يكن ظلم الناس في أموالهم مما يعود بالخير على الدولة والسلطان. وابن خلدون يرى أن جباية الأموال بغير حق ظلم؛ وإنه يعود على الدولة بالخراب. يقول بهذا الصدد" :فجباة الأموال بغير حقها

ظلمة؛ والمعتدون عليها ظلمة ...ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها؛ لإذهابه الآمال من أهله.

وفضلاً عن ذلك، إن تسخير الناس في بعض الأعمال بغير حق، هو من أشد المظالم؛ لأن كل كسب إنما هو قيمة العمل، كما رأينا. والعمل دون كسب معناه اغتصاب قيمة العمل. وبهذا الصدد يقول ابن خلدون شارحاً: "ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال، وتسخير الرعايا بغير حق. وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات... لأن الرزق أو الكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران. فإذن مساعيهم وأعمالهم كلها متحولات ومكاسب لهم؛ بل إنه لا مكاسب لهم سواها؛ فإن الرعايا في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك. فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم؛ واتخذوا سخرياً في معاشهم، بطل كسبهم، واغتصبوا قيمة عملهم ذلك؛ وهو متمولهم؛ فدخل عليهم الضرر؛ وذهب لهم حظ كبير من معاشهم؛ بل هو معاشهم بالجملة؛ فأدى ذلك إلى انتقاص العمران وتخريبه

وهكذا نرى أن ابن خلدون يريد أن يفسح الآمال أمام الناس، في سبيل معاشهم وكسبهم؛ لأنه يعتقد أن ذلك يؤدي إلى ازدهار العمران، وازدهار الدولة. وهذا يعني، أنه يربط الدولة بالمجتمع، والمجتمع بالاقتصاد، والاقتصاد بالعمل؛ ويرى أن تيسير سبل العمل من شأنه أن يؤدي ازدهار المجتمع، وازدهار الدولة.

ولهذا وصفه بعضهم بأنه من أنصار المذهب المرسل، أو المذهب الحر، في الاقتصاد. ولكن ما نريد أن نلفت الانتباه إليه هنا، هو أن ابن خلدون نظر إلى الظاهرة الاقتصادية في سياقها الاجتماعي؛ وإنه لم يكن عالم

اقتصاد بقدر ما كان عالم اجتماع اقتصادي: لقد ألح كثيراً على ربط العمران بالاقتصاد؛ ورأى أن للمجتمع آلية اقتصادية يتبعها موازية لآليته الحضارية. فما هذه الآلية؟ وما غايتها؟

(٤): غاية العمران الاقتصادي :

وبمعنى آخر، ما الغاية التي يتطلع إليها العمران الاقتصادي في تفاعله مع الحضارة؟ وهل ازدياد الرفه والترف يؤدي إلى استمرار المجتمع في صعوده الحضاري، أو أن هناك أوجاً متى بلغه، كان لابد من الانحدار بعده؟ والأخلاق ما علاقتها بالاقتصاد؛ وهل هي علاقة إيجابية أو سلبية؟

□ آلية الحضارة والاقتصاد:

يرى ابن خلدون أن للحضارة مظاهر كثيرة متداخلة يؤثر بعضها في بعض، ويتأثر به، متبعاً آلية خاصة. والحقيقة، إن أول مظهر من مظاهر الحضارة هو الميل إلى الترف، الذي يؤدي إلى ازدهار الصنائع لا يلبث أن يجعل الناس يتمادون في الترف بالتدريج إلى أقصى حد .وهذا يكون لصالح بعضهم دون بعض، وعلى حساب بعضهم: فالرفه أول مظاهر الحضارة؛ وهو يؤدي إلى ازدهار الصنائع وتنوع فنونها، وتجمع الثروة في أيدي القلة، وازدياد عدد الفقراء، الأمر الذي ينتهي إلى فساد الأخلاق، نتيجة فساد وجوه المعاش؛ ويكون ذلك مؤذناً بهرم الحضارة وانهيارها. وهذا ما نريد شرحه فيما يلي:

(أ): الميل إلى الترف:

إن الميل إلى الترف هو نتيجة لحصول المال؛ والملك هو دور انتقال من البداوة إلى الحضارة؛ وهذا الانتقال لا يكون إلا بالسعي إلى تحصيل الكمالي بعد حصول الضروري .وبهذا الصدد يقول ابن خلدون: "والسبب

في ذلك؛ إن الحضارة هي أحوال عادية زائدة عن الضروري من أحوال العمران، زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه، وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر وهذا يعني، أن الرفه أول مظهر من مظاهر الحضارة.

(ب): ازدهار الصنائع:

بيد أن الميل إلى الرفه والترف يتطلب حاجات كمالية، والإقبال على هذه الحاجات من شأنه أن ينشط الصنائع التي تنتجها؛ وأن يشجع الصناع الذي يصنعها على الإكثار منها. يقول ابن خلدون في ذلك: "وتقع فيها كثرة التفنن في أنواعها وأصنافها، فتكون بمنزلة الصنائع؛ ويحتاج كل صنف منها إلى القومة عليه، والمهرة فيه. وبقدر ما يتزيد من أصنافها، يتزيد أهل صناعتها، ويتلون ذلك الجيل بها. ومتى اتصلت الأيام، وتعاقبت تلك الصناعات، حذق أولئك الصناع في صناعتهم، ومهروا في معرفتها؛ والإعصار بطولها وانفساح أمدها، وتكرر أمثالها، تزيدها استحكاماً ورسوخاً وهذا يبين أن الميل إلى الرفه والترف يؤدي إلى ازدهار الصنائع وتنوع فنونها، ورسوخها رسوخاً قوياً بتراخي الزمن.

(جـ): ازدياد الترف وانتشار الفقر:

لكن الترف يولد المزيد من الترف؛ فالصنائع التي كانت وليدة الحاجة إلى الترف لا تلبث أن تصبح عاملاً في المبالغة في درجة درجة، إلى أن يصل إلى غايته. وهنا يضع ابن خلدون يده على حقيقة نفسية تدل على نفاذ بصيرة بالنفس الإنسانية، وعلى تعليل في غاية الدقة. فأصغِ إليه وهو يقول: "وإذا بلغ التآنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية، تبعه طاعة الشهوات، فتتلون من تلك العوائد بألوان كثيرة، لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دينا ها .

بيد أن نزعة التأنق هذه . التي هي وليدة الميل إلى الرفه . لا تلبث أن تأخذ مجراها في مجاري الحياة الاجتماعية؛ فتخضع عندئذ لمنطقها القسري، فيتساقط التجار واحداً بعد واحد في هوة الفقر. ويصف ابن خلدون الآلية التي يخضع لها الميل إلى الترف في المجتمع، فيقول: "وبيانه أن المصر بالتفنن في الحضارة تعظم نفقات أهله. والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران؛ فمتى كان العمران أكثر، كانت الحضارة أكمل. وقد كنا قدمنا أن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجته؛ ثم تزيدها المكوس غلاء؛ لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها، وهو زمن وضع المكوس في الدول، لكثرة خرجها حينئذ، كما تقدم، والمكوس في الدول، لكثرة خرجها حينئذ، كما تقدم؛ والمكوس تعود على البياعات بالغلاء؛ لأن السوق لأن السوق والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه، حتى مؤونة أنفسهم؛ فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها؛ فتعظم نفقات أهل الحضارة، وتخرج عن القصد إلى الإسراف؛ ولا يجدون وليجة عن ذلك، لما ملكهم من آثر العوائد وإطاعتها؛ وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات، ويتتابعون في الإملاق والخصاصة؛ ويغلب عليهم الفقر؛ ويقل المستامون للمبايع؛ فتكسد الأسواق؛ ويفسد حال المدينة. وداعية ذلك كله إفراط الحضارة وا لترف. وهذا مفسدات في المدينة. على العموم، في الأسواق والعمران

وبذلك تنتهي الحضارة إلى ازدياد عدد الفقراء باستمرار، مقللة عدد الموسرين يوماً بعد يوم؛ فلا يبقى منهم في النهاية إلا ذوو السلطان. ونحن نرى في هذا التحليل لأوضاع المجتمع والاقتصاد، نظرة نفاذة، لا تضارعها في نفادها غير نظرة ماركس، حينما حلل الأزمات الاقتصادية

التي تنتاب النظام الرأسمالي، على الرغم من تفاوت عصريهما، وتباين المعلومات لدى كل منهما.

□ فساد الأخلاق:

لكن الأمر لا يقتصر على الأحوال الاقتصادية؛ إذ إنه يجر معه الأحوال الأخلاقية: فهناك ارتباط بين هذه وتلك؛ لأن حال الحضارة في العمران، حينما تصل إلى هذا الحد، لا بد أن يتبعها فساد الأخلاق، وانتشار الشرور. ويكون ذلك في بداية الأمر، في طريق تحصيل المعاش. يقول ابن خلدون: "وأما فساد أهلها في ذاتهم، واحداً واحداً على الخصوص، فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها، وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها، بحصول لون آخر من ألوانها. فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه وغير وجهه. وتنصرف النفس إلى الفكرة في ذلك، والغوص عليه، واستجماع الحيلة له. فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش، والخلابة أو السرقة، والفجور في الإيمان، والربا في البياعات، ثم تجدهم أبصر بطرق الفسق ومذاهبه، والمجاهرة به وبدواعيه، واطراح الحشمة في الخوض فيه، حتى بين الأقارب وذوي المحارم، الذين تقتضي البداوة الحياة منهم في الأقذاع بذلك. وتجدهم أبصر بالمكر والخديعة، يدفعون بذلك ما عساه ينالهم من القهر، وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح؛ حتى يصير ذلك كله عادة وخلقاً لأكثرهم

بيد أن فساد الأخلاق لا يقتصر على محصلي معاشهم؛ بل يتعداهم إلى أهل الحسب والنسب من ذوي البيوتات الرفيعة. يصف ابن خلدون ذلك قائلاً: "ويموج بحر المدينة بالسفلة من أهل الأخلاق الذميمة؛ ويجاريهم فيها كثير من ناشئة الدولة وولدانهم، ومن أهمل عن

التأديب، وغلب عليه خلق الجواري، وإن كانوا أهل نسب وبيوتات، وذلك أن الناس بشر متماثلون؛ وإنما تفاضلوا وتميزوا بالخلق واكتساب الفضائل واجتناب الرذائل. فمن استحكمت فيه الرذائل بأي وجه كان، وفسد خلق الخير فيه، لم ينفعه زكاء نسبه، ولا طيب منبته. ولهذا تجد كثيراً من أعقاب البيوتات، وذوي الأحساب والأصالة، وأهل الدول، منطرحين في الغمار، منتحلين للحرف الدنية في معاشهم، بما فسد من أخلاقهم، وتلونوا به من صبغة الشر والسفسفة

وهكذا تنتهي الحضارة إلى فساد الأخلاق، كما انتهت إلى فساد وجوه المعاش، ووقوع الناس في هوة الفقر؛ بل إن فساد الأخلاق ليس إلا نتيجة لفساد وجوه المعاش وانتشار الفقر.

□ انهيار الحضارة:

ولا تكاد الحضارة تبلغ هذا المبلغ، حتى تشرف على نهايتها وتحمل عناصر الخراب المودية بها. وذلك لأن الناس يبدؤون بإهمال بعض الأعمال، ولاسيما ما كان منها معدوداً في الترف والرفه. وفي هذا قضاء على الحضارة، وقضاء على العمران. يصف لنا ابن خلدون ذلك فيقول: "وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة، تأذن الله بخرابها وانقراضها،... ووجهه حينئذ، أن مكاسبهم لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالبة النفس بها؛ فلا تستقيم أحوالهم. وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحداً واحداً، اختل نظام المدينة وخربت.. حتى إن كثيراً من العامة يتحامى غرس النارنج بالدور، وليس المراد ذلك، ولا أنه خاصية في النارنج، وإنما معنا أن البساتين وأجرار المياه هو من توابع الحضارة ثم إن النارنج والليم والسرو وأمثال ذلك، مما لا طعم فيه ولا منفعة، هو غاية الحضارة؛ إذ لا يقصد

بها في البساتين إلا أشكالها فقط؛ ولا تغرس إلا بعد التفنن في مذاهب الترف. وهذا هو الطور الذي يخشى معه هلاك المصر وخرابه، كما قلناه

ومن هنا كانت غاية العمران هي الحضارة؛ وكانت غاية الحضارة هي الترف. بيد أن الترف لا يلبث أن ينتهي إلى الفساد ؛ إذ إنه لا يكاد يبلغ غايته، حتى ينقلب إلى إفساد. وعندئذ تأخذ الحضارة بالهرم وتذوي؛ ويهرم العمران معها ويذوي؛ شأنها في ذلك شأن الحيوان في إعماره الطبيعية؛ إذ إن للحضارة والعمران إعماراً كما للحيوان سواء بسواء.

تلكم هي آراء ابن خلدون في علم الاجتماع الاقتصادي، كما استقرأناها من" مقدمته". وهي آراء لا تخلو من جدة ونفاذ نظر؛ لاسيما إذا نظرنا إليها في الإطار التاريخي والحضاري الذي كتب فيه ابن خلدون. لاشك أن علم الاقتصاد تجاوز اليوم هذه الآراء؛ وكذلك علم الاجتماع الاقتصادي. ولكن يجب علينا أن لا ننسى، أنه انقضى الآن على فراغ ابن خلدون كتابة "مقدمته" ستة قرون ونيف. ونعتقد أنه يكفي المرء أن يعلم، أن ابن خلدون تطرق إلى المسألة الاقتصادية، حتى يدرك العبقرية الفذة التي كان يتمتع بها ؛ وأنه يكفيه أن يعلم فضلاً عن ذلك، أنه درسها في سياقها الاجتماعي، حتى يزداد تقديره لهذه العبقرية.

ولكن هذا الكلام ليس كافياً، ولابد لنا أن نتجاوز التعميم إلى التخصيص؛ فنحاول بيان النقاط التي ارتكزت عليها عبقريته في نطاق البحث الاقتصادي الاجتماعي. ويمكننا أن نلخصها فيما يلي:

أولاً . قد يكون من باب التكرار غير الممل أن نلح على أن نظرة ابن خلدون كانت تنظر إلى اقتصاد في سياقه الاجتماعي: وهذا ما نراه في رأيه في اختلاف أحوال الأجيال باختلاف نحلهم من المعاش؛ وفي رأيه في

الفرق بين البدو والحضر الذي هو فرق في انتحال الزراعة أو انتحال الصنائع؛ وفي رأيه في أن نمو الأعمال واختلافها تابعان لنمو العمران وتنوعه؛ وفي رأيه في اختلاف قيمة العمل مرتبط بدرجة اختلاف العمران؛ وفي رأيه في أن فساد الحياة الاقتصادية يؤدي إلى فساد الأخلاق.

ثانياً . لقد رأينا أن ابن خلدون يعطي العمل قيمة كبيرة في الأشياء، حتى تلك التي تبدو في الوهلة الأولى أنها هبة من السماء؛ مثل الحليب والثمر والمعدن. وهذا جوهر نظرية كارل ماركس في العمل. غير أن ماركس يمذهب العمل ويعطيه القيمة الأولى في الأشياء؛ على حين أن ابن خلدون يقف عند حدود سرد الوقائع. وهذا أقرب إلى الروح العلمية؛ لأن المذهبية فلسفة.

ثالثاً . ومع ذلك لا يقف التشابه عند هذا الحد بين ابن خلدون وماركس؛ إذ إن تفريق ابن خلدون بين العمل وناتج العمل لا يختلف كثيراً عن تفريق ماركس بين العمل وقوة العمل. فيما يفيده الإنسان . في نظر ابن خلدون . من اقتناء الصنائع، هو قيمة العمل المبذول في صناعتها؛ إذ ليس هناك إلا العمل، ولكنه ليس مقصوداً بنفسه للقنية. وكذلك نجد عند كارل ماركس، أن ما يبيعه العامل للرأسمالي هو قوة عمله لا عمله ذاته. والحقيقة، أن الاختلاف بينهما في المصطلح المستخدم في التعبير، لكن الفكرة واحدة؛ لأن قوة العمل تؤدي إلى ناتج العمل؛ ولأن ناتج العمل ليس إلا تجسيداً لقوة العمل.

رابعاً . رأينا في آراء ابن خلدون عن رخص الحاجات الضرورية وغلاء الحاجات الكمالية، نواة قانون العرض والطلب الذي يعتمد عليه الاقتصاد الرأسمالي؛ وأنه إذا لم ينص عيله في صورة قانون صريح، فإن هذا القانون

متضمن في عرضه للأحوال التي تطرأ على هذه الحاجات. وقد بينا في تحليلنا هذا الكلام، كيف أن توافر الحاجات الضرورية في الأمصار الكبيرة، يعني أنها معروضة لكل طالب؛ وأن هذا العرض هو سبب رخصها؛ وأن عدم توافرها في الأمصار الصغيرة، يعني أنها محجوبة عن كل طالب؛ وأن هذا الحجب هو سبب غلائها. وواضح أن هذا يتضمن جوهر قانون العرض والطلب.

خامساً . رأينا أن ابن خلدون ربط بين العمل والجباية والعمران؛ ودعا إلى تقليل الوزائع المفروضة على الناس؛ ليشجعهم ذلك على العمل. وهذا يعني، أن جوهر الحياة الاجتماعية هو الاقتصاد. وهذا ما تلح عليه المذاهب الاقتصادية الحديثة؛ ولاسيما الماركسية. غير أن ابن خلدون ينادي بترك حرية العمل للناس، وعند تدخل الدولة في شؤونهم الاقتصادية؛ في حين تنادي الماركسية بالتدخل وإشراف الدولة على الاقتصاد.

لكن القصد عند كل منهما كان واحداً، فكلاهما كانا يتطلعان إلى العدالة الاجتماعية؛ وإن كان ذلك من زاويتين مختلفتين: فابن خلدون كان يرى التاجر واقعاً تحت رحمة السلطان وجبايته؛ وهذا ينعكس على أصحاب الحرف الذين يتاجر بإنتاجهم والذين تسوء أحوالهم وتنعكس على سواهم، حتى تعم المصر، وتضر بسير الأعمال على اختلافها؛ فيؤدي ذلك كله إلى الإخلال بالعمران وخرابه؛ في حين كان ماركس يرى طغيان الرأسماليين والصناعيين على العمال، وانتزاع جهودهم ظلماً بتكديس فضل القيمة، وتحويلها إلى جيوبهم حيناً، وتوسيع مشروعاتهم حيناً آخر؛ فأراد أن ينصف العمال منهم، بتأميم رأس المال، وجعله ملكاً للمجتمع وللطبقة الكادحة.

قد يبدو في الوهلة الأولى، أن هناك اختلافاً بين نظرية ابن خلدون ونظرية ماركس. ولكنه اختلاف ظاهري لابد للمتأمل المدقق من أن يتجاوزه: إذ إن ابن خلدون يرجع سبب الظلم الاجتماعي إلى الجباية وإلى السلطان؛ في حين أن ماركس يرجعه إلى فضل القيمة وإلى الرأسمالي. ولكننا حينما نربط بين نظرية ماركس في الاقتصاد ونظريته في السياسة من حيث هي بنية فوقية للأوضاع الاقتصادية؛ أي من حيث أن السياسة تعبير عن مصالح طبقة الحكام، وهي طبقة الرأسماليين هنا، زال الفرق بين النظريتين، وتبين أنهما نظرية واحدة: إذ إن العلاقة تبقى علاقة اقتصاد بالحكام. ومع ذلك، إن هناك فارقاً بين النظريتين، وهو يتلخص في أن نظرية ابن خلدون مجملة، في حين أن نظرية ماركس أتت أكثر تفصيلاً. بيد أن الإنصاف يقتضينا أن نذكر، أن هذه التفصيلات هي انعكاس لتطور الحياة الاقتصادية وتزايد تعقدها، مما يجعل أمر إغفالها عند ابن خلدون طبيعياً؛ وأمر بروزها عند ماركس طبيعياً أيضاً.

ولهذا لابد لنا، إذا وضعنا ابن خلدون في إطار عصره، من أن نتقبل ما أتى به بالنسبة إلى هذا العصر، وأن لا نرى منه تقصيراً إذا غفل عما أتى به ماركس. لقد كان يعبر عن الوضع الاقتصادي كما كان سائداً في عصره، ومن خلال المجتمع الإسلامي الذي عاش فيه .وقد كان هذا قبل نشوء الصناعة الحديثة وتضخم رأس المال وقيام الاحتكارات بدرجاتها المختلفة، وصيرورة أدوات الإنتاج وسيلة استغلال وتسلط؛ وهذا يعني أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى قيام الاشتراكية والماركسية لم تكن معروفة في عصره؛ لنطالبه بما نطالب به الاشتراكية والماركسية.

ومن هذا نرى، أن ابن خلدون كان رائداً في علم الاقتصاد؛ وإنه رأى الظاهرة الاقتصادية في سياقها الاجتماعي. لقد رأى الموضوع الاقتصادي رؤية واضحة؛ وإن تكن مجملة. فإذا هو لم يرَ المسألة كلها، ولم يلمح أبعادها بكل اتساعها، فلأن النظرة الأولى لا يمكن أن تكون إلا إجمالية أولاً؛ ولأن العلم الاقتصادي علم يرتبط بالمجتمع؛ والمجتمع خاضع للتطور، ولا يمكن التنبؤ بكل ما سيؤول إليه، ثانياً. وهذا يعني، أن ابن خلدون لم يكن باستطاعته أن يرى موضوعه الاقتصادي إلا كما رآه.

◆◆◆

الفصل السادس :

الرؤى النظرية والمنهجية المعاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي:

أولا:رؤى نظرية أساسية في عِلْم الاجتماع الاقتصادي :

يكاد يتفق المشتغلون فى علم الاجتماع على أن النظرية السوسيولوجية تتكون من اتجاهات رئيسية هى الاتجاة الوظيفى، واتجاه الصراع، والاتجاة التفاعلى الرمزى. و الاتجاة الإثنوميثودولوجى. وتشمل تلك الاتجاهات على نظريات متعددة تسعى إلى محاولة تقديم تفسيرات وتحليلات سوسيولوجية لطبيعة الحياة الاقتصادية بظواهرها ومشكلاتها وتنظيماتها .هذا على **المستوى الكلى** ، أما على **المستوى الفردى**، فقد شكلت نظريات «دور كايم » عن:«**تقسيم العمل**» بما يحيل إلى مجموعة من المفاهيم المتمايزة والمتكاملة في نفس الوقت:(«**التقسيم الاجتماعي للعمل**» : التخصص الوظيفي داخل مجتمع ما بين الفئات السوسيومهنية والطبقات الاجتماعية. و«**تقسيم العمل الجنسى**»:التقسيم المؤسساتي أو الثقافي للأنشطة الإنتاجية بين الذكور والإناث. و«**التقسيم التقني للعمل:** تقسيم عملية إنتاجية معينة (إنتاج سلعة ما) إلى عددة مراحل أو إلى عدد من العمليات الجزئية بين عدد من الأفراد أو الجماعات المتخصصة. و«التقسيم الدولي للعمل»: تقسيم بمقتضاه يتخصص كل بلد، على المستوى الدولي، في نشاط اقتصادي محدد. فهو يشير إلى أشكال التخصص، علاقات التبعية، السيطرة أو

الاستغلال بين الأمم). ورؤية «كارل ماركس»المادية عن:«رأس المال، كما تناولت اعمالة المبكرة أيضاً تأثير الرأسمالية على الانسان ، فى حين ركزت اعمالة اللاحقة تركيزاً خاصاً وكبيراً على بنية المجتمع الرأسمالى، ومثلت وتحليلات «ماكس فيبر» عن:«الرأسمالية»فضاءات فكرية ومنطلقات معرفية هامة للعديد من الاهتمامات البحثية السوسيولوجية، ولاتزال تمثل مصدراً ومرجعاً هاماً يعتد به فى مناقشة الظواهر الاقتصادية باختلاف مستوياتها البنائية.

ويلاحظ من يتابع الوضع الفكري والأكاديمي الغربى في مجالى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد في العقدين الأخيرين من القرن العشرين سيطرت نزعات«**فردية** Individualis»، تتمثل في النظر إلى الفرد على أنه هو الوحدة الأولى المكونة للجماعة، و النظر إلى الجماعة على أنها ليست إلا مجموع أفرادها. كما سيطرت أيضاً نزعات «**نفعية** Utilitarianism»، ولعل أبرز مثال على ذلك فى مجال علم الاجتماع سيطرة اتجاه«**نظرية الاختيار العقلاني**Rational Choice Theory»و«**الاتجاهات الفينومينولوجية**» و«**الإثنوميثودولوجية**» و«**التفاعلية الرمزية** Symbolic Interactionism»، بالإضافة إلى«**نظرية الفعل** Action Theory»لدى «**بارسونز**» ومدرسته والمستمرة حتى الآن؛ وهي كلها اتجاهات تحاول استخلاص كل المجتمع ببنائاته و نظمه من أفعال الأفراد و توجهاتهم المعيارية. هذا الوضع الحالي المتمثل في الصعود الجديد للنزعة الفردية يصاحبه صعود آخر للنزعة النفعية التي تتجسد في سيطرة المنظور الاقتصادي، بل والاستهلاكي، على العلوم الاجتماعية، و طغيان الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي على علم الاجتماع وتراثه النظري. فأصبحنا نرى الآن تزايدا في الاهتمام بنظريات اجتماعية وسياسية من صنع الاقتصاديين أمثال«**فون ميسز** Von Mises» و«**فريدريك هايك** Hayek »

و«**ميلتون فريدمان** Friedman»، وذلك في ظل انسحاب رواد علم الاجتماع ونظرياتهم إلى الظل. و هذا ما أدى إلى حلول الليبرالية الاقتصادية محل المنظور السوسيولوجي الأصيل

ونسعى فيما يلي إلى محاولة عرض جانباً من الاتجاهات النظرية الأكثر التصاقاً بقضية علاقة الاقتصاد بالمجتمع ، وسيتم عرض نظريات على مستوى تحليل وحدات صغرى(نظرية الفعل الاقتصادي)، وأخرى على مستوى تحليل وحدات كبرى(النظريةالمؤسسية)،كما سيتم تقديم نظريات التبادل الاجتماعي، والإختيار العقلاني الرشيد كنماذج تفسيرية.

(١): نظرية الفعل الاقتصادي

تولى «**نظرية الفعل الاقتصادى**Economic Action Theory»قدراً كبيراً من الأهمية لدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع فى تكوين بنى المجتمع. ويبرز دور علم الاجتماع هنا فى استيعاب المعانى التي ينطوى عليها الفعل الاجتماعى والتفاعل، والملتزمون بنظرية الفعل الاجتماعى يركزون على تحليل الأسلوب الذى يتصرف به الفاعلون الأفراد أو يتفاعلون به فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين المجتمع من جهة أخرى

ينصب اهتمام الباحثين في علم الاجتماع الاقتصادى على دراسة سلوك الأفراد وذلك من خلال البحث في اشكال ودوافع ونتائج تصرفات الأفراد وأفعالهم في الحياة اليومية، فإشباع الحاجات أمر لا غني عنه لكل فرد، حيث نلحظ أن للفرد مجموعة من الأفعال تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالظروف الاقتصادية السائدة فى المجتمع.

ويشار إلى «ماكس فيبر Max. Weber» فى أكثر الاحيان باعتبارة أول الداعين إلى تبنى منظور الفعل الاجتماعى فى علم الاجتماع مؤكداً على مبدأ «العقلانية» والذى يشكل نموذجاً امبيريقياً.

ولقدعرف «**فيبر**» الفعل Action : بأنه سلوك انسانى ، ظاهر أو مستتر، يمنحة الفرد الفاعل معنى ذاتيا. فالسلوك الذى يخلو من المعنى الذاتى لاينتمى إلى الدراسة السوسيولوجية المتعمقة ولذاً فالفعل أو السلوك ، يجب أن يكون ذا معنى من الناحية الذاتية، ولكى نفهم سلوك الآخرين، يجب ألا نلاحظ فحسب مايفعلونة، بل نعرف كذلك المعنى الذى يربطونه بهذه الأفعال الممارسة. وبصورة أكثر ايضاحاً يمكننا القول، بأن الفعل الاجتماعي هو ذلك الفعل الذي يحمل معنى لدى فاعله ويأخذه الآخرين في الحسبان.أي يكون الفعل الاقتصادي فعلاً اجتماعياً طالما أنه يعنى لفاعله شيئاً ويتاثر بسلوك شخص آخر أو أكثر في المحيط الاجتماعي المعاش.

فاذا اتفقنا على هذا التحديد«**الفايبرى**» لمفهوم الفعل الاجتماعى العقلانى، فأننا نستمر نحو توضيح طبيعة **مفهوم «الفعل الاقتصادي»**: والذى يوضحه بأنه المعنى الذاتي المقصود لفاعله بغية إشباع حاجة أو تحقيق منفعة.ويعرف بأنة تلك الممارسة السليمة للفاعل لتحقيق نتائج اقتصادية كالحاجة إلى الطعام ليست فعل اقتصادي ولكن اساليب اشباعها يحمل فى طياته طابع (اقتصادي).

وبناء على درجة العقلانية والرشد الممارس فى الفعل، يميز «**ماكس فيبر**»فى نظريتة عن الفعل بين أربعة نماذج رئيسية للفعل الاجتماعى وهي:(**الفعل الموجه بالتقاليد**(وهو اقل الفئات على الاطلاق من حيث العقلانية والرشد)، **والفعل الموجه بالعاطفة**، **والفعل الموجه بالقيم**

المطلقة التى يؤمن بها المجتمع مثل افعال العمل التطوعى ومساعدة الاخرين، و**الفعل الموجه نحو غايات فردية** بعد اجراء الاستعدادات اللازمة للقيام بة وتوقع النتائج المترتبة علية، اكثر الافعال عقلانية ورشد).

ونستطيع بعد كل ماتقدم أن نطرح سؤلاً هاماً هو:مامقياس الفعل الاقتصادى كما تصوره ماكس قيبر؟. من العسير أن نستخلص إجابه كافية على هذا التساؤل والتى جاءت فى نقاط محددة صاغها على النحو التالى:حسن تخصيص المنافع وكافة الموارد المتاحة للفرد لتحقيق أهداف فردية،وحسن تخصيص المنافع لاستخدمات ممكنة/ بديلة من حيث درجة الأهمية، والقدرة على التحكم في المنافع والموارد وتوجيهها والسيطرة عليها، والاستحواذ المستمر على المنافع والموارد والعمل على تعظيمها وزيادة تراكمها

(٢): النظريةالمؤسسية

تعود أصول «**النظرية المؤسسية** Institutional Theory»والتي ظهرت ارهاصاتها الفكرية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، على يد عالم الاقتصاد والاجتماع النرويجي الأصل الأمريكي المولد والنشأة«**ثورشتاين فبلن**Thorstein Veblen (١٨٥٧ -١٩٢٩م)»، وترتكز مسلمات هذه النظرية على فكرة مؤداها أنه طالما أن كافة الأفعال والسلوكيات الاقتصادية تحدث في مؤسسات اجتماعية(الأسرة، السوق) فأن الفهم الكامل لتلك الأفعال والسلوكيات يستلزم بالضرورة فهما كاملا لطبيعة تلك المؤسسات وتنظيمها والعوامل المؤثرة في الحياة الاجتماعية فيها.وتدور مبادئ المدرسة المؤسسية:حول ضرورة تحديث التصورات الاقتصادية الكلاسيكية والدعوة للإصلاح الاجتماعي، وأن الأفعال الاقتصادية تتأثر بالمجتمع ونظمه ومؤسساته وتقاليده، كما أن المؤسسات الاقتصادية

تتشكل حسب ثقافة المجتمع ونظمه وتقاليده، وترفض النظرية المؤسسية مبدأ التوازن الطبيعي، أي عدم تدخل الدولة، غير أنها تؤكد على دور التكنولوجيا في إحداث التغيرات الاجتماعيةالمستهدفة.

هذه النظرية تركز على«**الجوانب الرسمية** Formal Institution»، حيث تشمل الأنظمة والمؤسسات الرسمية ومدى قدرتها وقوتها على تطبيق الأنظمة وإنجاحها، وتعني بذلك تطبيق أنظمة قوية أثبت نجاحها في دول معينة ، كما أنها تعطي بعداً أكبر للجوانب«**غيرالرسمية** Infromal Institution»، ويعنى بذلك العوامل الاجتماعية، وتشمل الأعراف والتقاليد الاجتماعية، والعلاقات الشخصية.مما يعني أن الشركات والمؤسسات في بيئة معينة تتفاعل مع التحديات نفسها بشكل مختلف عن تفاعل الشركات الأخرى معها في بيئات أخرى، وتجعل هذه النظرية اتفاق وتناغم المنظمات مع هذه النظم الاجتماعية، والثقافية والسياسية شرطاً أساسياً للبقاء والاستمرار.

خلاصة القول، إن «**النظرية المؤسسية**»تطرح أكثر من علامات استفهام حول مدى إمكانية نجاح الحلول التنموية المستوردة والمطروحة من قبل المؤسسات الدولية لتنمية مجتمعاتنا النامية ، والقول أنه ما لم يكن هناك شريك حقيقى وطنى يعي ويدرك دور الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية السائدة في المجتمع ، ويراعيها وتتضمنها الحلول المستوردة من الخارج ، والتى لا يمكن أن تؤتي ثمارها لتنمية حقيقية ومستدامة طالما زرعت فى أرض مغايرة عن بيئتها التى نشأت فيها وعن السياق المجتمعى والخصوصية الثقافية والاقتصادية والتاريخية للمجتمع المراد تنميتة وتطوير اقتصادياته.

(٣): نظريات التبادل الاجتماعي:

تُعَدُ«**نظرية التبادل الاجتماعي** Social Exchange Theory»من النظريات السوسيولوجية المعاصرة التي ظهرت كإحدى البدائل النظرية في علم الاجتماع الغربي، وترجع جذورها الفكرية إلى أراء بعض الفلاسفة والعلماء الذين اهتموا بعملية التبادل (الأخذ والعطاء) Reciprocity منذ القدم. فقد شغلت هذه العملية اهتمام بعض فلاسفة اليونان من أمثال «أرسطو»، والفيلسوف الأخلاقي«آدم فيرجسون Adam Ferguson»، و«آدم سميث Adam Smith»في القرن الثامن عشر. وقد استفادت نظرية «**التبادل الاجتماعي**» من أراء أصحاب الاقتصاد الكلاسيكي النفعي من أمثال «دافيد ريكاردو Adam Ferguson»،و«جون ستيورات ميل J. S. Mill»،و«**بنتام** Jermy Bentham» .إلا أن مفهوم التبادل في الاقتصاد الكلاسيكي يشير إلى التبادل المادي فقط، بينما ينظر أصحاب نظرية «**التبادل الاجتماعي**»إلى مفهوم التبادل على أنه يعنى كلاً من التبادل المادي، والتبادل الرمزي غير المادي.

وتقوم نظرية التبادل الاجتماعي على أساس أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، نظراً لأنهم يحصلون عن طريق هذا التفاعل على بعض المكافآت الاجتماعية التي تفوق التكلفة التي تترتب على هذا التفاعل. ويتكون المجتمع من مجموعة التبادلات التي تتم بين الأفراد، والتي تتخذ بمرور الوقت شكل التنظيمات المعقدة، وتعتبر أساس النظام الاجتماعي العام.

فأفراد المجتمع يستمرون في علاقاتهم الاجتماعية طالما أن هذه العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التكلفة التي تترتب عليها، وتشير التكلفة إلى بعض الاعتبارات أو العوامل السلبية مثل التعب أو

القلق، وكل ما نحاول تجنبه، كما تشير المكافآت إلى أي شيء نتحمل التكلفة من أجل الحصول عليه، أما الأرباح، فهي ناتج طرح التكاليف من المكافآت. وفي الواقع نحن لا نتبادل النقود والأشياء المادية فقط، بل نتبادل أيضاً الخدمات الاجتماعية والعواطف والأمن والنفوذ والمعلومات

إضافة إلى ذلك ، تذهب هذه النظرية إلى أن الناس يتفاعلون بطريقة عقلانية رشيدة بالإضافة إلى أنهم معتمدون على بعضهم البعض في سبيل تحقيق أهدافهم، والمجتمع عبارة عن شبكة من عمليات التبادل، ومن خلال هذه العمليات التبادلية يؤدي المجتمع وظائفه المختلفة،إذ أن الموارد أو المصادر تُعد محدودة، ويجب أن يحصل الناس على حاجاتهم من الآخرين عن طريق تكوين العلاقات الاجتماعية، وتبادل السلع والخدمات

ويتضح مما سبق، أن نظرية التبادل الحديثة تقوم على بعض الافتراضات النفعية، فالأفراد يأخذون في الاعتبار أثناء تفاعلهم الاجتماعي حساب الفوائد (الأرباح) في مقابل التكلفة التي تترتب على هذا التعامل. ويتم التعامل بين الأفراد عادةً عن طريق كل من الفوائد والتكلفة كما تشير هذه النظرية إلى أن التبادل لا يقتصر على التعامل المادي في السوق الاقتصادي، بل إن الأفراد قد يتبادلون مع بعضهم البعض أشياءً غير مادية مثل المشاعر والخدمات المختلفة، ومن الواضح أن هذه النظرية تُعَبِّر عن المجتمع الأمريكي الذي ظهرت فيه، وما يسوده من نزعة فردية، ومنافسة والسعي من أجل الربح.

إن ما يُعزز ويقوى النظرية التبادلية ويرفع من شأنها بين النظريات السسيولوجية الأخرى مادتها، أو أطرافها، ليس هم الأفراد بل الجماعات والمؤسسات والمجتمعات المحلية والمجتمعات الكبيرة أيضاً،

فالنظرية التبادلية لها القدرة على تفسير العلاقات التفاعلية التبادلية بين البشر وبين الجماعات وبين المجتمعات المحلية الصغرى والكبرى أيضاً

وبهذا يقودنا استجماع الافكار، لكي نلخص المبادئ العشرة الأساسية التي تستند إليها نظرية التبادل الاجتماعي، والتي قدَّمها رُوَّاد هذه النظرية كما يلي:

(١): الحياة الاجتماعية التي نعيشها هي عملية أخذ وعطاء، أي تبادل بين شخصين أو فئتين أو جماعتين مجتمعتين

(٢): العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة للفرد الآخر أو الجماعة الأخرى هو الواجبات الملقاة على عاتقهم، بينما الأخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الآخر هو الحقوق الذي يتمتع بها بعد أدائه الواجبات

(٣): تتعمق العلاقات وتستمر وتزدهر إذا كان هناك ثمة موازنة بين الأخذ والعطاء أي بين الحقوق والواجبات المناطة بالفرد أو الجماعة

(٤): تتوتر العلاقات أو تنقطع أو تتحول إلى علاقاتٍ هامشية في أحسن الأحوال إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الشخصين المتفاعلين

(٥): يمكن تسجيل واجبات الفرد وحقوقه على قائمة، ويمكن تحويل الواجبات والحقوق إلى بياناتٍ كمية بطريقة لا لبس فيها في الموازنة أو عدم الموازنة بين الواجبات والحقوق.

(٦): إذا تكررت الحقوق أو الامتيازات التي يستلمها الفرد، فإنها تصبح أقل أهمية بالنسبة له.

(٧): الموازنة بين الحقوق والواجبات لا تتحدد بالمجالات المادية، بل تتحدد أيضاً بالمجالات القيمية والمعنوية والروحية والاعتبارية

(٨): لا تنطبق قوانين التبادل الاجتماعي على التفاعل الذي يحدث بين الأفراد فحسب، بل تنطبق أيضاً على التفاعل الذي يحدث بين الجماعات والمؤسسات المحلية والمجتمعات الكبيرة.

(٩): إن نظرية التبادل الاجتماعي ليست هي قوانين شمولية كونية تعتمد على المحصلة المتبادلة بين الأفراد، وإنما هي تعاليم مدنية وإنسانية تستطيع أن تفسر الظواهر المعقدة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد والجماعات في المجتمع.

(١٠): تعتقد نظرية التبادل الاجتماعي أن اختلال التوازن بين التكاليف والأرباح بين الأشخاص والجماعات لا يُسبب قطع العلاقة بل تقوي العلاقة، إذ أن الطرف الذي يعطي أكثر مما يأخذ من الطرف الآخر، يجعل الطرف الأخير يشعر أنه تحت مسئولية تقديم التنازلات أو المكافآت أو الواجبات تجاه الطرف الآخر، وعندما يقوم الطرف الثاني بتقديم تنازلات للطرف الأول، فهذا يُسبب تقوية العلاقات بين الطرفين

والحق أنه منذ نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين أسهمت جهود كلاً من «**ثيبوب** J .Thibaut»،و«كيلى H.Kelly»،«هومانز G.C.Homans»في تطوير مقولات تحليلية هامة حول إشكال وملامح التبادل في الحياة الاجتماعية كان لها أثر كبير في ظهور نظرية التبادل الاجتماعي .ذلك عندما نشر«أ. ج. كيلى، وجى .ثيبوت»، فى عام (١٩٥٩م) كتابهما:«**علم النفس الاجتماعي للجماعات** حيث حَلَّلَ مبادئ التبادل الاجتماعي، وأشارا بأن مفاهيم التبادل الاجتماعي تستطيع تفسير أنماط العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي عند الأفراد والجماعات، فالعلاقات تعتمد على نسبة التكاليف والأرباح التي تنطوي

عليها علاقات الأفراد الاجتماعية،إذ أن لكل علاقة اجتماعية تكاليف وأرباح ويضيف العالمان«**ثييوت وكيلى**» بأن للعلاقة الاجتماعية التي يقوم بها الفرد تكاليف وأرباح، ونسبة التكاليف والأرباح يجب أن تكون متساوية. علماً بأن مجموع التكاليف والأرباح يمكن تحويلها إلى أرقام إحصائية. إن العلاقة بين الأفراد والجماعات يمكن أن تَقْوَى وتستمر إذا تساوت كفة التكاليف مع كفة الأرباح.أما إذا اختل التوازن بين كفة التكاليف وكفة الأرباح فان العلاقة تَضْعف ثم تنقطع وتزول كلياً

وفي نفس العام(١٩٥٩م)أيضاً، نشر«جورج هومنز»مؤلفه الموسوم:«**السلوك الاجتماعي وأشكاله الأولية**»، والذى يؤيد من خلاله الآراء التى جاء بها كلاً من «ثييوت وكيلى»، إلا أنه يضيف إليها معلومات جديدة يمكن تلخيصها في أربعة قضايا محورية هي:القضية الاولى، إذا تكررت التفاعلات والاتصالات والعلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة، فإن هذا لا بد أن يؤكد على عواطف الحب والتعاون والتكاتف، ومثل هذه العواطف تقود إلى زيادة كمية التفاعلات بين أعضاء الجماعةالقضية الثانية،إذا كان النشاط أو الفعالية التي يقوم بها الفرد في الجماعة مصحوبة بمكافئة مادية أو معنوية، فإن الفرد صاحب الفعالية والنشاط سيكرر هذه الفعالية رغبةً في الحصول على المزيد من المكافآت المادية والمعنوية أما القضية الثالثة،إن منح المكافآت للأفراد الذين يُكَوِّنُون العلاقات الاجتماعية أو الذين يقومون بأداء النشاط الاجتماعي لا بد أن يُقوِي هذه العلاقات، وتقوية العلاقات تؤدي إلى خدمة أغراض المؤسسة أو المجتمع، وهنا يعني «هومنز» أن هذه المكافآت يجب ألا تُعطَى من جهةٍ واحدة، لأن الجهة التي تستلم المكافآت يجب أن تردها للجهة الثانية.وأخيرا القضية الرابعة، يعتمد «هومنز» على مبدأٍ جديد هو مبدأ العدالة التوزيعية، إذ أن

تكاليف العلاقة الاجتماعية يجب أن يكون مساوياً لأرباح ومردودات العلاقة لكلا الجانبين. وإذا اختل التوازن بين التكاليف والأرباح، فإن هذا سيقود إلى الظلم والتعسف الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية

لقد أسس علماء الاجتماع من رُوَّاد نظرية التبادل الاجتماعي للمسلمات الرئيسية والمنطلقات الفكرية لهذه النظرية، والتي لا تنطبق في تفسيراتها للظواهر الاجتماعية من مسلمات بنيوية وعوامل وظيفية تتعلق بأجزاء البناء الاجتماعي ووظائفها، بل تنطلق في تفسيراتها من منطلقاتٍ تفاعليةٍ تعتمد على التبادل في الأخذ والعطاء، أي طرفاً يأخذ وطرفاً يُعطِي

ونجد أقتراباً واضحاً بين وجهتى نظر«بيتر بلاو P.M. Blau» في كتابه:«**تبادل القوة في الحياة الاجتماعية**» مع أطروحات«ثيبوت وكيلي»حول أسس العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وكذلك معظم أفكار «هومنز». إلا أن«بلاو» يختلف مع «ثيبوت وكيلي»في نقطة أساسية، وهي أن الاختلال في التوازن بين الأرباح والتكاليف يسبب قطع العلاقات بين الأفراد.في حين يرى «بلاو» أن إختلال التوازن بين النفقات والأرباح بين الأفراد والجماعات لا يُسبب قطع العلاقات، بل يقود إلى تقويتها وديمومتها بين أطرافها، فالطرف الذي يُعطِي أكثر مما يأخذ من الطرف الآخر ، وهذا يجعل الطرف الأخير يشعر بأنه تحت مسئولية تقديم التنازلات أو المكافآت إلى الطرف الآخر، وعندما يقوم الطرف الثاني بتقديم التنازلات للطرف الأول، فإن هذا يسبب تقوية العلاقة بين الطرفين المتفاعلين كما يرى «بيتر بلاو».

ورغم ذلك فإن «بلاو» يختلف مع «ثيبوت وكيلي» في العلاقة الأخرى، وهي غائية العلاقات الاجتماعية، إذ أن «ثيبوت» يعتقد بأن

غائبية العلاقات الاجتماعية ترجع إلى المصلحة الآنية، طالما أن للإنسان حاجاتٌ ومصالح. لكن «بلاو» لا يتفق مع هذا الرأي، حيث يقول إن العلاقات والسلوك الاجتماعي لا يمكن أن يُختزل بالمصلحة المادية الآنية أو المباشرة التي تكلم عنها «ثيبوت». ذلك أن مرجع العلاقات الاجتماعية كما يرى «بلاو» يعود إلى عاملين أساسيين:العامل الأول: هو العامل الجوهري أو المبدئي أو القيمي أو الأخلاقي عند الإنسان، ويعني بذلك الغائية الأخلاقية والقيمة للسلوك والعلاقات الإنسانية. بمعنى آخر، إن الإنسان يقوم ببعض الأفعال والأعمال بناءً على قيمه ومبادئه الإنسانية، وبناءً على تعاليم وتقاليد المجتمع التي لا تخضع للاعتبارات المادية والمصلحية والنفعية؛ أما العامل الثاني فيتعلق بالقيم الخارجية والمادية والمصلحية للتبادل Extrinsic Values of Exchange . ويعني «بلاو» بهذه القيم المصالح والمكافآت المادية والمعنوية التي يحصل عليها الفاعل الاجتماعي من قِبل الشخص الآخر، الذي يكون معه العلاقات الاجتماعية. ذلك أن السلوك والعلاقة هنا تكونان معتمدتان على المصالح والنفقات التي تكلف كل طرف من أفراد العلاقة.

إن نظرية التفاعل الاجتماعي حسب رأي «بلاو» ليست هي قوانين شمولية كونية تعتمد على المصلحة المتبادلة للأشخاص الذين يُكوِّنُون العلاقة الاجتماعية، وإنما هي تعاليم مبدئية وإنسانية تستطيع أن تفسر الظواهر المعقدة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد والجماعات في المجتمع المعاصر.

وفى سياق استجلاء الإسهامات السوسيولوجية المعاصرة لنظرية التبادل الاجتماعي، يمكن التوقف عند «**بيتربلاو**»لنعرض مساهمته المتميزة في تطوير نظرية التبادل الاجتماعي الذي يعد المبدأ الأساسي الذي تنهض

علية الطبيعة البشرية، حيث يؤدى هذا التبادل إلى استقرار البناء الاجتماعي، كما أنه يسهم في حدوث عملية التغير الاجتماعي ، ففي مؤلفة بعنوان «**التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية**» ، حاول دراسة التبادل الاجتماعي على مستوى البناء الاجتماعي. على اعتبار أن هذا البناء ينبثق عن أنماط التبادل. وذلك على عكس المنظورات النفسية للتبادل.ومن ثم يطلق على هذا المنظور «**التبادلية البنائية** Structuralism Exchange» . ويتميز هذا المنظور بمحاولته إضافة بعض المبادئ الاقتصادية إلى وجهة النظر الاجتماعية التبادلية، وصياغة بعض القوانين والافتراضات النظرية الأولية عن التبادل في الحياة الاجتماعية،تشبه تلك القوانين والافتراضات النظرية الاقتصادية، مما قد يثرى عملية التفسير السوسيولوجى

وحري بنا أن نشير هنا إلى«**أنواع المكافآت**» التي ميزتها «**نظرية بلاو** » وهي: فعلية أو جوهرية مثل : الحب أو الإعجاب أو الاحترام، وعرضية أو خارجية مثل: المال أو العمل الخدمي.هذا التنوع في تقديم المكافآت يكشف عن اختلاف نفوذ المتفاعلين ضمن علاقتهما،وبالذات عندما يحتاج احدهما للآخر وهو لا يملك شيئا يقدمه له لمساعدته، أو أن الآخر قدم مكافأة له وهو غير قادر على ردها بنفس القيمة أو الوزن أو الزمن، ولم يتوقف «**بيتر بلاو**» عند هذا الحد من توضيح معادلة التبادل بل ساق لنا أن هناك: أفراد لهم القدرة على إجبار أو إلزام الآخرين بتقديم مساعدة لهم، وأفراد يجدون مصادر أخرى عند غير الآخر المتعامل معه في إشباع حاجاتهم، وآخرين يصمدون ولا يطلبون مساعدة الآخرين على الرغم في احتياجهم لهم، وهناك من يخنع للآخر لكي يحصل على مكافأة منه،

فيقدم ضروبا عديدة من السلوك المداهن أو المتملق أو المجامل من أجل أن يحصل على مكافأة لا يستحقها إلا بهذا الأسلوب الخانع.

ويمكننا الآن مناقشة منظور علم الاجتماع الاقتصادي وإسهاماته في فهم البعد الاقتصادي لعمليات التبادل في الحياة الاجتماعية. حيث يمكن لكلٍ من الموظفين وأصحاب العمل أن يرتبطوا وجدانياً كلّ تجاه الآخر، وتقوم كل من«**نظرية التبادل الاقتصادي**»، و«**نظرية المبادلة**»، بالبناء على هذه الفكرة، فالمعاملة المفضلة بواسطة أي من الطرفين يتم مبادلتها بما يؤدي إلى نتائج مفضلة لكلا الطرفين، فالموظفون يطورون إدراكات كمعتقدات عامة تركز على المدى الذي من خلاله تقدر المنظمة مساهمتهم وتهتم برفاهيتهم، وهذا يسمى بالدعم التنظيمي المدرك الذي يعكس أيضاً استعداد المنظمة لتقديم المساعدة التي يحتاج إليها الموظفون من أجل جعل وظائفهم أكثر فعالية، وتشير بحوث علم الاجتماع الاقتصادي الحديثة إلى أنّ الموظفين يطورون أنواعاً مختلفة من العلاقات مع كل من منظماتهم وأنّ جودة العلاقات لها انعكاسات هامة على المنظمات، فالعلاقات ذات الجودة المرتفعة تتسم بالولاء، الالتزام، زيادة الاتصال، وترتبط طردياً مع العديد من النتائج الوجدانية بالإضافة لتأثيرها على أداء الموظفين

ومن المهم أنّ نفهم الاختلاف والتفرقة القائمة بين«**التبادل الاقتصادي**»و«**التبادل الاجتماعي**»،حيث أنّ كلا النوعين للتبادل يقومان على توقع عائد ما مستقبلي على الإفراد والمجتمع،«**فالتبادل الاقتصادي**»هو اتفاقية تقوم على صفقة يكون بمقتضاها الحصول على مكافأة معينة مرهون بوضوح بأداء سلوك معين، ومسؤوليات كلا الطرفين محددة وواجبة التنفيذ تتمثل بمجموعة من الالتزامات التنظيمية(المالية

والمادية)التي يقابلها وفاء الموظف بالواجبات الوظيفية. ولعل من أفضل الأمثلة على التبادل الاقتصادي، الأجر المنتظم الذي يحصل عليه الموظف عن أداء مسؤولياته الوظيفية عند الحد الأدنى من المستوى المقبول المتفق عليه، وعلى النقيض من التبادل الاقتصادي، فإن أنماط التبادل الاجتماعي الجيدة تستند قوامها على الثقة والاستثمار المتبادل للعلاقة والخبرات التي يحملها أطراف التبادل.إن «**المبادلة** Reciprocation»في إطار التبادل الاجتماعي، يمكن أن تأخذ أشكالا ًمتعددة تشمل على زيادة الالتزام التنظيمي والأداء الوظيفي والجهد الإضافي في أداء سلوكيات خارج النطاق الرسمي للدور، ومن أبرزها سلوك المواطنة التنظيمية من جانب الموظفين، وزيادة الدعم، والموارد، والاهتمام من جانب المنظمة أو المشرف، ويذكر أن التبادل الاجتماعي يشمل التزامات الفرد داخل التنظيم الوظيفي، وكذلك التزامات التنظيم تجاه الفرد، فالفرد عندما يقدم مجهوداً ما فإنّه يتوقع أن يحصل على العائد مستقبلاً بغض النظر عن وقت وشكل الحصول عليه.

وثمة شكليين من أشكال التبادل الاجتماعي تتم داخل المنظمات وهما الأول:التبادل الذي يحدث بين الموظف والمنظمة التي يعمل بها وهذا ما يسمي الدعم التنظيمي المدرك، والثانى: التبادل الذي يحدث بين الموظف ومديره. وبعبارة أخرى، فإن الفرد يتبادل الجهد والانتماء مع المنظمة نظير ما يحصل عليه من فوائد ملموسة أو موارد موضوعية مثل:النقود والخدمات والمعلومات،بجانب الفوائد غير الملموسة والموارد العاطفية الاجتماعية مثل القبول والاستحسان والاحترام، بسبب قاعدة التبادل التي تعني نزعة الإنسان لرد الجميل لمن يقدم له المساعدة.

ويجدر الإشارة إلى أوجه النقد الذي تعرضت له نظرية التبادل الاجتماعي ولاسيما في بعدها الاقتصادي ، فهناك من اتهم النظرية على أنها نظرية اقتصادية مادية تتعلق بالمنفعة والكسب والحصول على اكبر كمية من الربح المادي من قبل الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بعملية التبادل التفاعلي. ويمكن القول أن تلك التصورات النظرية عكست طابع الحياة والثقافة في المجتمعات الغربية التي نشأت هذه النظرية في سياقها ولذا فهي تعبر بحق عن المجتمع الأمريكى وما يسوده من نزعة فردية ، والسعى من اجل الربح واعتبار الربح مقياس كل شئ،حتى العلاقات الاجتماعية الى تنشأ بين أعضاء المجتمع حيث يتعين حسابها فى ضوء مقولات اقتصادية خالصة.

إن مثل هذا الاتهام الموجة للنظرية التبادلية هو اتهام غير مبرر وبعيد كل البعد عن الواقع والحقيقة، فالرؤى التي تدعى بان نظرية التبادل الاجتماعي نظرية مادية صرفة غير قادرة على تفسير السلوك تفسيراً إنسانياً واجتماعياً هي رؤى قاصرة تجهل مبادئ ومنطلقات النظرية، ذلك أن نظرية التبادل الاجتماعي قادرة على تفسير الجوانب المادية للعلاقات التبادلية بين الإفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات،وتفسر أيضاًالجوانب الاعتبارية والقيميه والإنسانية والأخلاقية للعلاقة التبادلية بين هؤلاء. وعلى الرغم من الجوانب المضيئة المتضمنة في نظرية التبادل الاجتماعي وما تحتوية من جوانب قوة ما قد يفوق جوانب النقص، إلا إننا في حاجة ماسة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي إلى التحقق من صدق قضاياها النظرية من خلال البحث الإمبيريقى في مجتمعنا العربي عامة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص.

(٤): نظرية الإختيار العقلاني الرشيد:

تستكشف «**نظرية الإختيار** Choice Theory»المنطق الكامن وراء الأنماط المترابطة للإختيار، فهى تستشكف معنى التصرف بعقلانية. لماذا يعد ذلك مهماً؟.إن نظرية الإختيار ترسى المنطق العقلانى اللأزم للفعل الجيد هذا ، ويعد لفظ «**الاختيار العقلي**Rational Choice»من أبرز مفاهيم علم الاجتماع التي تشير إلى دور المجتمع والظروف المحيطة في جعل الإنسان يفكر كثيراً بصورة أكثر رشداً قبل إتخاذ قراراته المصيرية، وهذا ما يسمى بإختيار عقلي رشيد، فقد يؤثر هذا الإختيار العقلاني على عاطفة الإنسان مما يجعله يتخذ الكثير من القرارات التي لا ترضي ذاته.

ومهما يكن من أمر ، فقد نشأت«نظرية الاختيار العقلاني»في الأساس اشتقاقاً من النظريات الاقتصادية الحديثة في علم الاقتصاد، وقد تطورت اطرها النظرية على يد الفيلسوف الأمريكي«**مايكل ألينجهام** Michael Allingham»الذى طرحها في كتابه بعنوان«الإختيار العقلاني»نشر عام(٢٠٠٢م).وقد تمثل المفهوم الأساسي للنظرية في محاولة تفسير الخيارات الإنسانية ودوافعها وفقاً لأربعة سياقات أساسية وهي: (**سياق اليقين**، حيث جميع العناصر محددة، و**سياق الشك**، حيث تنطوى العناصر على أرجحية فى وجود أو عدم وجود احتمالات معينة؛و**سياق الإستراتيجية**، حيث تتوقف الاختيارات الفردية لشخصين بعضها على بعض، و**سياق الاختيار الاجتماعي**، حيث يتعين على عدد من الاشخاص الإختيار بشكل جماعى. وتظهر التوجهات أزاء المخاطرة فى سياق الشك، ويكون لها تبعات فى سياق الاستراتجية).

شجرة عائلة نظرية الإختيار

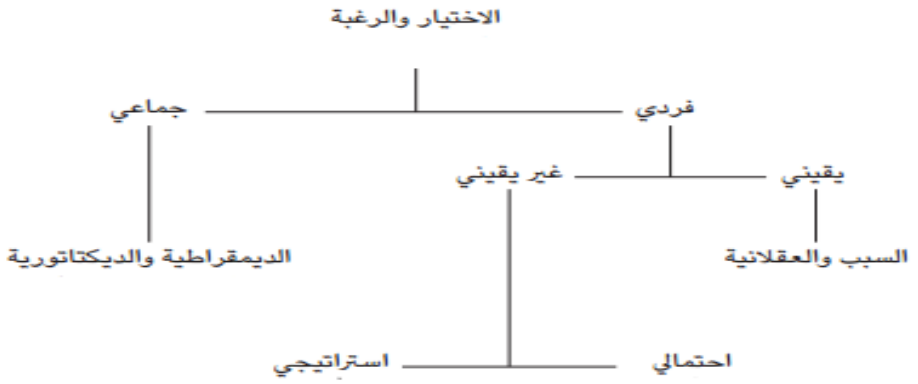

ولعل أسهل طريقة لإيضاح الخصائص المميزة لنظرية الاختيار العقلاني هي في التركيز على محاولتها بناء نماذج لما يقوم به الفرد إذا ما تصرف بعقلانية في موقفٍ معين. مثلاً أنا أعرف ما هو دخلي، وأعرف ما هي السلع والخدمات المتاحة لي، وأعرف ترتيب الأشياء التي أرغب في الحصول عليها، ولذا فإنني أستطيع ترتيب البدائل المتاحة بحسب ما أُفَضِّل، وهناك جانب نفعي واضح في نظرية الاختيار العقلاني، فأنا أختار ما يجلب لي أكبر درجة من الإشباع أو المنفعة، إلى جانب افتراض أنني أعرف ما هو وضعي، على الرغم من أن مسألة مقدار المعرفة اللازمة لي كيما أقوم بعملية اختيار عقلانية هي موضع خلاف في النظرية، والتفسير المنطلق من نظرية الإختيار العقلاني تفسيراً يعتمد على القصد، بمعنى أنه يفترض أن رغبات الفرد ومعتقداته هي مبررات فعله، غير أن هذا التفسير يَذْهبُ أبعد مدى، إذ يدَّعي أن تلك الرغبات والاعتقادات هي أسباب للفعل. ومن المهم أن نلاحظ أن نظرية الاختيار العقلاني هي نظرية معيارية كما يقدمها«**جون إلستر** Jon Elster »(١٩٨٦م)حيث تشير النظرية إلى أكفأ وسيلة للوصول إلى هدفٍ معين في موقفٍ معين، ومن الأمثلة على التفسيرات الاجتماعية التي تجري مجرى

نظرية الإختيار العقلاني ما يطرحه«**جاري بيكر** Gary Becker» في الاقتصاد المنزلي الجديد.إذ يرى «**بيكر**»أن تقسيم العمل في البيت هو نتيجة لإختيار عقلاني حول كيفية إيصال المنفعة إلى أعلى درجاتها، وذلك بتخصص الوقت للسوق أو للنشاط المنزلي، وحسب منطلقات النظرية، فإنه لما كانت القاعدة هي أن الرجال ينالون أجراً أعلى في السوق، فإنه من المنطقي في حالتهم أن يخصصوا معظم طاقتهم لعمل السوق وليس للعمل المنزلي، بينما العكس هو الصحيح في حالة المرأة على الرغم من أن التغيير في ظروف السوق يمكن أن يغير هذا الوضع، وبناءً على ذلك فإن إمكانية تحقيق المرأة دخلاً أعلى تعتبر سبباً في زيادة معدلات الطلاق، لأن من غير المعقول لها أن تختار دوراً تقليدياً بينما تتوافر أدواراً أخرى. وقد وجهت«ليديا موريس»أنتقادين أساسيين لهذا النمط من التفسير:الأول: أنه يفترض أن نظام المنزل هو وحدة عاملة قائمة على الإجماع – أي أن بين أفراده اتفاقاً حراً – وهذا ليس بالضرورة صحيحاً. الثاني: أن هذا التفسير لا يتعامل مع الصعوبات التي يواجهها البيت في رسم خططه، فأنا قد أستطيع أن أمنع زوجتي من تحقيق كل إمكانياتها في الكسب بمزيجٍ من الابتزاز العاطفي والقوة الجسدية، ولو قررنا اللجوء إلى حضانة الأطفال فقد نجد أن عدم توافر حضانة ذات تكاليف معقولة سيجعل من ذلك القرار أمراً غير مجدٍ اقتصادياً، وفوق هذا وذاك فإن بنية سوق العمل لا تعطي من البدائل قدر ما يفترضه «**بيكر**»

ومن الموكد أن مثل هذه النظريات العامة مطلوبة ليس فقط لتفسير قضايا اجتماعية ذات صبغة اقتصادية معاصرة فحسب، ولكنها مطلوبة أيضاً لجميع العلوم الاجتماعية التفسيرية. وقد يرى البعض أنها تمثل مطلب ضرورى فى جميع المحاولات العلمية، وفى هذا المجال، يشير تراث

علم الاجتماع الاقتصادى إلى أن نظريات «**التبادل والاختيار العقلاني الرشيد**»تستند على مبادئ تحقيق المنفعة الأقصى ومفاهيم اقتصادية أخري، **كالمنفعة الحدية** Marginal Utitity المتناقصة، كما هو الشأن بالنسبة«لجورج هومانز»(George Homans 1971)الذي اهتم بدور التبادل وخصوصاً المكافأة في تثبيت السلوك أو «بيتر بلو»(Peter Blue 1964) الذي ركز علي التبادل بين الأفراد عندما يوجدون في مواقع معينة داخل التنظيمات.ومظاهر التمايز الاجتماعي وعلاقات السلطة والقيم الجماعية، الخ. أما«كاري بيكر»(١٩٧٦)«جيمس كولمان»(١٩٩٠م) فقد اعتنى الأول بتطبيق مفاهيم التبادل والإختيار العقلاني على ظواهر اجتماعية متنوعة وبعيدة كل البعد عن الاهتمامات التقليدية لعلماء الاقتصاد كالتمييز العنصري وإختيار شريك الحياة والجريمة والإدمان علي المخدرات، بينما حاول الثاني من خلال تصور نفعي للفاعل الاجتماعي كإنسان يسعي إلى تحقيق أقصي ربح ممكن، وككائن لا يتحدد سلوكه بالمعايير بل بالحساب العقلاني، وتفسير ظواهر اجتماعية شتى لها علاقة بالتبادل بين الأفراد، وبنيات السوق والسلطة،والسلوكيات الجماعية وللحركات الاجتماعية والتنظيمات والمؤسسات الكبرى

وفى النهاية، فأن قواعد نظرية الإختيار العقلانى عادة ماتوجد تحت السطح تماماً فى بحوث أصحاب الإتجاة البنائى الصارم، وعلى جانب أخر، تحمس لها أصحاب المذهب النفعى ومذهب المحافظين المحدود، لما لهذه النظرية من قدرات على تفسير التغير الاجتماعى، حيث أن تفسيراتها تسعى لان تستخدم فترات زمنية محددة من السبب والنتيجة. ولذا فمن المحتمل أن تكون هذة التفسيرات ذات أهمية منهجية عالية بالنسبة للتفسيرات البنائية، وفى المقام الأخير، فأن اتباعها غالباً ما يواجة إليهم

الأنتقاد لأنهم قليلاً ما يتحدثون عن منشأ القيم الجماعية والأولويات التى تعد دافعاً لسلوك الأفراد

ثانيا: الأساليب المنهجية في عِلْم الاجتماع الاقتصادي:

من المهم أن نتعرف على الأساليب المنهجية التي ظن أولئك العلماء أنها كانت موضع أكثر استعمال في دراسة الاقتصاد والمجتمع، وأي أساليبٍ زاد انتشارها، وأي مواقف مبشرة بالنسبة للبحث في عِلم الاجتماع الاقتصادي .في هذا التحليل الوصفي للعرض الميكروسكوبي المصغر والذي نقدمه حول الاتجاهات النظرية والأساليب المنهجية الحديثة في دراسات علم الاجتماع الاقتصادي، ويمكن أن نناقش بإيجاز ما تشير إليه الأسئلة الآتية: أي موقف نظري وأساليب في البحث العلمي نعتقد أنه أكثر استخداماً في دراسة الاقتصاد والمجتمع؟، وهل اتخذت اتجاهات نظرية وأساليب في البحث العلمي أهمية خاصة في السنوات العشرين الماضية(١٩٦٠ -١٩٨٠)؟. والقلائل هم الذين أجابوا على السؤال المتعلق بالمناهج ووضعوا التأكيد على الأساليب الدولية في دراسة الاقتصاد والمجتمع، واحد أو اثنان فقط ذكروا الأبحاث المتعلقة بعمليات المسح والاستقصاء، وهي أسلوب كان أوسع انتشاراً منذ عشر سنوات خلت، ويبدوا أن دراسة الحالات الخاصة واستخدام بيانات التعدادات آخذةً في أن الازدياد والظهور، ويمكن تفسير هذا بازدياد إمكانية توافر مواد التعدادات والوصول إليها، وتوافر أنواع المشكلات المتعلقة بالاقتصاد الكبير التي تُجرى دراستها، والأبحاث المتعلقة بعمليات المسح والاستقصاء هي أيضاً آخذةً في أن ازدياد تكلفتها، كما أن الدراسات التي تتجاوز حدود بلدٍ واحد وتشمل سلسلة من البلاد والمشاركين فيها يتطلب إتمامها سنوات

وإذا كان علماء السوسيولوجيا يختارون المناهج والاساليب

الكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية فهماً وتفسيراً وتأويلاً، بالاعتماد على الملاحظة العلمية الدقيقة ودراسة الحالة، أو دراسة المضمون، أو المقابلة المباشرة، أو المعايشة، فإن علماء الاقتصاد في دراسة الظواهر الاقتصادية يرتكزون على المناهج التجريبية الكمية، بتوظيف الرياضيات والفيزياء والإحصاء والعلوم الطبيعية للوصول إلى الحقائق، ووضع النظريات والنماذج المجردة، لوصف الواقع الاقتصادي بشكلٍ علميٍ دقيق. لكن السوسيولوجيون يدرسون الأنشطة الاقتصادية الفردية والاجتماعية بغية فهمها في سياقٍ اجتماعيٍ معين، بعيداً عن النظريات الكمية التي ينساق وراءها الاقتصاديون الرياضيون أو التجريبيون، ويعني هذا أن علماء الاجتماع ينطلقون من الأفعال الاقتصادية للأفراد والجماعات لدراستها وتحليلها، وتبيان آثارها في المجتمع، أو أثر المجتمع في تلك الأنشطة أو التصرفات أو الأفعال، وهناك علماء اجتماع آخرون يهتمون بالمقاربات التاريخية والمقارنة والتحليل لدراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي في سياقها الزماني والمكاني، بتقديم تأويلات ذاتية وموجهة. وعليه، إذا كانت منهجية الاقتصاديين في تعاملهم مع الظواهر الاقتصادية المختلفة والمتنوعة، منهجية استنباطية ومجردة، فإن منهجية علماء الاجتماع منهجية استقرائية وتاريخية ومقارنة ووصفية، تنطلق من المقاربة السوسيولوجية في دراسة الظواهر الاقتصادية، ويعني هذا أن المقاربة السوسيولوجية مقاربة واقعية ونقدية للمجتمع الاقتصادي. ويرى **شتاينر** Steiner أن عِلم الاجتماع الاقتصادي يدرس الوقائع الاقتصادية في ضوء التحليل السوسيولوجي، ويعني هذا تطبيق مناهج مختلفة عن تلك التي تطبق في النظرية الاقتصادية، كاستعمال التحقيقات والميل إلى التصنيف، والاستعانة بمناهج المقارنة وتحليل الشبكية

وتجدر الإشارة إلى تعدد الاساليب المنهجية التي يستخدمها عِلم الاجتماع الاقتصادي، ومن بين أكثرها ذيوعاً في هذا المجال **نجد الاسلوب الوصفي** Descriptive **والاسلوب التحليلي** Analytic. أذ يحاول **الأسلوب الأول** تحديد مجال البحث وتعيين الظواهر والموضوعات التي يعتني الباحثون فيه بمعالجتها أو دراستها، أما **الاسلوب التحليلي** فيطرح الباحث عدداً من التساؤلات التي تُصنَّف إلى مجموعاتٍ متميزة، أهمها: تساؤلات تُحدد الإجابة عليها ما يُعرف باسم **المتغيرات المعتمدة أو التابعة** Dependent Variables والتي تمثل بدورها موضوعاتٍ يتعين على الباحث شرحها وتفسيرها، ومن أمثلتها:ما هي المشكلات العلمية التي تواجه مجال البحث في هذا العِلم؟، ما الذي يمكن شرحه وتفسيره في الحياة الاقتصادية؟ . فضلا عن تساؤلات التى تُحدد الإجابة عليها ما يُعرف باسم **المتغيرات المستقلة** Independent Variables والتي تمثل أسباب (أو محددات أو عوامل أو شروط)المتغيرات المعتمدة، ومن أمثلتها: هل التغيرات التي تطرأ على معدلات الاستثمار مثلاً هي التي تحدد التغيرات التي تحدث في مستويات العمالة، أم أن هناك عوامل تفسر التغيرات التي تحدث في مجال التجارة الأجنبية؟، هل يؤدي اختلاف المستوى الاقتصادي للزوجين إلى زيادة احتمالات الطلاق؟ وهكذا. إضافة إلى تساؤلات تدور حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة والمتغيرات المستقلة، وهي تنقسم بدورها إلى مجموعاتٍ متميزة مثل: تساؤلات تهتم بمشكلة التصنيف:وهي أكثر هذه التساؤلات أهمية،لأنه من الضروري تحديد النماذج الرئيسية والمختلفة للمتغيرات المعتمدة التي تمثل نتائج أو مصاحبات لعوامل أو أسباب معينة (متغيراتٍ مستقلة) تماماً كما أنه من الضروري تحديد مختلف النماذج التي تُصنَّف إليها العوامل الفعَّالة أو المؤثرة (متغيرات مستقلة)التي أدت إلى وجود المتغيرات المعتمدة. وهناك تساؤلات ترتبط بالنظام أوالأتساق

المنطقي لكل مجموعة من المتغيرات (المستقلة والمعتمدة) وتساؤلات أخرى تدور حول كيفية ارتباط المتغيرات المستقلة والمعتمدة على نحوٍ يُمَكِّن من صياغة فروضٍ يمكن اختبارها تتعلق بالواقع الإمبريقي

الخلاصة الهامة، يستفيد عِلم الاجتماع الاقتصادي من جميع التقنيات والمناهج والطرائق التي تُسعف الباحث في بناء موضوعه الاقتصادي في ضوء المقترب السوسيولوجي، سواءً استخدم الباحث في ذلك منهجية كمية قائمة على التحليل الرياضي والإحصائي في دراسة الظواهر الاقتصادية، أم استخدم منهجية كيفية مبنية على الملاحظة، والبحث الميداني، والمقابلة الحرة، والمعايشة، والتحقيق، والسير الذاتية، والوثائق الشخصية، وتحليل المضمون... فالمهم هو بناء الظاهرة الاقتصادية في ثوبٍ اجتماعيٍ وسوسيولوجيٍ يحترم مبادئ البحث العلمي، ويتمثل لمختلف شروطه الموضوعية والشكلية والمنهجية

ثالثا: ملاحظات ختامية واستخلاصات عامة:

إن دراستنا للاتجاهات النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع الاقتصادى تمكننا من استخلاص عدداً من النتائج العامة:

أولاً: تثيرمناقشة الاتجاهات المعاصرة لعِلم الاجتماع الاقتصادي مجموعة من التساؤلات الحاسمة التي تتعلق بشكل وبنية الحياة الاجتماعية الاقتصادية في المستقبل والتى يجب ان يواجها الباحث فى علم الاجتماع الاقتصادى.وتتمثل فى: ما هي الأشياء المشابهة التي يمكن استخلاصها من مراحل تطور الاقتصاد في ضوء علاقته بالمجتمع الإنسانى الحديث؟ وفي أي طرق أو سُبل ينبغي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد أن يكون مجرد توسع للأنماط الاقتصادية والسياسية السابقة، وفي أي طرف يختلف عنها؟.

ثانياً: لاتتجسد أهمية مناقشة الاتجاهات الحديثة في عِلم الاجتماع الاقتصادي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتقنية في سياق ثورة المعرفة التكنولوجية التي تعيشها البشرية مع بداية الألفية الثالثة فحسب، بل الأكثر من ذلك بما يقدمه علماء الاجتماع الاقتصادي من آراء وتحليلات غنية تثير الكثير من النقاش، وتتطلب المزيد من البحث والدرس نتيجة التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يستند إلى المعرفة والمعلوماتية كعنصر أساسي في التنمية. وربما سنحتاج إلى عِلم اجتماع اقتصادي جديد يُفسِّر حال الاقتصاد في ضوء علاقته الإرتباطية بالمجتمع بصورةٍ أفضل في ضوء تأمل التحولات المعقدة في مجال النموذج التكنولوجي الاقتصادي الذي اجتاح العالَم ويعيد تشكيله الآن بصورةٍ متسارعة. لقد أزاحت التكنولوجيا المعقدة النظام الاقتصادي القديم وخلقت نظاماً اقتصادياً جديداً منبسقاً عنه، أضحى قابلاً للإدراك، يبدو إن بإمكاننا أن نُوَدِّع رأسمالية القرن العشرين الصناعية، ونتجه صوب رأسمالية المعرفة. إننا بحق ندخل الآن ما بعد العهد الصناعي، عهد ما بعد الحداثة الذي يستند على المعلومات كقيمة اقتصادية.

ثالثاً: من الضروري تشجيع علماء الاجتماع على أن يختاروا «**نماذج نظرية جديدة وبديلة**»متعددة المراجع لتحليل المشكلات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين بمساهمات«**غونار ميردال** Gunar Myrdal»، و«جوزيف شومبتيرJoseph A. Schumpeter»، و«**فريدريك هايك** Friedrich Hayek»، حيث إن دراسة أعمالهم الكبرى تُثبت أن هناك بديلاً للمنظور التبسيطي للاقتصاديين الكلاسيكيين الجُدد – بديلاً يطرح تنبؤات أكثر دقةً لحركة ومسار التنمية البشرية المستدامة ومداها، إذ يُقدِّم هؤلاء العلماء الثلاثة فهماً أكثر واقعية للاقتصاديات، وأن طرقهم التحليلية المعتبرة قادرة على تهيئة أساس متين لبناء

السياسة، إذ تُبيِّن أن هناك مجالاً مهماً للتحليل الديناميكي طويل الأمد الذي يُفسَّر بصورة مركبة الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية من المجتمع محل الدراسة

رابعاً: إن من بين المهام البحثية الجديدة لعلماء الاجتماع الاقتصادي أن يدركوا مكامن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي من شأنها أن تلعب دوراً هاماً فى عملية اتخاذ القرارات القومية ، وأن تدفع الاقتصاديات الحديثة بعيداً عن توحش الرأسمالية أو رأسمالية البقاء للأفضل، وباتجاه يُشجع إلى على شيوع الرفاهية الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية المعاصرة بصورة أكثر رحابة.

خامساً: لقد أسفر الاهتمام فى دراسة الاقتصاد والمجتمع عن تراكم مؤلفات كثيرة وعدد كبير من الدراسات والبحوث ومع ذلك فمن المتفق علية بين المتخصصين أن ميدان علم الاجتماع الاقتصادى لايزال مفتقراً إلى المعرفة المنهجية والتقدم النظرى.

سادساً: من بين المعضلات التى تواجة الباحثين فى علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر، تلك المعاناة التى تسعى إلى محاولة الربط بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، فثمة انقلابات عنيفة فى هذا السياق . تقف حجرة عثرة أمام فهم العلاقات الاقتصادية بين البشر والعلاقات الإجتماعية التي لم تعُدْ تعرف كيف تعطي معنى لوجودها. ولم يعُدْ أحد من العلماء قادراً على إخفاء عجزه عن فهم الانبثاق الجديد في الاقتصاد والمعرفة والعلاقات الاجتماعية وتفسيره، وتحليل الآخر والمختلف.

◆◆◆

الفصل السابع :

غسيل الأموال:
قراءة فى سوسيولوجيا الفساد الاقتصادى:

تمهيد :

قليلة هي الكتابات السوسيولوجية ذات الصبغة الاقتصادية التي تصدت بالاهتمام والرصد والتحليل لظاهرة غسل الأموال أو غسيل الأموال القذرة وتبيضها وتطهيرها في ضوء ارتباطها الوثيق بالفساد الاقتصادي أو بالأحرى جرائم ذوي الياقات البيضاء ، إذ ما قورنت بجملة الاهتمامات البحثية الأخرى القانونية والأمنية والاقتصادية و المالية والمصرفية، و التقنية التي عالجت جوانب هذا الموضوع الشائك الأبعاد.

ففي ظل تدوير الاقتصاد العالمي ونمو فعالية أسواق المال الدولية،أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال المختلفة عبر الدول، مما حمل في طياته تنامي حركة الجريمة البيضاء المنظمة وتزايد تداول الأموال القذرة ضمن النظام المالي ، ومع أن هذه الأموال نقود حقيقية وليست مزورة فى الغالب إلا أنها أموال ملوثة تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تبييضها بسرية كاملة عن طريق إيداعها في حسابات وهمية، وإدخالها بعد ذلك في دائرة من التحويلات بين البنوك بفروعها المختلفة بهدف تغيير صفتها، فيختفي مصدرها الأصلي، وتنقطع الصلة بينها وبين الأنشطة المحرمة والمجرمة قانونا، لتصبح بعد ذلك أموالاً

مشروعة بيضاء، يصعب علي السلطات المعنية أن تثبت عدم شرعيتها. وهذا ما يطلق عليه تعبير"غسيل الأموال".

لقد ظهر الفساد في عالم الاقتصاد، ومس أبنية المجتمع المعاصر ، وأتخذ أشكالاً متنوعة وأساليب متعددة من الرشاوى و التزييف والاختلاس والسرقة والمتاجرة بالمخدرات والرقيق الأبيض والبغاء ، فتنامت الأرباح القذرة وكثرت الأرصدة المشبوهة والمحرمة قانونيا في دنيا المال والتي تقتطع جزءاً كبيراً من الدخل القومي للعالم.

أن عمليات غسيل الأموال وتبييضها وتنظيفها وتطهيرها تمثل الآن قضية اقتصادية وسياسية وأخلاقية واجتماعية، ولم تعد "مشكلة محلية"تخص دولة من دون بالآخري ، فقد تحدث في مجتمعات الوفرة، ومجتمعات الفقر والندرة على حداً سواء ، لقد أضحت"مشكلة عالمية" و ظاهرة زاحفة تتجاوز كافة الحدود الجغرافية القومية، وتؤثر فى إفساد هياكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة، بل والمجتمعات الانسانية كافة.

وفى أطارمساهمة سوسيولوجية متواضعة، نسعى إلى تقديم قراءة لظاهرة غسيل الأموال واقتصاديات الفساد من خلال التعرض: لمفهوم وتعريف غسيل الأموال، وإحصاءات وأرقام : الحجم التقريبي، ومتحصلات الأموال المغسولة ومصادرها، ومقومات عمليات الغسل ، وديناميا تها : التكتيكات و المراحل ، التداعيات السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لغسيل الأموال، وآليات مواجهتها على مستوى الدول المتقدمة، والبلدان العربية، وأخيراً على مستوى المجتمع المصرى

أولاً: غسيل الأموال: الأصل التاريخي للمفهوم ومقاربة للتعريفات المطروحة:

منذ عقدين من الزمان تقريباً بدأ العالم معركة المواجهة مع مشكلة غسيل الأموال ولأنه لا يمكن فصل هذة ظاهرة عن سلسلة الظواهر الآخرى التي أنتجها الاقتصاد وأفرزها المجتمع فهذه الظاهرة التي تحارب بشدة نشأة التسلسل التاريخي مع عصابات الجريمة المنظمةالمعروفة بالمافيا خاصة بعد اشتداد خناق الأجهزة الاتحادية الأميركية على تلك العصابات فباتت تحول الأموال الناتجة عن عمليات إجرامية إلى أعمال مشروعة وقد أصابت بعض هذة العمليات في تلك الحقبة أسواق المال الأميركي والمضاربة على الأسهم بخسارة فادحة للمستثمرين.ولكن تبييض الأموال لم يقتصر على المافيا أنما تعداها في أحيان كثيرة إلى أجهزة أستخبارات عالمية تابعة للدول القوية. وقد جرت في غير ذى مرة عمليات تبييض وإجراء صفقات أتجار بالاسلحة والمخدرات لتمويل أعمال أستخبارية سرية أو دعم أنظمة تمنع قوانين وقرارات الشرعية الدولية.

ولذا يصبح من المهم هنا التأكيد على أن عمليات غسيل الأموال تسير في ركاب الفساد الاقتصادي الدولي ومن ثم فإن الجهود الرامية إلى مكافحاتها يمكن أن تسهم في الحد من أنشطة الفساد. فالارتباط واضح إذ أن الذين يتلقون الرشاوى لابد لهم من أن يجدوا قنوات مالية دولية آمنة تمكنهم من أن يودعوا متحصلات مكاسبهم المالية غير الشرعية في النظام المصرفي وأولئك الذين يقدمون الرشاوى يمكنهم أن يساعدوا متلقي الرشاوى على أن يقيموا قنوات مالية آمنة ويغسلوا أموالهم .

(ا) :الأصل التاريخى ومكان ظهور مصطلح غسيل لأموال:

ثمة أختلافات قائمة بين الكتابات النظرية المتاحة فى أشاراتها إلى الأصل التاريخى وبداية تداول ومكان ظهور مصطلح غسيل الأموال. فينما تذهب احدى الرؤى إلى أن أول ظهور للمصطلح كان فى مدينة شيكاغو Chicago الامريكية فى العشرينات من القرن العشرين، حين أشترى أحد رجال الأعمال في هذه الفترة وهو فرد في عصابات المافيا مغسلة عامة، تجرى جميع تعاملتها من خلال الفئات المالية الصغيرة. وفى آخر كل يوم، كان صاحب المغسلة يضيف الأموال القذرة دون أن يشك أحد، أو يرتاب فى أمرالارباح الكبيرة،التى تحققها المغسلة، من المبالغ ذات الفئات الصغيرة تؤكد الرؤى الآخرى إلى بزوغ ظهورهذا المصطلح كان في الولايات المتحدة مع نهاية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وهو يصف المؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها عصابات المافيا ، حيث كان يتوفر لديها أموال نقدية طائلة (غالبا بفئات صغيرة) ناجمة عن الانشطة غير المشروعة وفي مقدمتها المخدرات والقمار والأنشطة الإباحية والإبتزاز وتجارة المشروبات المهربة وغيرها ، وقد أحتاجت هذه العصابات أن تضفي المشروعية على مصادر أموالها عوضاً عن الحاجة إلى حل مشكلة توفر النقد بين يديها ومشكلة عدم القدرة على حفظها داخل البنوك ، وكان أحد أبرز الطرق لتحقيق هذا الهدف شراء الموجودات وأنشاء المشاريع ، وهو ما قام به أحد أشهر قادة المافيا (ألفونس كابوني) ، وقد أحيل (آل كابون) عام ١٩٣١ إلى المحاكمة ، لكن ليس بتهمة غسيل الأموال غير المعروفة في ذلك الوقت ، وأنما بتهمة التهرب الضريبي ، وقد أخذ الحديث مداه عن المصادر غير المشروعة لهذه الأموال في تلك المحاكمة خاصة عند إدانة (مير لانسكي) لقيامه بالبحث عن وسائل لاخفاء الأموال بإعتباره

المحاسب والمصرفي العامل مع آل كابون ، ولعل ما قام به ميرلانسكي في ذلك الوقت وفي بدايات تطور الصناعة المصرفية يمثل واحدة من أبرز وسائل غسيل الأموال فيما بعد ، وهي الاعتماد على تحويل نقود الى مصاريف اجنبية وأعادة الحصول عليها عن طريق القروض وقد عاد مصطلح غسيل الاموال للظهور مجددا على صفحات الجرائد إبان فضيحة (ووترجيت) عام ١٩٧٣ في أمريكا ، لكن ظهوره القانوني تحقق في أول دعوى أمام القضاء الامريكي عام ١٩٨٢ ، وأشتملت على مصادرة أملاك غسلت في عمليات أتجار في الكوكايين الكولومبي.ومنذ ذلك الحين وجرى تداول هذا المصطلح.

إن الأموال المتأتية من مصادر غيرمشروعة لن تتمتع بالمقبولية إذا بقيت في حيازة جامعيها إذ إن ذلك يؤدي إلى اكتشاف نشاطها وبالتالي فان غسيل الأموال يمثل محاولة لاخفاء الأصل غير الشرعي لها والقيام بأعمال آخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية عليها، و بعد ذلك ،القيام بتسديد ودفع الضرائب المستحقة لهاعن طيب خاطر.

وفيما يخص واقع مصطلح غسيل الأموال من حيث دلالة منطوق الكلمة، فإن شيوع المخدرات، وانتشارها، والتهافت على تناولها جعل منها سوقاً رائجة، تدر أرباحاً خيالية، وهي وإن كانت تعتمد على مغامرات تقوم بها مافيات متخصصة إلاّ أنها أخيراً تستقر في أسواق معينة لتباع بالقطاعي (المفرق) ليسهل تناولها يومياً من قبل المدمنين عليها .فأصبح لها أسواق خاصة موصوفة للزبائن فقط. فيجري بيعها يومياً قطعاً متفرقة، وهذا يستلزم أن تتناولها الأيدي البائعة والمشترية قطعاً صغيرة مستخرجة من أغلفتها، وعندئذٍ يكون لها روائح معينة تلصق بأيدي بائعيها كما تلتصق هذه الروائح تلقائياً بالأموال المدفوعة ثمناً لها، وما

إن يأتي آخر النهار إلا وهناك كميات كبيرة من الورق النقدي، وكلها لها روائح معروفة، فلا يستطيع أصحابها إرسالها إلى البنوك وهي على هذا الحال، فيقومون بعملية غسيل لها وتنظيفها من هذه الروائح حتى لا ينكشف سرها .أما عملية الغسيل هذه فتكون بوسائل معروفة لديهم لا تؤثر على هذه الأوراق النقدية. فإما أن يكون الغسيل بعملية تبخير، أو ببعض المواد المزيلة لروائحها ولا تؤثر عليها. وعندئذٍ وفي أواخر الدوام يدفعونها إلى حساباتهم في البنوك دون أية شبهة تطالهم فهو في حقيقته غسيل بمعنى الكلمة.

في البداية استعمل اصطلاح غسيل الأموال بمعنى إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال حتى لا يتعرف على مصدرها ويشتبه في أنها ناتجة عن مصادر المخدرات ونحوها. ثم تطور مدلول هذا المصطلح ليصبح استعمال وسائل مالية وحيل خادعة لإضفاء الشرعية والقانونية على هذه الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة .وهكذا أصبح غسيل الأموال بمعنى تبييض الأموال وصار الاصطلاحان بمعنى واحد.

وكما تمت الإشارة أعلاه، فإن دول الغرب أطلقت اسم الـ (Money Laundering) على هذا النشاط ومن جانب الدول العربية بدءً كانت الترجمة لنفس المسمى مختلفة بعض الشئ فبعض الدول ترجمة إلى غسيل الأموال ودول آخرى كانت ترجمتها إلى غسل الأموال وثالثة ترجمته إلى تبيض الأموال وحسبنا أن نلاحظ أن هناك مترادفات لفظية آخرى لمفهوم غسيل الأموال يشيع أستخدامها مثل: تنظيف الأموال ، تطهير الأموال.

وعلى أية حال، فإن تعبير غسيل الأموال (Money Laundering). تعبير إنجليزي حرفي جديد طرح كمقابل للمصطلح قديم تداول في

العربية في السبعينات هو تبييض الأموال، .بيد أن المعنى المجازي للتعبيرالإنجليزى Money Laundering، لا يستقيم فهمة في نطاق اللغة العربية إلا إذا كان غسيل الأموال لتنظيفها من أثر نجر إذ فُقدَ الحجر. ولمن يريد الاستئناس في المعاجم الإنجليزية الأحادية، فمعنى Money Laundering يعنى إخفاء مصادر المال غير الشرعي (concealing the source of illegally gotten money)، أي تمويه مصدر المال الحرام. ولكن لفظ الحرام له مضامينه الدينية، فأبى جهابذة الفكر الاقتصادي العربي أن يستخدموه، إن خطر لهم أصلاً، وآثروا استعمال الترجمة الحرفية لإرتجاعية لما هو مترجم ومستورد في الأصل من الإنجليزية.

وبدأ ذى بدأ، يمكن القول إن مفهوم غسل أو غسيل الأموال وتبيضها قد كثر تناولة في الآونة الأخيرة، في نطاق الكتابات السياسية والاقتصادية والتنموية والسوسيولوجية والقانونية. وشاع تداولة في المحافل المحلية والاقليمية والدولية المهتمة بالأمورالأمنية (الأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي) ولاسيما الجرائم الاقتصادية بإنماطها المستجدة والتي تستهدف إيجاد جسر بين الاقتصاد غير الرسمى والاقتصاد الرسمى.وترتكب مثل هذة الجرائم البيضاء من قبل محترفي الإجرام الذين لا تتواءم خصالهم مع الخصال الإجرامية التي حددتها مسلمات النظريات التقليدية لعلمى الإجرام والعقاب.

وواضح للعيان، إن مثل هذة العمليات غير النظيفة تلتصق إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تعتبر درباً من دروب الفساد المالي والاقتصادي وهى واحده من التحديات التى ستواجه المجتمعات الإنسانية فى العقود القادمة.وفيما يلى بعض التعريفات أو المقاربات المطروحة لرسم ملامح ظاهرة غسيل الأموال والأطارالرئيسى المحدد لها.

(٢) :تعريفات غسيل الأموال : مقاربات مطروحة:

وبامكاننا الآن حصر المرتكزات الاساسية التى تمحورت حولها التعريفات التى قيلت بشأن غسيل الأموال على النحو التالى:

المقصود بهذا المصطلح هو إن " تلك الأموال المتحصل عليها بطرق غير المشروعة كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والتهريب وتجارة الجنس وجميع الأموال لتي يتم الحصول عليها بطرق ووسائل غير شرعية وغير قانونية ومن ثم يتم إيداعها في بنوك ومصارف عالمية على أنها أموال نظيفة وقانونية".

لا يوجد تعريف قانونى متفق عليه دوليًا لعمليات غسيل وإن اتفق بصفة عامة على إنها "تلك العمليات التي يتم بمقتضاها تسجيل الأرباح المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي داخل النظام المالي، بحيث يصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها وإستثمارها في أغراض مشروعة".

(٣) : نحو تعريف سوسيولوجى اجرائى لمفهوم غسيل الأموال:

لعلة من المناسب بعد أستعراض جملة التعريفات السابقة ومرتكزاتها الاساسية نتوقف لطرح تعريف اجرائى لمفهوم غسيل الأموال وفقا للرؤية علم الاجتماع وادبياتة النظرية فى هذا المجال ، وذلك انطلاقاً من الطبيعة الدينامية لعمليات غسيل الاموال، وحجمها ، ومتحصلاتها المالية، ومقوماتها، وتكنيكاتها ، ومراحل انجازها من المؤشرات العيانية التالية:

(ا) : مفهوم غسيل الأموال، لفظة عصرية بديلة للاقتصاد الخفي أو الاقتصاديات السوداء أو اقتصاديات الفساد، يعنى باختصار اضفاء

إسباغ المشروعية لاموال قذرة اكتسبت بالباطل ، من مصادر غير مشروعة، وأحياناً يتم خلط هذه الأموال الحرام بأموال أخرى حلال، واستثمارها في أنشطة مباحة شرعاً وقانوناً لإخفاء مصدرها الحرام والخروج من المساءلة القانونية، بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية.

(٢): من الطبيعي ان تتوجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الاموال القذرة صفة المشروعية..إلا أنهم لا يتجهون مباشرة إليها حيث تتم عملية غسل الأموال أكثر من مرة خارج القطاع المصرفي قبل الدخول للغسيل من خلاله وذلك من خلال تدوير الأموال في بعض الأنشطة التجارية سريعة الدوران مثل تجارة السيارات و الأحذية و العقارات وهكذا تكتسب تدريجيا صفة الشرعية القانونية.

(٣): أنشطة اقتصادية واستثمارية هادفة تمثّل إمتدادا لأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي إلى حد أنه يصعب التفرقة والفصل بين مصادرهما الحقيقين.

(٤) : إسباغ المشروعية على الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة عن طريق إدخالها ضمن دائرة الأموال المشروعة في عملية تتخذ مراحل متتعددة وأشكال عديدة تؤدي بالنتيجة إلى إظهار المال وكأن له مصدرا مشروعا.

(٥) : من الطبيعي ان توجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الاموال القذرة صفة المشروعية.

(٦) : تتعدد اشكال وأنماط ووسائل غسيل الاموال ، وثمة اتجاه عريض لتحويل الأموال القذرة الى أصول مالية (مواد ثمينة) ، وموجودات عقارية أو نحو ذلك ، فان البيئة المصرفية تظل الموضع الاكثر استهدافا لانجاز انشطة غسيل الاموال من خلالها ، واذا كانت البنوك مخزن المال ، فانه من الطبيعي ان توجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الاموال القذرة صفة المشروعية.

وأنطلاقا من المؤشرات العيانية السابقة، يمكن طرح تعريف السوسيولوجى اجرائى لغسيل الأموال يرتكز على مصادر متحصلات الاموال القذرة، ومقومات عملية الغسل، وديناميا‌تها، ووسائلها، ومراحل انجازهاعلى النحو التالى:

مفهوم غسيل الأموال، لفظة عصرية بديلة لاقتصاديات الفساد المالى، يعنى باختصار إسباغ المشروعية لإموال قذرة اكتسبت بالباطل، من مصادر غير مشروعة -(كتجارة المخدرات والفساد واختلاس المال العام وتزوير النقود وتجارة الرقيق والبغاء والدعار وسرقة الآثار وتهريبها والتهرب الضريبي وتهريبب الاسلحة وغيرها) -،عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ، وأحياناً يتم خلط هذه الأموال الحرام بأموال أخرى حلال، وتدويرها في أنشطة تجارية (مباحة شرعاً وقانوناً سريعة الدوران) لإخفاء مصدرها وإصلها الحقيقى للإفلات من المساءلة القانونية ، بعد تضليل الجهات الرقابية و الأجهزة الأمنية عن طريق إدخالها بنجاح ضمن دائرة الأموال المشروعة بالقطاع المصرفي المتساهل والمتميز بانعدام الرقابة ، في اطارعملية دينامية تتسم بالتعقيد والغموض والسرية ، تنطوى على مقومات اساسية(غاسل/

غسول/ مغسول/ مغسلة) ، تنجز بوسائل تقليدية وتقنيات مبتكرة (النقود البلاستيكية، إعادة الإقراض، الإستثمار في الأوراق المالية، فتح حساب مصرفي مزدوج، الغسيل الرقمى، التحويلات البرقية، الاستثمار فى المزادات العلنية ، وأوراق اليانصيب ، السمسرة فى مجال العملة) ، تمر عبر مراحل متعددة (إحلال/ تغطية/ دمج) ، ذلك وفقاً لظروف الدول المعنية بها وأعتباراتها التشريعية والقضائية الخاصة

ثانياً: غسيل الأموال: إحصاءات و أرقام: الحجم التقريبى:

من الصعب تحديد الحجم الحقيقى للأموال القذرة المغسولة فى العالم ، بسبب تولدها عن أنشطة إجرامية و عمليات سرية وبعيدة عن المراقبة وأعين الناس. ولانها ليست مسجلة أو محسوبة ضمن الحسابات الأقتصادية والقومية، فمن ثم لاتوجد إحصاءات دقيقة، أو أرقام كمية توضح حجمها ،غير أن المؤشرات المالية الدولية المتاحة تشير وبصورة تقريبية إلى ضخمة هذا الحجم ، بل تزايد معدلات نموة بصفة مستمرة. ومهما تباينت وتضاربت أرقامة المقدرة ، فإن تقديرة يصل إلى مليارات الدولارات.

ولا يخفى القول أن الأموال القذرة موضوع محاط بالتعتيم، محفوف بالأمور الملتبسة والممارسات الغامضة تتجنب المؤسسات المالية العالمية الخوض فيها ولا يكاد المسؤولون يقتربون منه ومجموع هذه الأموال حسب تقدير بعض الإحصاءات يصل إلى ما بين ٥٠٠ بليون دولار إلى تريليون دولار كل عام بما نسبته (٣٪ إلى ٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،

وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية قائمة الدول التى تشارك فى عمليات غسل الأموال ، حيث يجرى فيها سنوياً غسل وتنظيف مايقرب

من(٢٧٠ مليار دولار) كما أن المكسيك ودول الكاريبي تاتي في المرتبة الثانية

ثالثاً: متحصلات الأموال المغسولة:

تتعدد مصادر أنماط الأموال المغسولة، وبإمكاننا الآن أن نعدد متحصلت هذة الأموال القذرة ونحصر مصادر دخولها على النحو التالى: جرائم زراعة وتصنيع النباتات والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والإتجار فيها،. جرائم أختطاف وسائل النقل وأحتجاز الأشخاص، جرائم التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية، مثل: تهريب السلع من المناطق الحرة، وتهريب السجائر، جرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات وتهريبها والإتجار فيها وصنعها بغير ترخيص، جرائم سرقة الأموال واغتصابها،.جرائم الفجور والدعارة وتجارة الرقيق الابيض، جرائم السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل: الإتجار في العملات الإجنبية،الجرائم الواقعة على الآثار،الجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة. ذلك بالطبع كله سواء وقعت جريمة غسل الأموال أو الجرائم المذكورة في الداخل أوالخارج.

وفضلاً عن ذلك، ثمة مصادر دخليه أخرى عديدة للأموال التي يجري غسلها منها:الرشوة والفساد الإداري والتربح من الوظائف العامة، كالحصول على أموال غير مشروعة مقابل تراخيص أو موافقات حكومية أو ترسيات عطاءات والتسترعلى الأجانب الذين يزاولون أعمال تجارية في بعض البلدان دون اتباع الترتيبات النظامية لعمل الأجنبي في ذلك البلد عن طريق الأستفادة من التراخيص التي تمنح للمواطنين، الدخول الناتجة عن السرقات أو الإختلاسات من أموال عامة، وتزييف النقد سواء

البنكنوت أو العملات المعدنية أو النقود البلاستيكية ، و تزوير الشيكات المصرفية وسحب المبالغ من البنوك المحلية بشيكات أو حوالات مزورة.،الدخول الناتجة عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على خداع المتعاملين في البورصات العالمية

وتجدر الإشارة إلى أن كافة تلك الدخول تعتبر غير مسجلة في الحسابات الوطنية للدول، ومن ثم يصعب الوصول إلى إرقام حقيقية عن حجمها أو مقاديرها باعتبارها أنشطة مدرجة ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي (Under Ground) .او مايعرف بالقطاع غير الرسمى(**قد يتراءى للبعض إن عملية غسيل الأموال شأنها في ذلك شأن الاقتصاد الخفي، لها تداعيات سلبية وانعكاسات ايجابية، بيد أن ذلك لا يتصور حدوثه في حالة غسيل الأموال ، نظرا لأنها تتعلق بالدخول غير المشروعة بخلاف الاقتصاد الخفي، الذي قد يشمل دخول مشروعة، لكنها غير مثبتة في الحسابات الوطنية كما أنها قد تسهم في علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر التي تصنع أو تنتج منتجات لاستهلاكها الذاتي ولا تسجل في الدفاتر. إضافة إلى المساهمة المقدمة من الاقتصاد الخفي في تنشيط الطلب الكلي في المجتمع والتقليل من آلام الكساد أو البطالة. أن بعض الانعكاسات الايجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعادل مع فداحة التداعيات السلبية الناجمة عنها، على الأقل من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية. إذ تعتبر الأموال الهاربة إلى الخارج في البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسيل لها استقطاعات من الدخل الوطني، حيث أن عدم مشروعية الدخل الهارب إلى الخارج تجعل منه نزيفا للاقتصاد الوطني إلى الاقتصاديات الخارجية.**).

وتشير الدراسات التحليلية إلى إن أنشطة الفساد المالي والوظيفي خاصة في الدول النامية من قبل المتنفذين والمتحكمين بمصائر الشعوب أدت إلى خلق ثروات باهظة غير مشروعة تحتاج لتكون محلا لغسيل الأموال كي يتمكن اصحابها من التنعم بها ، وكذلك ، أظهر التطور

الحديث لجرائم التقنية العالية (جرائم الكمبيوتر والانترنت) إن عائدات هذه الجرائم من الضخامة بمكان تتطلب أنشطة غسيل الأموال خاصة إن مقترفيها في الغالب ليس لديهم منافذ الانفاق الموجودة لدى عصابات المخدرات ، وذات القول يرد بخصوص أنشطة الإرهاب وتجارة الأسلحة وتجارة الرقيق والقمار خاصة مع شيوع إستخدام الانترنت التي سهلت إدارة شبكات عالمية للأنشطة الإباحية و أنشطة القمار غير الشرعية

رابعاً: مقومات عمليات غسيل الأموال:

إجمالاً يمكن الحديث عن أربعة مقومات ومرتكزات أساسية تنطوى عليها عمليات غسيل الأموال، وذلك إستناداً إلى الآدبيات الفكرية التى قيلت بشأنها، وهذة المكونات هى:

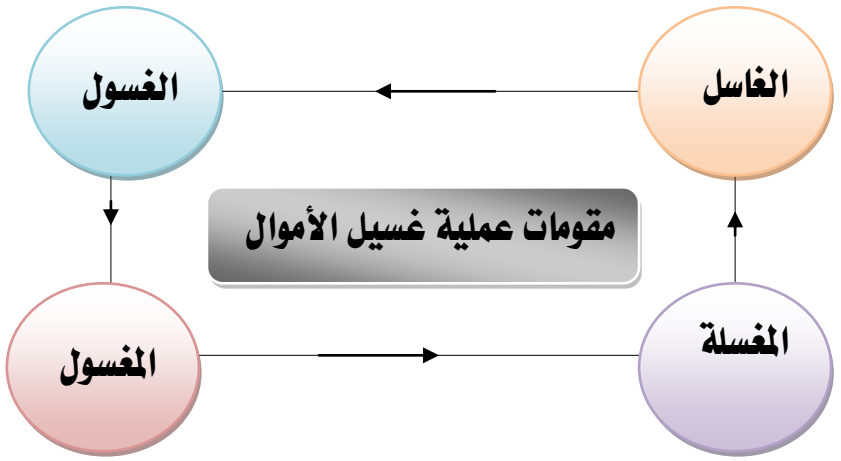

(١): **الغاسل** : هو الشخص، أو المنظمة مالك الأموال غير المشروعة ، والتى يراد غسلها عن طريق تحويلها، من أموال ناتجة عن طريق غير مشروع إلى أموال مشروعة، وإخفاء أصل مصدرها الحقيقى.

(٢): **الغسول**: هو من يتولى مهام عمليات الغسيل والتظيف لصالح الغير، فى مقابل عمولات مجذية تتناسب مع حجم الاموال

المنظفة وهو فى الاساس الذى يكسب صفة الشرعية على هذة الأموال القذرة عن طريق إجراءات منافية للقانونين واللوائح الخاصة ببنوك ومؤسسات تلك الدول التى يتم فيها عمليات التنظيف ، ويؤدى هذا الدور،عادة موظفى البنوك، وفئات من السماسرة،والعملاء والوسطاء.فهناك عناصربشرية مساعدة من بينها حاملو الحقائب والمحاسبون والمحامون ومرقبو ومراجعو الحسابات فى البنوك.وغيرهم

(٣): **المغسول:** هى طبعا الأموال أو المتحصلات من جراء عملية غسيل. الأموال ذات السمعة السيئة ،التى يهدف الى تنظيفها وثمة نوعان منها :(**الأموال السوداء:** Black Money **والأموال القذرة** (Dirty Money) **فالنوع الاول:** " الأموال السوداء" تكتسب بطرق مشروعة ولكن يتم الاحتفاظ بها سرا بهدف التهرب من الضرائب المتحصلة على الدخول. **أماالنوع الثانى:** " الأموال القذرة" تكتسب بطرق غير مشروعة، مثل: المقامرة، وتسهيل أعمال الدعارة والإتجار فى المخدرات بانواعها المختلفة.

(٤): **المغسلة:** تعد بمثابة الأداة التى يستخدمها منظوا الأموال لإتمام مسائلة الغسيل،وتحويل مصادر الأموال المغسولة من مصادر غير شرعية إلى مصادر شرعية.وقد تكون هذة الأداة شركة وهمية،أو تجارة مشروعة،أو عمليات شراء لإصول ثابتة، أو تحف ثمينة،أو غيرها من أدوات تنظيف الأموال

خامساً:ديناميات عمليات غسيل الأموال:

يقصد بديناميات غسيل الأموال، العملية التى تتم من خلالها والكيفية التى تتم بها ،وهى تتضمن الأساليب الكامنة والفعالة فيها،

والحيل التى يبتدعها الغاسلون انفسهم ومعاونوهم، والظرف المحيطة بمساءلة الغسل، والعوامل المؤثرة فيها ،والمراحل التى تمر بها

(١): تكتيكات عمليات غسيل الأموال:

من الصعوبة بمكان حصر جل أساليب غسيل الأموال، نظراً لتنوعها ففي كل يوم تظهر وسائل جديدة وكلما إكتشفتها الحكومات إبتكر أصحاب الأموال القذرة أساليب أخرى.كما أن تطور تكنولوجيا الحاسب الآلي والإتصالات وسهولة التنقل والسفر كلها تساعد على تطوير أساليب غسيل الأموال مما يضيف أعباءً جديدة على القائمين على عمليات مكافحة هذه الجريمة.

وبصفة عامة، يقوم غاسلو الأموال بإتباع العديد من **التكتيكات المتطورة** في وسائلها وقنواتها، على نطاق واسع لغسل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة، والتمويه عن مصدرها الحقيقي ، وإعادة توظيفها بشكل يجعلها تبدو وكأنها اكتسبت بطريقة مشروعة، وأهم تلك التكتيكات المبتكرة:النقود البلاستيكية، إعادة الإقراض، الإستثمار في الأوراق المالية، فتح حساب مصرفي مزدوج، الغسيل الرقمى، التحويلات البرقية ، الاستثمار فى المزادات العلنية ، وأوراق اليانصيب ، السمسرة فى مجال العملة.

ويمكن عرض المثال التوضيحى التالي الذي تستخدم فيه النقود البلاستيكية كبطاقات الصرف من الأجهزة الآلية(ATM (Automatic Teller Machine وبطاقات الائتمان Credit Cards، التى تسهل عملية نقل الأموال من بلد إلى آخر دون خضوعها لإجراءات وقيود التمويل التي تكون مفروضة في بعض الدول.فمن المعروف على سبيل المثال أن بعض

البنوك العالمية تصدر بطاقات للصرف وبطاقات ائتمانية قابلة للإستخدام أو سحب النقود من أي فرع من فروعها أو من أي ماكينة آلية للبنك على مستوى العالم. وتبدأ العملية بقيام حامل البطاقة الائتمانية باستخدامها في شراء بضائع من بلد آخر، فيقوم فرع البنك المحلي - الذي تمت في بلده العملية - بطلب القيمة من فرع البنك في البلد مصدر البطاقة، ويقوم الفرع بالتحويل تلقائيًا، وتخصم القيمة على حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري ببيع هذه البضائع التي سبق واشتراها بالبطاقة الائتمانية، ويحصل على المبلغ اللازم تلقائيًا دون مرور بقنوات وقيود التحويلات .

أما **إعادة الإقراض** فيقوم من خلالها "الغاسل" بإيداع أمواله لدى بنك خارجي حتى لا يخضع لقيود وإجراءات غسيل الأموال، ثم يقوم بطلب قرض من أحد البنوك المحلية في بلد آخر بضمان تلك الأموال المودعة في البنك الأجنبي؛ وبالتالي يكون قد استطاع الحصول على أموال نظيفة، ويتم الإستثمار في الأوراق المالية لسهولة تحويلها إلى نقود، فضلاً عما تمنحه أغلب الدول من إعفاءات ضريبية على هذا النوع من الاستثمارات.

ومن أبسط أساليب غسيل الأموال، أسلوب **الحساب المصرفي المزدوج** ومؤداه أن يودع شخص ما الأموال غير النظيفة ولتكن مليون دولار على سبيل المثال - في حساب لدى أحد المصارف ثم يقوم الشخص نفسه - تحت أسم آخر - بإقتراض ما يعادل نفس المبلغ لدى نفس المصرف ثم يقوم هذا الشخص برد قيمة الفوائد المستحقة على مبلغ القرض بواسطة الفوائد المتحصلة لحساب المبلغ الذي سبق إيداعه .

وهناك نوعاً جديداً من التقنية الإلكترونية التي تتعامل في الأوراق النقدية والسماح بإيداع وإنتقال أرصدة الأموال من شخص إلى آخر عبر الدول على مستوى العالم باستخدامه الهاتف أو بواسطة شبكات الانترنت دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك الأمر الذي يتيح لعصابات الجريمة المنظمة إستخدامها في القيام بعملية غسيل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي المسئولين عن مكافحة الجرائم الاقتصادية.

حقا ساعد التطور التقني في زيادة عمليات غسيل الأموال خاصة بعد إعتماد بعض مؤسسات وشركات العالم التعامل النقدي عبر الانترنت فقد برز ما يسمى الغسيل الرقمي الذي هو عبارة عن تحويلات نقدية عبر شبكة الانترنت ومن مزايا هذه الطريقة تسهيل عمليات الدفع للمتعاملين في الأعمال والتجارة الإلكترونية ولكن في المقابل زادت إحتمالات القرصنة وصعوبة الرقابة على المتعاملين في ظل الإلتزام بسرية المعلومات المصرفية.

وتعتبر **التحويلات البرقية**(Wire Transfers) من أحدث الأساليب المستخدمة في عملية غسل الأموال وإعادة توظيفها، ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة غسل الأموال (فيينا١٩٨٨ م) إلى إن العمليات التي لايتم تسويتها نقداً أو يتم تسويتها عن طريق الكمبيوتر أو بالتجارة الالكترونية هي الأموال الضخمة التي يمكن تحويلها إلى أي مكان في العالم بسرعة وسهولة بإستخدام شبكات الإتصالات الدولية كما يشير التقرير إلى إن التحويلات البرقية يبلغ عددها نحو ٧٠٠ الف تحويل برقي يوميا أي حوالي ٢٠٠٠ بليون دولار أمريكي يوميا وتظهر التقديرات إلى إن ٣٠٠ مليون دولار منها تتضمن أموال تم غسلها.البنوك الخاصة Private) (Bank وهي بنوك لا تتعامل في الإيداعات أو القروض العادية وإنما

تتعامل فقط بالملايين من الدولارات الأمريكية وأقل حساب تقبله هذه البنوك هو مليون دولار أمريكي والبعض الآخر منها يشترط خمسة ملايين دولار أمريكي لكي يكون له حساب في ذلك النوع من البنوك. ووظيفة هذه البنوك محددة إذ تقوم بالعمل على إخفاء الملايين من الدولارات المحصلة من الأنشطة غير المشروعة من خلال قيامها بالعديد من العمليات اللازمة لتوفر الغطاء الشرعي لهذه الأموال بحيث لا يستطيع أي أحد مهما كان التوصل .وفي مقابل ذلك تقوم البنوك بتحصيل عمولة نظير كل عملية تقوم بها لصالح العميل علما إن هذه البنوك لا تعطي فوائد على أموال العملاء نظير إخفائها وإكسابها صفة الشرعية

وعلى جانب آخر، يعد **سوق المزادات العلنية** من الأسواق الهامة والمفضلة التي يتجه غاسلو الأموال لتحويل أموالهم إلى أموال نظيفة من خلال استثمارها في المجوهرات وتجارة الفنون والعملات الآثرية والأنتيكات لا سيما بعد زيادة الأتجاه نحو نقل أنشطة الغسل من المؤسسات المالية التقليدية (المصارف) إلى المؤسسات المالية غير التقليدية (غير المصارف). كما يتم غسيل الأموال فى **مجال أوراق اليانصيب الرابح** (Win Lottery) التى تنتشر مكاتبها في أمريكا والدول الأوروبية وفقا لهذا الأسلوب يتم غسيل الأموال من خلال الفرز والسيطرة عليها لتكون الورقة الرابحة من نصيب احد أعوانهم وبذلك يتم إيجاد مصدر شرعي وقانوني للأموال غير المشروعة وكذ الحال **فى. سماسرة العملة** (Currency Brokers) من خلال شراء الأموال غيرالمشروعة في العديد من المخابئ التي يطلق عليها المنازل السرية نظير خصم معين ثم باستخدام عملائهم يتم إيداع هذه الأموال في الحسابات المصرفية الشرعية ثم يقوم سماسرة العملة ببيع الأموال غير

المشروعة للتجار والمستوردين الذين يحتاجون للعملات الأجنبية القابلة للتداول كالدولار من أجل استيراد البضائع وغيرها من خلال الاتصالات والعلاقات المتعددة معهم وبالتالي يتم تنظيف تلك الأموال وتحويلها إلى أموال مشروعة.

ولعل اشهر الطرق المتبعة لغسيل الأموال التى إستخدمت في روسيا، هى أن يقوم الراغب في غسيل الأموال في شراء سلع من الخارج لا تصل إلى روسيا أبداً، لأنها لم ترسل أصلاً ويزعم المشتري أنها سرقت أو تلفت خلال نقلها، وفي هذه الحالة تخصم المبالغ التي دفعها ثمناً لها من عائدات الشركة باعتبارها ديوناً معدومة.

وصفوة القول، فإن غسيل الأموال، يعد نشاط إجرامي تعاوني ، تتلاقى فيه الجهود الشريرة لخبراء المال والمصارف ، وخبراء التقنية - في حالات غسيل الأموال بالطرق الالكترونية - وجهود اقتصاديي الإستثمار المالي ، إلى جانب جهود غير الخبراء من المجرمين.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، أنه على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاما لم يتم تحجيم أوتقليص عمليات غسيل الأموال على أي نحو محسوس فإن المسؤولين المكلفين بتنفيذ القوانين يعلنون بفخر إن تكاليف الغسيل قد ارتفعت فبينما كان المجرمون يدفعون كعمولات ٥٪ او ٦٪ فقط منذ بضع سنوات فأنهم يدفعون الآن حوالي ٢٠٪.

والمحصلة النهائية المستخلصة من ذلك كلة، إن عمليات غسيل الأموال وتبيضها تمر بلا مشكلات مجتازة نقاط تفتيش النظام المصرفي لتودع في حسابات آمنة. ، بحيث تكون تلك المصارف قد اضفت عليها صفة المشروعية.

(٢): مراحل عمليات غسيل الأموال :

وفيما يتعلق بكيفية تحقق غسيل الأموال ، أو مراحل ذلك ، فثمة ملاحظة يجدر الإلتفات إليها وتتمثل فى كون عملية غسيل الأموال ليست فعلاً وأحداً، ولكنها عملية دينامية تنطوي على مراحل دقيقة ومنظمة عبر شبكة معقدة من الترتيبات وسلسلة من الإجراءات تجري في إطار من السرية والكتمان، يكون من الصعب إكتشافها.حيث يحاول من خلالها غاسلو الأموال جعل أموالهم تبدو وكأنها جاءت بوسائل شرعية وإبعادها عن أية مساءلة قانونية وفي النهاية توظيفها في الدورة الاقتصادية بشكل طبيعي. ومن هنا يكون لإدراك مراحلها أهمية قصوى في تحديد ما ينشأ من صور جرمية ترتبط بهذه المراحل ، وبشكل عام فإن غسيل الأموال يمر بمراحل أساسية ثلاث يمكن أن تحصل جميعها دفعة واحدة ويمكن أن تحصل كل مرحلة فيها مستقلة عن الآخرى والواحدة تلو الآخرى وعالمياً تم تحديد هذة المراحل الثلاث على النحو التالي:

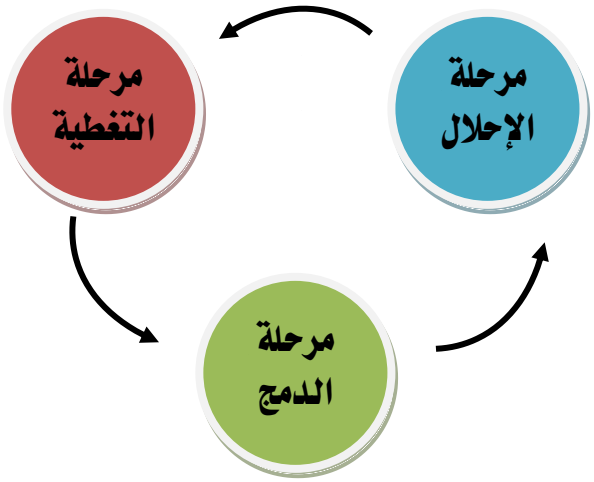

(أ):المرحلة الاولى: الإحلال (التوظيف):

وهى تبدأ مرحلة الإحلال (التوظيف Placement):بقيام غاسو الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية (السائلة) المتأتية من أنشطتهم غير المشروعة إلى الدورة المالية - دون لفت الانتباه أصلها - تمهيداً لشرعنتها بإستخدام آليات معينه من بينها :إنشاء القرى السياحية والكازينوهات والمطاعم الفاخرة والسوبر ماركت ، ومحطات الوقود ومحلات الذهب ومعارض السيارات وتملك عقارات وغيرها، وبالتالي تظهر هذه الأموال وكأنها محصلة من هذه المشروعات الإستثمارية وتسهيل عملية إيداعها في المؤسسات المالية المختلفة ونقل هذه الاموال من مصرف إلى آخر أو نقلها إلى الخارج عبر التحويلات المصرفية لإستثمارها في أسواق المال العالمية ومن ثم الدخول بأموالهم إلى النظام المصرفى العالمي ثم تحويلها بعد ذلك إلى الوطن الام للمودعين بحيث تكون تلك المصارف قد اضفت عليها صفة المشروعية، ومن الجدير ذكره انه إذا واجه غاسل الأموال أية صعوبات في فتح الحساب الجاري فانه يلجأ إلى استخدام اسم احد العملاء من أصحاب المكانه المرموقة في المجتمع ويقوم بفتح الحساب باسمه مقابل عمولة معينة حتى تتحول الأموال المشبوهة إلى أموال شرعية ومن الواضح إن عملية غسيل الأموال تتم بمجرد نجاح صاحبها في إيداع ما لديه من مبالغ نقدية في البنوك دون إثارة الشبهات عند تداولها، وبطبيعة الحال ، تتصف هذه المرحلة بأنها الأصعب والأخطر بين بقية المراحل، وأنها تستغرق بعضاً من الوقت، وأن حجم السيولة فيها يمتاز بضخمتة النسبية

(ب):المرحلةالثانية: التغطية (التمويه):

وفيها يموه غاسلو الأموال لإخفاء مصادرها الأصلى من خلال أتباع أشكالاً عديدة للتمويه Layering لعل: أهمها شراء التحف النادرة واقتناء السيارات الفارهة والمثيرة والمحال والمكاتب والمعارض التي تتكلف واجهاتها وديكوراتها مبالغ فلكية، ويتم تغييرها علي فترات زمنية قصيرة للغاية، وتملك القصور الفائقة الندرة ، ويتم دفع قيمة هذه المشتريات نقداً وبعد ذلك يتم بيعها والحصول على شيكات مصرفية يمكن إيداعها في البنوك دون أن تثير أية شبهة، ومن ثم عقد صفقات مالية شرعية وتحويلات غامضة ومعقدة داخلياً وخارجياً والمدعمة بالمستندات، كفتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص غير مشتبه فبهم وبأسماء شركات وهمية، و.بيع ماقاموا بشرائة من أصول ثابتة أوأوراق بنكية وتسيل ودائعهم وتحويل عملتهم المحلية إلى عملات أجنبية والهدف من هذا السلوك هو التغطية وإبعاد هذة الأموال المشبوهة ونقلها من أمكانها المتولدة عنها فى الداخل إلى الخارج (دول الملاذ المصرفي)(**وفقاً للمصادر البنك الدولي يبلغ عدد هذه الدول قرابة ٣١ دولة، أشهرها جزر البهاما جزر المالديف، جزر الفوكلاند، جزر الباريادوس، ليبيريا، بنما، اورجواي، جزر الكايمان، سنغافورة، هونج كونج، لوكسمبرج، هولندا، مملكة تونجا.**) لضمان بقاؤها بعيدة عن أعين الجهات الرقابية مع التركيز على ضرورة أختيار دول مستقرة سياسياً وتمتلك قوانين لينة التطبيق وتسهيلات ضريبية وأنظمة مالية متساهلة و ضعيفة الرقابة وأسواقها مفتوحة و تتوفر كلها أو أغلبها فى عواصم الدول الكبرى والتى تعتبر مسرحاً أساسياً لعمليات تبيض الأموال مثل: نيويورك ، لندن، زيورخ ، جنيف، هونج كونج، وموسكو، والتي تفرض نظام حسابات سرية لا تسمح بالكشف عن حقيقة الدخل او تتبع حركته داخل البنوك ولعل الوسائل الأكثر أهمية التحويل

الإلكترونى أو التلغرافي، نظراً لما توفره من مزايا تساعد غاسلي الأموال على محو الآثار الجرمية لعملياتهم.وتغطيتها ليصعب على الجهات الرقابية تعقبها .وبطبيعة الحال،فأن مرحلةالتغطية(التموية) يتم فى نطاقها إستخدام المصارف والمؤسسات المالية إذ تلعب دوراً فعالاً فى هذة المرحلة التى تتصف بكونها أكثر المراحل أماناً وأقل خطراً من سابقتها كما أنها تعتمد فى الأساس على تواطؤ الغير من أفراد ومؤسسات.

وتظهر الدراسات المتوافرة أن أبرز المتعاملين في غسيل الأموال مكاتب الصرافة ومراكز تحويل النقود والكازينوهات وأماكن القمار بالإضافة إلى ذلك، يلعب مقدمو الخدمات المتخصصة مثل المحاسبين والمستشارين الماليين دورا كبيرا في غسيل الأموال عبر إبتكار أساليب متجددة للتمويه والمراوغة.

(ج): المرحلة الثالثة: الدمج :

وهي المرحلة النهائية حيث يتم فى إطارها **دمج** Integration **الأموال المغسولة** فى الاقتصاد الرسمى أو بمعنى آخرإعادة ضخ هذة الأموال التى غسلت لتحويلها إلى أموال قانونية مكتسبة بذلك صفة الشرعية من خلال دمجها وإدخالها ضمن الدورة الاقتصادية. -عبر قنوات اقتصادية شرعية - وبواسطة تحويلات تسوغها إستثمارات ومشاريع مالية مختلفة تكسبها مظهراً مقبولاً ونظيفاً وتنأى بها عن أي شك أو شبهة مما يجعل حركة هذه الأموال و أرباحها تتشابه مع حركة وأرباح أية عملية تجارية عادية وبالتالى يصعب معها التفرقة بينها و بين الأموال الآخرى النظيفة وتمتاز هذه المرحلة عن المراحل السابقة لها بأنها أكثر أماناً وأقل خطراً ومن الصعب اكتشافها.

وأيا مايكن من أمر، ولتحقيق نجاح هذه العمليات الثلاث فأن إستراتيجيات غسيل الأموال الجرمية تنطلق من الحاجة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للملكية غير المشروعة ، والحاجة إلى المحافظة على ترتيبات عملية غسيل لأموال، والحاجة إلى تغيير الآلية وتعددها من أجل تحصيل كمية كبيرة من النقد المشروع

سادساً:التداعيات السلبية لغسيل الأموال:

لظاهرة غسيل الأموال خطورتها وعواقبها السلبية على الاقتصاد والمجتمع ؛ حيث تؤدي إلى الفساد وهدر الموارد الاقتصادية للمجتمع فتهريب رءوس الأموال إلى الخارج يشكل نزيفاً وعجزاً فى ميزان المدفوعات.، ويحرم الاقتصاد القومي من آليات نموه؛ فضلاً عما يشكله من تهديد للأمن والاستقرار الاجتماعي وإيجاد شعور عام بالإحباط؛ مما يضر بمناخ الاستثمار ويسيء للمجتمع سياسياً.

(١): التداعيات الاقتصادية:

ليست هناك نظريات محددة وواضحة المعالم تدرس بدقة التداعات الناجمة عن عمليات غسيل الأموال على مجمل البيئة

الاقتصادية الكلية التي ولدت ونمت فيها سواء فى الدول المتقدمة او البلدان النامية.

وبالرغم من إختلاف نوع ودرجة الآثار السلبية الملموسة التي تتركها عملية غسيل الأموال في كل من الاقتصادات النامية والمتطورة الأ أن كلاهما يواجه مشكلات جمة نتيجة لوجود العملية فيه. فعلى سبيل المثال بلغت عائدات المخدرات في بعض بلدان العالم الثالث أحجاماً جعلت منها مرتكزاً من مرتكزات الاقتصاد وعاملاً حاسما في التوظيفات الداخلية بحيث مثلت هذه العائدات ما نسبة ٥٣ -٦٦ ٪ من الناتج المحلي الصافي اي ما يساوي ٣ و ٤ اضعاف حجم عائدات التجارة المشروعة في بلد مثل بوليفيا وبلدان اخرى كالبيرو وكولومبيا تبلغ عائدات المخدرات ما يوازي حجم الصادرات المشروعة .

تؤكد البحوث المتنوعة بما يسمى"الاقتصاد الخفي" على أن أثر عمليات غسيل الأموال تنعكس على جوانب الاقتصاد الكلي، حيث لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية للاستثمار بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذي يسمح بإعادة تدوير الأموال، والتجارة بها عدة مرات، وهو ما يخالف كل القواعد الاقتصادية القائمة على نظرية تعظيم الربح، وهو ما يشكل بالتالي خطرًا كبيرًا على مناخ الاستثمار محليًّا ودوليًّا. فعلى المستوى المحلي تؤدي حركة الأموال المطلوب غسلها - دون مراعاة لاعتبارات الربحية - إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمر الجاد المحلي والأجنبي، حيث إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التعامل لا سيما وأن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤثر على أسعار الفائدة وأسعار الصرف ولاسيما فى الاقتصاديات المحلية لبلداننا النامية، فقيام أصحاب غسيل الأموال بتبييض أموالهم في هذة البلدان التي مازالت وسائل الرقابة بها

ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأموال يمكن أختراقها بسهولة لذلك يقومون بتحويل هذه الأموال الى تلك البلدان التي بها معدلات فائدة قليلة وأسعار صرف غير مستقرة مما يؤدي إلى وجود مؤشرات اقتصادية مضللة خاصة ما يتعلق بمعدلات الفائدة واسعار الصرف والمالية العامة كما أن إنتقال هذه الأموال في ظل العولمة من اقتصاد لآخر يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي فالأموال التي يجري غسيلها أموال غير مستقرة فهي تدخل إلى الأسواق المالية ولا تلبث أن تخرج منه بسرعة فلا تستفاد منها، كما أن خروج هذه الأموال نتيجة الأختلاس والتهرب الضريبي وغيرها يعتبر خسارة كبيرة للإقتصاد المحلى ويؤدي إلى حرمان فئات كبيرة من الناس منها لحساب فئة فاسدة ومحدودة.

والحق أن إنتقال رؤوس الأموال من الدول ذات السياسات الاقتصادية الجيدة ومعدلات العائد المرتفعة إلى الدول ذات السياسات الاقتصادية الفقيرة ومعدلات العائد المنخفضة، يضر بمصداقية الأسس الاقتصادية المتعارف عليها والتي يمكن لصانعي السياسة الاستناد إليها ويضعف الاهتمام بالجدوى الاقتصادية فى استثمار الأموال وإرباك مناخه وسيادة نوع من عدم المنافسة غير العادلة وغير الشريفة بين هذة الدول، ويهدد بانهيارالأسواق المالية الرسمية التي تُعَدُّ حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدول المختلفة.

فضلاً عما تقدم ، فإن عمليات غسيل الأموال تزيد معدلات البطالة التي تنشأ عن عدم وجود الفرص الإستثمارية المنتجة لأن غاسلي الأموال يبحثون عن الربح السريع دائماً

على المستوى الدولي، يهدد غسيل الأموال الشفافية الدولية والقطرية في أسواق المال كما يهدد السمعة الحسنة في اسواق المال ويعلم موظفيها الفساد مما يخلق مناخاً مناسباً لوجود اسواق سيئة السمعة وضعيفة المصداقية.ويمكن لغسيل الأموال أن يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل إذ يؤدي إلى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجالي الإدخار والإستثمار والجرأة على ولوج مجالات الإستثمار المحفوفة بالمخاطر مما ينعكس سلباً على كبار رجال الأعمال والمستثمرين من جهة وعلى النمو الاقتصادي من جهة اخرى.

وبصفة عامة، يمكن القول أن الحركة المالية الناتجة عن غسيل الأموال تؤدي من الناحية الاقتصادية إلى التداعيات السلبية التالية:

(ا): إن تدفق الأموال غير المشروعة إلى الأسواق المالية فى مجتمعات العالم الثالث يعمل على إرباك الحسابات الإقتصادية المحلية بها لأن هذه الأموال ليست مسجلة أو محسوبة ضمن الحسابات القومية.لهذة المجتمعات وحتى بعد أن يتم التموية عن اصلها و مصادرها الحقيقية وإظهارها وكأنها بيضاء ناتجة عن أنشطة قانونية مشروعة فإن هذه العملية تعد نوعا من التضليل الذي يربك المخطط الاقتصادي والتنموى وصانع القرار السياسى.

(ب):عدم سعي القائمين على عمليات غسيل الأموال للحصول على ربح وعائد مرتفع لأموالهم التي يريدون غسلها ولكنهم يسعون فقط إلى مجرد إستثمارات تمكنهم من إضفاء صفة الشرعية على أموالهم ليتمكنوا من المجاهرة علنا بمصدرهاومن ثم إستثمارها

(ج):تسهم عمليات غسيل الأموال فى زعزعة الاقتصاديات الوطنية؛ لا سيما وأنه لا توجد مؤسسة مالية واحدة في أي بلد من البلاد

بمنأى عند إمكان تعرضها لشبهة غسيل الأموال، هذا فى الوقت ذاتة تتعريض المؤسسات المالية التى يتم استخدامها فى غسيل الأموال للإنهيار بعد اكتشافها أو بمجرد الاشتباه فى أمرها ومن ثم تهدد سلامة واستقرار النظام المالى والمصرفى فضلاً عن أن عمليات الغسيل هذه تؤثر على الدخل القومي، حيث يتم إستقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي وذلك لاستثمارها في دول أجنبية.

(د): يؤثر غسيل الأموال على قدرة الحكومات على إدارة ومتابعة السياسات المالية والنقدية ؛إذ يؤدي غسيل الأموال إلى تعطيل تنفيذ هذه السياسات عن طريق التهرب من دفع الضرائب مما ينعكس سلباً على ميزان المالية العامة وبالتالي على موارد الحكومات المتاحة لمقابلة التزاماتها وعلى ادائها الاقتصادي والاجتماعي. ؛ فعلى سبيل المثال فإن منظمات تهريب المخدرات في المكسيك قد أصبحت غنية وقوية إلى الحد الذي تستطيع فيه منافسة الحكومة الشرعية في مجال التأثير والرقابة، فهي تستخدم ثرواتها المالية الواسعة لتقويض أركان الحكومات والمؤسسات التجارية التي ترفض غسيل الأموال القذرة

(و): تنعكس عمليات غسيل الأموال على المتغيرات النقدية والمالية.بالتأثير على اسعار الصرف و الفائدة وزيادة الاستهلاك ورفع الأسعار وزيادة معدلات الضرائب، وأرباك عمل البورصات والأسواق المالية نتيجة التعامل غير المنطقى و غير الرشيد فى شراء وبيع الأصول المالية

(٢): التداعيات الاجتماعية:

ومن حيث مستتبعاتها السلبية الاجتماعية ؛ لاشك أن ظاهرة غسيل الأموال تنطوي على مخاطرمجتمعية كبيرة تتمثل أهمها: فى إظهارها للفوارق الطبقية السريعة والشاسعة فى معدلات الدخول الفردية

وسوء التوزيع العادل لمصادر الثروة لطبقات المجتمع الشئ الذى يولد الكثير من المشكلات والأحقاد الاجتماعية ودفع الشرفاء أو إغراؤهم ليحذو حذو الآخرين المفاسدين ؛ اذ تتحول دخول الفئات الاجتماعية المنتجة التي تحقق دخلاً مشروعاً الى فئات غير منتجة تحصل على دخول غير مشروعة مما يزيد الفجوة بين الاغنياء والفقراء وتضاعف الخلل الاجتماعي في البلد المعني شعور عام بالإحباط؛ مما يضر بمناخ الاستثمار ويسيء للمجتمع سياسياً

(٣): التداعيات السياسية:

قد يؤدي غسيل الأموال الى حدوث إضطرابات سياسية، فبعضاً من دخول عمليات غسيل الأموال يتم تخصيصه للقيام باعمال إرهابية وتخريبية ، الشئ الذى يزيد من القلق والتوتر ويزعزع الأمن وعدم الاستقرار السياسي فى الكثير من دول العالم ، لقد أثبتت الدراسات المعنية وجود علاقة ارتباط بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي فضلاً عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الإنقلابات السياسية في بعض الدول ولاسيما النامية.

وعلى هذا النحو، تستخدم عمليات غسيل الأموال في توفير الدعم المالي وتمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الإنقلابات العسكرية والسياسية على مستوى العالم وذلك بالتعاون مع أجهزة متخصصة في تنظيم و إدارة الصراعات السياسية والاستراتيجية عالمياً.

سابعاً:آليات مواجهة غسيل الأموال:

أصبح العالم على قناعة تامة بأهمية مكافحة جرائم غسل الأموال أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي وتزايدت القناعة الدولية بأن التعاون

بين الدول مع بعضها بعضاً ومع مختلف المؤسسات والجهات الدولية يمثل شرطا لازما وضروريا لمواجهة هذا النمط من الجرائم الاقتصادية المستحدثة

لقد تزايد الأهتمام الدولي في الآونة الأخيرة بمجابهة عمليات غسيل الأموال في ظل العولمة وتصاعد ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات و غياب الشفافية في التعاملات التجارية. و نظراً لما تحدثة هذه الظاهرة من زعزعة للثقة فى المؤسسات المالية فقد أضحت مواجهتها والتصدى لابعادها من أولويات السلطات التشريعية والقانونية والرقابية على نطاق العالم بقصد حرمان المجرمين من عائدات أنشطتهم الآثمة غير المشروعة؛ والتى يتسابقون علي إظهارها للكافة على أنها قانونية ومشروعة.

وتحت مظلة دولية سعت معظم الدول أن لم تكن جميعها إلى تضمين تشريعاتها المحلية قوانين لمحاربة تلك الظاهرة. ووضع الكثير من الضوابط للتأكد من أن الأموال الناجمة عن عمليات غير مشروعة سواء التى تتم في الداخل أو الخارج لن تجد طريقها للتمرير من خلال النظام المصرفي.

وعلى أية حال، فان المشكلة الجوهرية التى تجابة محاولات التصدى لعملية غسل الأموال ومكافحتها تكمن فى كونها عملية دقيقة وغاية فى التنظيم وذات جوانب متعددة وزوايا متشابكة وتحمل فى طياتها السرية والحيطة التامة، ويتولى أمرها أناس فوق الشبهات على دراية بالعمليات المصرفية، ضليعون بأحدث التكنولوجبات، وتقنيلت الحواسب الآلية المتطورة .وعلى جانب آخر، يستغلون بعض الثغرات في الأنظمة والقوانين المختلفة المطبقة في بعض الدول حيث، يستفدون إيما إستفادة

من القوانين الهادفة إلى جذب الاستثمارات ، وحماية الحسابات البنكية وسريتها، وذلك لإتمام عمليات الغسل والتنظيف، ومن ثم تراكمات المزيد من الثروات القذرة المصدر، الأمر الذى يصعب معة إحكام السيطرة على الأبعاد الكامنة وراء هذة العمليات الدينامية المعقدة .بيد أن جهود المكافحة والمواجهة الدولية سرعان ماتتواصل عبر إستراتجيات وتكنولوجيات تعاونية اكثر تطوراً لمواكبة الجوانب المتشابكة لعمليات غسل الأموال القذرة التى تمثل خطراً دهاماً يجابة جل دول العالم.حيث تسربت هذة الأموال المغسولة إلى النظم الاقتصادية و المالية والسياسية لهذة الدول.ولذا يتحتم تطوبر مثل هذة الإجراءات الضرورية لردء ومناهضة خطرها الفتاك الذى لايؤدى إلى خسائرمالية اقتصادية فحسب،وأنما أيضا يهز أركان المجتمعات الانسانية، مفشيا الفوضى والفساد فى أبنيتها الأساسية، وأنساقها الفرعية.

ومن هذا المنطلق ، ثار جدل حاد بين مؤيد ومعارض، سواء فى الخارج أو الداخل، لصدور قوانين لمكافحة غسل الأموال. غير أن القناعة الدولية قد أستقرت على تجريم هذه المسألة كجريمة أصلية، بغرض الحد من مخاطرها السلبية على الاقتصاد الدولى وتداعياتها على الاقتصادات المحلية بل وعلي أستقرار كيان الدولة ذاتها، علي أن يتركز الجهد الدولي في العمل علي الوصول إلي الشخصيات والمؤسسات الضالعة فى هذا النمط من الجرائم.

والحالة فى الأقطار العربية لا تختلف عن مثيلاتها فى الدول النامية ، وإذا كان الواقع العربي يؤكد حدوث جريمة غسيل الأموال علي أرضه، بيدأنها بدرجات متفاوتة بين الدول، وعلى الرغم من أن الدول العربية جميعها لا تعتبر حتى الآن من المراكز الخطيرة لغسيل الأموال

،غير أن كلا منها يسعى لمحاربة دخول الأموال المشبوهة بطرق غير شرعية إلى بلدانها فبعضها قد أنتهى من سن تشريعات لمواجهة هذه الظاهرة والبعض الآخر يقوم بدراسة ومناقشة مشاريع قوانين تتعلق بذات الموضوع.

وفى هذا السياق، أشارت الدراسة الاقتصادية التي أعدها صندوق النقد العربي - حول الإجراءات العربية المتخذة بشأن غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة. -إلى حرص الدول العربية على التعاون مع الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال ودلت على ذلك بأنها استحدثت تشريعات و أنشئت لجان وطنية وأجهزة ووحدات متخصصة داخل وخارج المصارف المركزية لتنفيذ سياسات وإجراءات المكافحة.

وجدير بالإشارة أن التقارير الصادرة عن الانتربول الدولى تثنى على أوضاع المجتمع العربى بصفة عامة ، ومجتمعات مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، حيث توضح هذه التقارير محدودية حالات غسيل الأموال فيها مقارنة بالمناطق الآخرى، وتصدى حكومات تلك المجتمعات بشكل بشكل صارم لمخاطرها. ويمكننا هنا الإستدلال ببعض التجارب العربية ، وبداية مع تجربة دولة الإمارات فلديها أجهزة صارمة لمكافحة الأموال المشبوهة، وتقوم بالتعاون مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، ومثال ذلك ما قام به الطرفان من تعاون لتطهير بنك دبي الإسلامي وأستندت الدولة على ثلاثة مناهج عملية للحد من جرائم غسيل الاموال في المصارف: (أعرف عميلك ،والمحافظة على سجلات التعامل والعملاء ،والتدريب الجيد للمحققين). وأنتهت سلطنة عمان من صياغة مشروع قانون لمكافحة جرائم غسيل الأموال يقضي بمعاقبة المدانين لاول مرة بالحبس لمدة خمس سنوات. وأصدرت البحرين فى مطلع عام ٢٠٠١م أمراً أميرياً لحظر ومكافحة غسيل الأموال ونص القانون على أن كل شخص يدان أو يشترك في غسيل الأموال يحكم عليه بالسجن لمدة قد تصل إلى

سبع سنوات وبدفع غرامة مالية قد تصل إلى حوالي مليون دينار، كما يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن(١٠٠ الف دينار) مرتكب الجريمة من خلال عصابة منظمة أو إستغلال سلطاته أو بقصد أظهار المال المتحصل من نشاط إجرامي أنه من مصدر مشروع. كما أصدر بنك الكويت المركزي عام ١٩٩٨م تعميماً يقضي بعدم السماح للوحدات الخاضعة لرقابته بفتح أو حفظ حسابات بأسماء مجهولة أو أهمية لعملائها. كما تضمن التعميم ضرورة تطوير السياسات والبرامج التدريبية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وفي الإطارالعربى ذاتة أقرت الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٨م تشريعاً يقضي بتجريم عمليات غسيل الأموال الناتجة عن تهريب المخدرات. كما أحالت الحكومة مشروعاً يتعلق بمكافحة الفساد وأموال المخدرات والتجارة غير المشروعة في الأسلحة إلى مجلس النواب. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به لبنان من تحرك دولي لكي يتم إبعادها من قائمة الدول التي تشكل ملاذاً للتهرب من دفع الضرائب.

ومن هذا المنطلق،أوصت دراسة جامعية قانونية عربية بضرورة تفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال ،.والسعي نحو إبرام إتفاقيات دولية لتنظيم عمليات المكافحة ، وإيجاد نظام للرقابة المستمرة على أنماط أتجاهات عمليات الغسيل ، وتجريم إحلال الموظفين العاملين في المنشآت المالية و الاقتصادية والتجارية بواجب اليقظة والمراقبة ،..وعلى إلتزام المصارف بعدم فتح أية حسابات بأسماء وهمية أو حسابات رقمية مع إلزامها بالتحقق من هوية العملاء .ورفع مستوى العاملين في ميدان التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة ، و.ضرورة تحقيق التوازن بين تسهيل إجراءات الإستثمار ومنع دخول الأموال القذرة من خلال وضع ضوابط رقابية حفاظاً على الاقتصاد القومي العربى

ولعله من المناسب فى ختام الفصل الراهن التطرق إلى مسألة مواجهة غسيل الأموال في المجتمع المصرى، ففي ظل عدم كفاية التشريعات والنصوص القانونية القائمة لمكافحة غسل الأموال - قبل صدور القانون الخاص بذلك - (المادة ٤٤ من قانون العقوبات والخاصة بإخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة غسل الأموال، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون المدعى العام الإشتراكى، ومحكمة القيم، ومواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وإجراءات التحفظ على الأموال، ومهام الرقابة الإدارية والأموال العامة) - إتجهت نوايا الحكومة فى عام(٢٠٠٢م) وتحديداً فى(٢٠٠٢/٥/٢٢م) صوب سن قانون لتجريم غسل الاموال

هذا وتعد مصر بحق أول دولة عربية أولت اهتماماً خاصاً بموضوع مكافحة غسيل الأموال، ويمكن أن نعيد بداية الاهتمام بتلك القضية إلي عقد الستينيات مع صدور القانون رقم (١٨٢) لسنة ١٩٦٠، والمعدل بقانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٨٩، والذي فرض غرامات باهظة علي تجار المخدرات ومهربيها، وصلت تلك الغرامات إلي نصف مليون جنيه، إضافة إلي الحكم بعقوبات آخري تصل إلي الإعدام.كما كانت مصر من أولى الدول التى أنضمت إلي اتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا، ١٩٨٨م) ، والتي تعد أول صك دولى يجرم غسل الأموال، حيث أنضمت إليها في(١٩٩١/٦/١٣)، ومن بعدها الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (تونس،١٩٩٤م) والتي وافق عليها مجلس الشعب في(١٩٩٤/١٢/٤) ودخلت حيز النفاذ فى(٦/٣٠/ ١٩٩٦).و أنشئت وحدة لمحاربة غسيل الاموال تابعة لادارة محاربة تجارة المخدرات تلقت تدريبا في وحدة المخابرات المالية السويدية. كما أنشئت وحدة مصغرة عام ١٩٩٩م، تلقت تدريبا في الولايات المتحدة الاميركية.

وتوالت الإهتمامات المصرية وصولاً لصدور قانون مكافحة غسل الأموال في مصر رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥١) لسنة ٢٠٠٣. وقد جاء القانون مستوعبا مختلف الجهود الدولية في هذا المجال خاصة ما صدر عن اتفاقية فيينا١٩٨٨ وما تلاها من توصيات الفاتف وتعديلاتها، إضافة إلى ما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات.وقد بدأ العمل بالقانون وتطبيقة بالفعل ابتداء من(٢٠٠٢/٥/٢٣م)، حيث تم تحويل بعض الحالات التي توافرت فيها الأدلة القانونية إلي القضاء. وقد ساهم وضع القانون وتطبيقه في تحسين الصورة الدولية لمصر، غير أن الأمر مازال يتطلب إضافة المزيد من الجهود إلي هذا الخطوة الهامة بما يوفره من بيئة مواتية لمساروعمل الاقتصاد المصري وتعزيز الدور المصري في التعاون مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة وفاء بالالتزامات الدولية في هذا السياق.

خاتمة :

من خلال ما تقدم يتبين بوضوح أن غسيل الأموال هي جريمة خطرة تخفي وراءها مجموعة كبيرة من الجرائم، وأن المسؤولية الدينية والأخلاقية والوطنية تحتم على كل فرد أو مؤسسة أن لا تنساق وراء أطماع الربح والثراء مقابل التستر على هذه الجريمة أو تقديم المساعدة لمرتكبيها. لأن الضرر في النهاية يعود على الجميع.

إن الخطر الأكبر الذي يترافق مع عمليات غسيل الأموال هو وجود و ازدهار الأنشطة الممنوعة لعل أهمها الفساد الإداري والمالي ، وهذه الأنشطة تساهم بدرجة كبيرة في تدمير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية .للمجتمعات الإنسانية.

يصعب تقدير حجم الأموال غير المشروعة مما يستوجب جمع كافة الإحصاءات والمعلومات الأخرى للوصول إلى تقدير مقبول لها

إن العرب مطالبون -أكثر من اى وقت مضى - وهم علي مشارف الألفية الثالثة بالتحرك العاجل والمواجهة الحاسمة لظاهرة غسيل الأموال والانتقال من مرحلة الإنكار والنفي لوجودها إلي مرحلة التصدي لها، حتى لا تستفحل الظاهرة وتخل بالأمن الاقتصادي والاجتماعي بل وتصبح بمثابة إدارة كاملة للفساد تساوم الإدارات السياسية للمجتمعات العربية، وحينها سيكون من الصعب التحكم فيها او مواجهتها ومن ثم القضاء عليها.

لازلت ظاهرة غسيل الأموال العربية لم تدرس بعد بشكل لائق من قبل السوسيولوجين العرب لإيجاد حلول فعالة ومناسبة لمواجهتها .ومن ثم ندعو الباحثين القيام بدراسات متعمقة.لمعرفة تداعياتها على الاقتصاد المحلي بصفة عامة

يبقى أن نشير إلى ضرورة وضع تشريع عربي لمحاربة غسيل الأموال يضع الخطوط العريضة للجوانب التي يمكن القيام بها من خلال التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعية والأجهزة الأمنية في الدول العربية.

تلعب البنوك دوراً هاماً فى مكافحة غسيل الأموال ، من خلال التأكد من شخصية العملاء ومشاريعهم مع إخطار الجهات المختصة بالحالات المشكوك فى أمرها.

الناشطون في غسيل الأموال تتوفر لديهم هياكل إدارية، كالموجودة لدى كبرى المؤسسات العالمية. وهم متصلون بشبكات دولية. ومزودون بأحدث وسائل التقنية ولديهم القدرة على التعامل فى أى مكان. ومنهم المعروف، كعصابات تجارة المخدرات فى أوروبا وأمريكا الجنوبية

والشمالية بل وآسيا، ذات الامكانيات المالية التي لا حصر لها وبقدرة كاملة على التصرف مما يشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار

وختاماً يتعين علينا القول، بأن غسيل الأموال ومكافحته صراع بين خبرات فنية من ذات المصدر والبيئة مع تباين في الهدف ، فغسيل الأموال جهد شرير ومكافحته جهد خير ، وبين الخير والشر ثمة مساحة من الاجتهاد والحركة يجب أن تسد دائما لصالح الخبرة الخيرة أذا ما أريد لأنشطة المكافحة أن تنجح وتحقق فعالية مميزة.

ان علاج مشكلة الأموال القذرة لا يفتقر الى الحلول بقدر ما يفتقر إلى الإرادة.

◆◆◆

قائمة مراجع مختارة :

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم ، طلعت لطفي، (١٩٩٤) بيتربلا و ومدى إسهاماته في تطوير نظرية التبادل الاجتماعي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مج (١٢)، العدد(٤٦)، الكويت ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي.

تماشيف، نيقولا، (١٩٨٣) نظرية علم الاجتماع: طبيعاتها وتطورها، (ترجمة) محمود عودة وآخرون، (مراجعة)محمد عاطف غيث، القاهرة، دار المعارف، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثانى، الطبعة الثامنة .

علاء الدين، عبدالغني محمود، (٢٠٠٤)، العلاقة بين جودة علاقات الفرد مع كل من منظمته ورئيسه، وسلوك خدمة العميل في إطار نظرية التبادل الاجتماعي: بالتطبيق على العاملين والطلاب بجامعة القاهرة – فرع بني سويف، الدراسات والبحوث التجارية، (كلية تجارة بنها، السنة الرابعة والعشرون، العدد الأول).

شوقي، محمد الصباغ، (٢٠٠٩) العلاقة بين الفرد ورئيسه والدعم التنظيمي المدرك وتأثيرهما على الولاء التنظيمي للعاملين بمستشفيات جامعة المنوفية، آفاق جديدة للدراسات التجارية، (جامعة المنوفية، السنة ٢١، يوليو – أكتوبر، ع ٣ -٤).

محمد، أحمد عواد عمرو ، (٢٠٠٧)، محددات ونتائج الدعم التنظيمي المدرك "دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث الإدارية، (أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة الخامسة والعشرون، العدد الثالث، يوليو).

إبراهيم، محمد عبدالحميد، (٢٠٠٥)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة المستقبل: رؤية سوسيولوجية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة،شئون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيون في الشارقة، مجلد (٢٢)، العدد (٨٥).

زكي، رمزي، (١٩٩٩)، في وداع القرن العشرين: تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، القاهرة، دار المستقبل العربي.

الحسيني، السيد، (١٩٩٢)، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الحديدة، جامع قطر ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، العد الخامس عشر .

الحسينى ، السيد، (١٩٩٤)، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي تحليل نقدي لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث ، جامعة قطر ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، العد السابع عشر .

بدوي، السيد محمد، (١٩٩١)، في عِلم الاجتماع الاقتصادي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

حمداوي، جميل ، (٢٠١٥)، مبادئ علم الاجتماع الاقتصادي.

عبدالرحمن، محمد عبدالرحمن، (١٩٩٩)، عِلم الاجتماع الاقتصادي النشأة والتطور، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عبدالرحمن، محمد عبدالرحمن، (١٩٩٧)، عِلم الاجتماع الاقتصادي، الجزء الثاني، في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

ليلة، علي، وآخرون، (د.ت)، الاقتصاد والمجتمع، القاهرة، جامعة عين شمس.

امعمري، لحبيب، (٢٠١٢)، المجتمع في خدمة الاقتصاد، أم الاقتصاد في خدمة المجتمع: السوسيولوجيا على أبواب باراديغم جديد، المملكة المغربية، مقاربات مجلة العلوم الإنسانية، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد العاشر، المجلد الخامس.

ماكلر، ماري، وآخرون، (١٩٨٢)،الاقتصاد والمجتمع، ترجمة راشد البراوي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة اليونسكو، مجلد (١٢)، العدد (٤٧).

الجوهري، محمد، وآخرون، (١٩٨٢)، دراسة في عِلم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

الجوهري، محمد وآخرون، (١٩٨٠)، ميادين عِلم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

الجوهري، محمد ، وليلة، علي (١٩٨٢)، الاقتصاد والمجتمع: القضايا الأساسية.

الخواجة، محمد ياسر، وعبدالمجيد محمد سعيد، (٢٠١٣)، قراءات معاصرة في عِلم الاجتماع الاقتصادي، طنطا، دار ومكتبة الإسراء لطباعة ونشر وتوزيع الكتب الجامعية العلمية.

الخواجة، محمد ياسر ، (١٩٩٨)، عِلم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، سوريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

الخواجة، محمد ياسر ، (٢٠١٥) ، عِلم الاجتماع الاقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي.

عودة، محمود، (د.ت)، أُسَّس عِلم الاجتماع، بيروت - لبنان ، دار النهضة العربية.

السيد ، عبدالعاطي السيد، بيومى ، محمد أحمد ، (٢٠٠٠) ، عِلم الاجتماع الاقتصادي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

هيشتر، مشيل، (١٩٩٢)، نظرية الاختيار العقلانى وعلم الاجتماع التاريخى ، (ترجمة) ليلى كامل عبد اللة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، منظمة اليونسكو، العدد (١٣٣).

الينجهام، مايكل،(٢٠١٦)، نظرية الاختيار: مقدمة مختصرة، (ترجمة)شيماءطة الريدى ، (مراجعة) محمد فتحى خضر، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة.

كريب ، إيان،(١٩٩٩)، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة (محمد حسين غلوم)، مراجعة (محمد عصفور)، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد(٢٤٤).

منصور ، أشرف ، (٢٠٠٨)، الليبرالية الجديدة : جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

غدنز، أنتونى، بيردسال، كارين، (٢٠٠٥)، علم الاجتماع(مع داخلات عربية)، ترجمة وتقديم (فايز الصياغ) ، بيروت لبنان، المنظمة العربية للترجمة ، مؤسسة ترجمان . الطبعة الرابعة.

غيث ،محمد عاطف، (١٩٧٧)، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ،الإسكندرية ، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية.

هلال ، ويليام هلال، تايلر ، كينث ب. تايلر، (٢٠٠٩)، اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية – اجتماعية لعالَمٍ متغير، ترجمة (حسن عبدالله بدر، عبدالوهاب حميد رشيد)، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

محمد سيد أحمد، غريب ، وآخرون، **(١٩٧٧)**، عِلم الاجتماع الاقتصادي، سلسلة عِلم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، الكتاب الأول، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

التابعى ، كمال ، (٢٠٠٣) ، عِلم الاجتماع الاقتصادي، القاهرة ، دار النصر للنشر والتوزيع.

بيومى،محمد أحمد ، (١٩٩٦) ، عِلم الاجتماع الاقتصادي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

نوار، إبراهيم ، (٢٠٠٤) ، نظرية توماس بيكى فى تشريح النظام الرأسمالى ، القاهرة ، مطبوعات المركز العربى للبحوث والدراسات، العدد السابع .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Blau, P.M, (1984) , Exchange and Power in Social Life, Wiley and sons, New York.

Vander Zanden, James W., (1990), The Social Experience, New York, McGraw – Hill Publishing Co.

Mc Gee, Reece, et al. (ed), (1977), Sociology: An Introduction Illinois: The Dryden Press.

George, Homans, (1981), Social Behavior, Its Elementary Forms Routledge and Kegan Paul, London.

J. Thibaut and H. Kelley, (1989), The Social Psychology of groups, New York, Wiely and Sons.

Lrving, Zeitlin, (1984), Rethinking sociology, New Jersey, Prentice-Hall, Englewood Cliffs.

Ritzer, George, (1992), Sociological Theory, Me Graw-Hill.

Lynn M, Shore. & et. al, (2009), Social and economic exchange in the employee-organization relationship: the moderating role of reciprocation wariness, Journal of Managerial Psychology, Vol. (26), No. (2).

Byrne Zinta & et. al, (2011), Managerial trustworthiness and social exchange with the organization , Journal of Managerial Psychology,Vol. (26), No. (2).

Steiner P., (2005), La Sociologie Economique, Paris, La Découverte, coll. «Repères».

Smelser, Neil, (1994), les theories sociologiques, in Revue internationale des Sciences Sociales, n°139, fév.

Revue Française de Sociologie, Juil-Sept., 1997, XXXVIII□

16.911
14.239
12.105
11.800
8.055
9.031
6.991